

# نواجح المتعمه

د. فراج فهدة



# فجر فودة زواج المنعم



الدار العربية

تقديم

د. أحمد صبحي منصور

الغلاف للفنان : جودة خليفة  
الخطوط للفنان : حامد العريضي

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٣  
حقوق الطبع والنشر محفوظة

الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع  
١١ ش مدكور متفرع من المروة غرب نادى  
البحر - اشدق - المهندسين ت : ٣٤٨١٠٦٨  
فاكس ٣٤٤٤٤٢٩ - الرقم البريدى ١٢٣١١

## مقدمة للناس

### فكر وثاء مفكر مات واقفاً

□ □ ... ، الكتاب يدل عليه محتواه ، .. يمكن أن تكون تلك العبارة صحيحة .. إلا في حالة هذا الكتاب ، فبلاساته ومدلولاته أكبر بكثير من أن يدل عليها عنوانه المرح ، ومن بين الملاحظات - وأسباب نشره أيضاً - أنه يصدر بعد فجيعة اغتيال مؤلفه شهيد حرية الكلمة والمعتقد د . فرج فودة .

عندما كان الرجل حياً كنا نختلف ونناقش معه شائناً في ذلك شأن كل المؤمنين بالحوار والتفاعل الفكري طريقاً وحيثاً للعودة إلى مجرى التاريخ والانضمام إلى الجماعة البشرية .. ذلك المجرى الذي أخرجتنا منه الاستبداد الشرق والدكتاتوريات المتسرلة بفتاوى محترقي الدين ، محرقو الكلم عن موضعه ، والرسالات عن أهدافها ، المفسرين بالموى وبذهب المعز والريهان والهدى والسعد وهبات البترول ، مؤسسى الفاتيكان الإسلامى<sup>(١)</sup> ، حتى أضحوا وهدفهم الإيماء لأصحابهم ، من ضحايا الاستبداد والجهل والتخلف والميول الإجرامية ، إن الدين كله يصبح لم من دون الله ، مدخلين الوطن الذى يحمل أقدم هوية في التاريخ إلى أزمة هوية وظلام وحرب أهلية غير معلنة .

وبعد أن كنا نشهد تكفير الفكر وقتل الكتب بالمصادرة ، تمت نية الشيطان وامتد القتل إلى المفكرين والكتاب وهكذا اغتالوا من وافق على الحوار معهم لأنه انتصر عليهم<sup>(٢)</sup> ، وسيحاولون قتل كل من يختلف معهم أو يعتقد من قريب أو من بعيد ، إنهم يعملون فكراً يمكن مقارنته بالفكر ، ذلك لأنهم إرهابيون بالأجر ،

(١) قال عبد الإمام محمد عبده : لكنه دين أردت ملاحه أحاذر له تقضى عليه العمام

(٢) محمد وشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - المجلد الأول ص ١٠٢٦ .

ولأن بشرى البشرى ، ذكر قاتنا نذكر هنا شعورنا بالاحترام العميق والإعجاب للروح الوطنية والشفاعة للفكر البارد د . سيد قطاوى ولكن من سمر على ذلك الحرب الشكك وما فيه من صلاة على جنات الشهيد وجميع عصر مكرم وحضوره - بهرحان الوحدة الوطنية في ثقافة الصنعت .

(٢) من كلمة د . أحمد صبحى منصور في حفل تأبين فرج فودة بقلعة المصطفى بـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢ الذى ألقته القصة انفسه حقوق الإنسان .



وبالضموح السبني الشره ، وبالكراهية لكل « آخر » ، وبالعناء للحياة ، تشهد عليهم عصبيتهم المستترة وخروجهم على آداب الحوار وكاذبيتهم وتشويههم خصمهم بكل الوسائل غير الشريفة ، وعدائيتهم للديمقراطية وحقوق الإنسان ، وشرائطهم المصرية العنصرية الساذجة وكسبهم الفرحة بالقتل وتبرير الجريمة من نوعية كتاب « من قتل فرج فودة ؟ »<sup>(٣)</sup> .. ناهيك عن جرهم المجتمع إلى التدين السطحي والقضايا الرومية والأصولية الشكلية التي غرقتوا فيها حتى لحاهم ، والنتيجة المنطقية بالطبع ، وفي وجود القبح السياسي والاجتماعي ، هي الوعي الزائف ، والضمير المرتبك ، والتدهور العقلي ، وضباع معنى الحياة والانياس العصبي الجماعي والفتن الوضعية ، كل هذا في مصر التي أُنِجَتْ أختاتون وفكرة الأبدية وتعاليم بتاح وديانة لينزيس والإمام الريدن الليث بن سعد والعلامة العسوي ابن الفاراض واحتضنت مريم العذراء والمسيح عنه السلام ومرفص الرسول والإمام الشافعي ومحي الدين ابن عربي والسيدة زينب والاجتهاد الشعبي الذي أقام الأزهر ، بكل ما يندل عليه ذلك من تنوع ورحابة التفكير . وكل ما يمكن أن يكون ثراء وتميزاً ثقافياً وإنسانياً لشخصية مصر ، ولأن الأُم يُطلب الأُم فقد شهدت نفس الأرض قل الكتاب بعد أن شهدت قتل الزعماء الوطنيين أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي ورخل القضاء المستشار الحازندار بنفس النوافع وعلى الأغلب بنفس المحرضين ، ولن تتوقف تلك السلسلة من حنقات الإهابة طالما كان بيتاً من يحاول أن يشوه ضمير مصر وشخصيتها الفرعونية ، القبطية ، العربية ، الإسلامية ، البحر أوسطية ، انتسية بعقريتها إلى كل التراث الإنساني ، ومن يحاولوا لتبدال كل ذلك بالإسلام المسلح ، البدوي ، البرولي . محولين القضاير الديني وبواسطة فقة القتل والخوف إلى أيديولوجية سياسية غامض ومعادية للوطن ، ماسحون التدينيات والخفايق إلى أسئلة معضة وفاسدة ولن تكون الإحانات إلا مشوشة وفاسدة أيضاً . ومنها حق الإنسان الفكر في الاجتهاد في كل شيء ، بما فيه الدين ! ذلك الحق الذي قيل عنه إنه « إن أصاب فله أجران وإن أخطأ

(٣) قال عل سالم و كمنته لى حقل تاني فرج فودة السلق الإشرية : « إنها المرة الأولى التي يظهر فيه مصريون الفرع ثوبت إنسان ويسحبون ذلك لى كتاب ... »

« أحرر الاجتهاد » ، وإن الإسلام ليس فيه ولا يجب أن يكون فيه رجل دين أو مهنة  
 لمن ( وإن كنا في سبب الاحتياج إلى محققين للتراث وباحثين في التاريخ الإسلامي  
 مؤسسين لعلم الاجتماع التاريخي بغرض وحيد وهو البحث عن الحقيقة والتعرف  
 ملقى على التاريخ والمعتقدات والثقافة ، ولن يتأتى ذلك إلا بمناخ علمي يفرق بين  
 نص وبين تاريخيته وتفسيره وتأويله ) فما بالكنا ومن وحد بين النص وبين تفسيره  
 القائلين بتأويله ساحين قداسه على أنفسهم حتى أضحوا كمن يختبئ وراء احبيبه  
 طالباً الناس ألا يروه ، ومن اختلقوا نمة العيب في ذواتهم مُحضنين بذلك الرداية  
 التعصب ووهم العلم في حين أن كلمة العلماء في القرآن الكريم معناها الشقين<sup>(٤١)</sup> كما  
 ردت في السياق ، وأن كلمة الدين ترد بمعنى الطريق والثقافة بمعنى التعرف على  
 الطريق<sup>(٤٢)</sup> ، وأن كلمة فقه وفقه لم ترد في القرآن ولم تعرف بمعناها الخلال الا في  
 لعصر العباسي وأن كلمة علم science هي كلمة حديثة وذات مضمرن أوزووي  
 لا تنطبق على التفسير والتأويل والنقل والاجتهاد ، وفي كل الأحوال لا يوجد في  
 النص ولا في النقل ولا في الدواعي للوضعية في الدين الإسلامي ما يبرز الاحتراف  
 الديني أو يميز الارتفاق به ولنعبد إلى بداية أن التاريخ لا ينسخ التاريخ بل يكمله ،  
 وأن حق الإنسان في الشك والحيرة قليلة الصانعة للحضارات تماماً كحقه في أن  
 يفكر .. ذلك الحق الذي قال عنه الإمام أبو حامد الغزالي : .... من لم يشك لم  
 ينظر ، ومن لم ينظر لم يصبر ، ومن لم يصبر بقي في مناهات العمى والضلال ..  
 وهكذا لم يعرف من بقوا في مناهات العمى والضلال ، المتأكدين بالانفعال  
 والجهل ، الواقفين بالانتفاء وغريزة العبدوان أن شيخ الإسلام لمن تبعية كان يقصد  
 الشر المغرول حين قال بالدولة المركبة ولم يكن يقصد الأخيرة الوضعية ، ذلك لأنها  
 كانت المرة الأولى التي يتعرض فيها الاجتهاد الإسلامي لمازق غزو المسلمين بواسطة  
 غاز مسلم هم الشر بقيادة « قازان » ولم تكن ذماء مذابح بغداد قد جفت بعد ،

(٤١) سورة مفر ( الآية ٢٨ ) .

(٤٢) سورة النوبة ( الآية ١٢٢ ) من مثل مفرق ، يا فصح عبد الفطر .. هنا لاهلي ( المسبوبة - د . أحمد  
 صبي منصور .

- ث -

وأنه كان محافظاً على وحدة الصف إلى درجة الفهاب بعيداً حين حرم الخروج على الحاكم الجائر ، ولكن أتي لهم وقد اتبعوا الحقد أن يستوعبوا أنه لا يوجد تاريخ أو أفكار معتقة كالتروات في صف وهمي بعيداً عن السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي لكل البشر .. والنتيجة المباشرة والمخسرة هي أنه بعد الإرهاب الفكري يأتي نصفه الآخر وهو الإرهاب المنسج<sup>(١)</sup> مشكلين معاً شبكة العنكبوت البشعة التي غطت المنطقة العربية بدءاً من مصر ، موفرين أهم تكتة لغياب الحريات والديمقراطية واشيوع الاستبداد وفولتتين الضارئ، فأرضين على مصر وبعض العالم العربي خياراً حرجاً - إن آجلاً أو عاجلاً - بين الحال الإيراني الحميني وبين الحل التركي العلماني على يد كمال أتاتورك وبعد أن ذهب لحل الديموقراطي ( المدني ) بسبب تحالفهم وأنقلاب يوليو العسكري إلى غير رجعة وموفرين في نفس الوقت - بالغملة أو بالتأمر - للمخططات الأمريكية أداة مثالية وغير مكلفة تمت تجربتها بنجاح في أفغانستان<sup>(٢)</sup> ، علاوة على العلاقات المريبة مع القوى الإسلامية في إيران معتمدة على الإلهام المذهبي الديني لشعوب تقودها العاطفة الشرقية ، ويأخذ لديها العقل دوراً ثانوياً ، ولديها تراث طويل من الاستبداد والقهر ، وذلك للحفاظ على تقنيات المنطقة وإشاعة القوضى فيها للأغراض التالية :

- حراسة منابع الحفظ و ثرواته من أية مشاريع اقليمية طموحة لاستغلال ذلك لصناعة تنمية هند النفوذ والرأسمالية الأمريكية .

- ضمان عدم توقف صناعات السلاح الضخمة .. والاحتفاظ بالسمة الأولى لأمریکا كقوة عظمى وهي القوة العسكرية في حالة فاعلية .

- حراسة منابع التروول و ثرواته والسيطرة عليها في مواجهة تطلعات الكتل الاقتصادية المائلة في أوروبا وآسيا في تنافسها الشرس مع الولايات المتحدة .

نريد أحداث شرح في أية استراتيجية تعتمد على وحدة البحر الأبيض .

(١) تحت عنوان : خطاب الإسلام السياسي والعنف للسر ، في مقال للدكتور نصر حامد أبو زيد ( الأهرام ٢٥ - ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ) .

(٢) في كتاب القصة المثلث The Bear Trap ، لمارك التكن والبريغندور يوسف ( صدرت في لبنان في ١٩٩٣ ) .

عبرت تلك القصة ( بقول مؤلفيها ) عن مخاطر الأمريكية C.I.A كانت تكسب يومياً مليون دولار طوال حرب أفغانستان ، أنها مولت برون ومحمدي في وقت واحد بالمال .

## - ج -

— إقامة حائط عازل بين آسيا وأوروبا من مثلك صهيوني يهودي / إسرائيل وأرثوذكسي / مسيحي ، وإسلامي / عرقي / وسط آسيوي معطل للتسمية ومعيقاً لتجانس العالم القديم .

— ازدياد أهمية وجود أمريكا في هذه المنطقة بعد خروجها من أوروبا وآسيا ، وذلك بعد أن حافظت على تلك القروض والتفتت لشغل فراغ الاستعمار القديم بعد الحرب الثانية ، بواسطة أنظمة عسكرية انتقالية لمدة أربعة عقود قامت فيها هذه الأنظمة باستعمال هذا الألقام الديني وإحياءه تغطية لانقراضها للشرعية ، ولضرب التعددية ، وللهرب إلى الأمام من فيضان القتل والتدهور ، قامت الولايات المتحدة بالتعامل مع نفس الأداة كأمر واقع ووسيلة للتغيير وللضغط بما فيها تلك الأنظمة نفسها ، بدلاً على ذلك وجود أغلب القيادات الحركية للإسلام التناسلي في أمريكا وتمتع الباقين بحرية حركة وجمع للتبرعات والدعم المائل بدءاً من زعيم الحركة الشيعة السياسية في العراق وحتى عمر عبد الرحمن ومروراً بإبراهيم كير وراشد الغنوشي وحسن الترابي ، في نفس الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة دخول ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين والتسرع بالشرعية الدولية ، حتى أن الأمم المتحدة انتقلت إلى جنيف كي تستمع إليه ، والصورة بذلك — في اعتقادنا — لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح .

الإرهاب الفكري وفقه القتل : نسرده هنا على سبيل المثال عدة مواقف لثلاثة من يمثل الإسلام السياسي وسفراء الدولة الدينية في مصر .

أولاً : في معرض الدفاع عن جرائم الجهاز الخاص للإخوان المسلمين وفي ندوة معرض الكتاب في يناير ١٩٩٢ ونحت عنوان « الدولة الدينية والدولة المدنية » قال مأمون المصطفي إن محمود فهمي النقراشي كان عميلاً للإنجليز مما دعا ثروت أباطة ( الذي لم يُعرف عنه العداء للإسلام السياسي ولا المودة مع العلمانيين ) ونحت عنوان « أقتل ويهتان !! » ( الأهرام ٢٧ / ١ / ٩٢ ) « فإذا باشطرف بحجب في ثقة أن النقراشي كان عميلاً للإنجليز كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، « يأمر الإسلام بشهادة الزور ورمي الناس بالباطل والاعتداء على تاريخ الكرام بهذه السهولة وهذا البسر ، « النقراشي الذي وضع رأسه على يده هو وزميله أحمد ماهر وانهما بتهمة خطيرة من

- ح -

أنهما كانا يفتلان الانجليز ، فقيم إذن عدوانك هذا الآثم ، واما يكفكم قلة  
وتريدون أن تحلوا على سمحة وكرامة ؟ .. ، وكان المضي هو أول صوت مرحب  
بمير ( الأخبار وصوت الكويت ٨ يونيو ١٩٩٢ ) للفخر بفرج فودة مردفاً ته  
العيب في ذات محترق الدين ، ثم كان أول صوت مرحب ومير لاغتيال الرئيس الجزائري  
محمد بوضياف وحتى قيل أن تضح الصورة مؤكداً فهمه الأسمى للإرهاب ومقدماً ك  
صورة زاعقة لفقهائ القتل .

ثانياً : في عدد الأهالي ( ٤ نوفمبر ١٩٩٢ ) ونحت عنوان لما يكذب الشيخ !؟ كتب  
د . رفعت السعيد : .. لم أكن أتصور أن شيخاً مسلماً ، يقول عن نفسه ويقولون  
عنه إنه داعية إسلامي شهير ، وعلى علاقة أكثر من حبة بجماعة الإخوان .. لم أكن  
أتصور أن شيخاً كالشيخ محمد الغزالي يقع في خطيئة الكذب الصريح ويستخد  
مايسى بالكذب الأسود لترويج مقولاته .. وفحوى الموضوع أن الشيخ أورد في  
مقال في جريدة الأنباء الإسلامية بالجزائر في ( ٩٢/٨/٢٣ ) أن ميشيل عفلق مؤسس  
حزب البعث قد تزوج ابنة جولندا ماتير وطبعاً لم يكن المهدف إلا تشويه فكرة القومية  
العربية بتشويه رجالها .. ومن هنا يمكن أن نكتشف مصدر فرية وأكثوبة أشد سواد  
وتشابه إلى حد التطابق مع الأولى في حملة تشويه فرج فودة وهي أنه زوّج ابنة  
ابن السفير الإسرائيلي بمصر !!!.. وفي يوم ٢٧ مايو ١٩٩٢ وقبل اغتيال فرج

بعشرة أيام قال نفس الشيخ في ندوة بنادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة عن  
وعن د . فؤاد زكريا ( بالمناسبة هما أطراف الحوار معهم في ندوة نقابة المحامين  
بالاسكندرية وفي نفس موضوع ندوة معرض الكتاب ولذلك مغزى بالطبع .. ) ..  
الاثنين يرددوا كلام أعداء الإسلام في الخارج .. ربنا يهديهم .. وإن .. هذا مضمّن ..  
ربنا يأخذهم .. وإذا تفاضنا عن فحاحة التعبيرات وسطحية الحديث بلع علينا سؤال  
هل كان ذلك من برنامج التحضير للفخر بالرجل ؟ وبالتالي هل كان ذلك ترديداً لفتوى  
القتل ؟ وخاصة أن الغزالي هو من قال عنه خالد محمد خالد<sup>(٨)</sup> إنه انضم إلى الجهاز

(٨) : قضى مع الحياة ، ( جريدة الفود - ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ )

- خ -

الخاص في صراعه مع المرشد العام حسن المصطفى .. حتى أن الرجل عريق وله باع طويل في قه القتل ، وتساءل أيضاً هنا عن مستوى أعضاء هيئات التدريس الذين جلسوا أمام هذا الشيخ يستمعون إلى حديث الإرهاب وإلى الحديث - في معرض المقام عن الدولة الدينية - عن أن ملكة إنجلترا تقسم على حملة الكعبة دون أن يوضح - ثم لعله لا يعرف - أن الكعبة الانجليزية هي أحد دلالات سقوط البابلية في روما عندما كانت الترياث الأولى تعد لتأسيس الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس بتحجيم النفوذ الكنسي في إنجلترا ، وأن هذه الكعبة تتبع في كل شئونها وحتى الفاعلية واللاهوتية منها للمؤسسات المدنية في إنجلترا مثل مجلس الوزراء والعموم والمورقات ، ولكنها عينة من : الانتقاء ، وقراءة التاريخ ، بالغرض ، ولعلم أعضاء هيئات التدريس الأخوة من بالعداء للعقل والذين يدللون على غياب مثقف الجامعة وحضور واعظ الجامع .

ثالثاً : في ندوة الاسكندرية قال د . محمد عمارة عن التقيد إنه قال : « شهداؤنا ( يقصد العرب والمصريين ) قتل وقتلهم ( يقصد الإسرائيليين ) شهداء » .. وسأله التقيد متى وأين قال ذلك ؟ خرب من الإجابة حتى استراح باغتياله ولم يعرف أن للتقيد أستا شبيداً في حرب ٦٧ هو محي الدين علي فودة .. وللدكتور عمارة دراسة وتقديم في مجلة الطليعة ( نوفمبر ١٩٧١ ) نكتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ عبد الرزاق وكان المنطق العلمي يقتضي يسيطر على كل تصور الدراسة وكانت عميقة ومنيلة جداً .. وكان الشيخ علي عبد الرزاق قد توفى في سنة ١٩٦٦ ولم نعرف ماذا تغير حتى سنة ١٩٩٢ سرى أن د . عمارة انتقل من الشكر اليساري الذي سجن بسبه خمس سنوات إلى الإسلام السياسي الراجح ولم ينتقل معه موضوعيته ومثابرته العنيفة وهذا منطقي ، حتى قال في ندوة الاسكندرية : إن الشيخ قد تراجع عن الكتاب معتمداً على سفر في مجلة الرسالة سنة ١٩٥١ ، وكان الكذب ثمحي بسطر وكان المنطق غير مهم وكان التاريخ والفكر والذاكرة الوطنية قطع من الصلصال يتم تلويها وتشكيلها طبقاً للأهواء وتغير العصور ، ولكنه الانتقاء والتفنيد الذي يلبسونه مسوح العلم بل ويصدرون باسمه صكوك الغفران لقادة العقل والضمير ولم يسلم منه حتى معتم الأئمة طه حسين .

□ □ وعندما نتطرق إلى مضمون هذا الكتاب الذى نحب أنه لولا ما يحمله لأضحي كتاباً طريفاً يمتلى لأدب المحاورات ويمحى من الرياضة الفنية والستولات أكثر مما يحوى من إجابات ، وفى ذلك المجال نجد أنفسنا مطمئنين إلى النتيجة التى انتهى إليها المفكر المذكور أحمد صبحى منصور ، فى تقديمه للكتاب بعدم موافقة على زواج الصفة ليس من باب القصف بالفقه والرمية بالاجتهاد ولكن من باب المصلحة الاجتماعية والحفاظ على الحق الإنسانى وهو ما أعلنه للقولف ، ولا نحب أن نقفه والاجتهاد فى الدين له هدف مغاير لذلك .

وإذا كان لكل دراما من لحظة توقف .. برغم الحلة ، ولكل حديث من لحظة صمت .. برغم المرافة ، فإننا فى النهاية نقول السلام عليك يا فرج فودة يا من ملت واقفاً كحراس أسيرة ، والسلام علينا أجمعين .. □ □

## التنشر (\*)

□ □ □

(\*) قد نكتة المنة عن خاتمة الأمل / لمن المهدى .. والدار الحرية لا تنكرو ، فوجع لها فوهه على الحسون العلم تلك القصة .

## ملحمة

د . أحمد صبحي منصور

[ موضوع زواج المتعة من المواضيع الفقهية التي شغلت الفقهاء بالجدال ، وتخاصم بها أهل السنة ومحققو الشيعة ، صحيح أن شيخ الأزهر محمود خليل أصدر فتوى ، جواز التعبد بمنع الشيعة الإمامية كسائر مذاهب أهل السنة ، وقد صدرت فتوى بطريرك ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ ، ولكن هذه الفتوى لا تستطيع أن تحسم الخلافات الفقهية بين السنة والشيعة لأن جذورها قديمة وباقية ولا يزال ينهل منها عاة القريتين حتى الآن ، وهي أعمن من أن تؤثر فيها تلك الفتوى التي أصدرها شيخ محمود خليل رحمه الله تعالى ..

والدليل على عمق ذلك الصراع الفقهي للنهي بين أهل السنة والشيعة هو ما حدثه مقال للدكتور فرج فودة بشأن زواج المتعة ، وهو لم يقل بأنه حلال ، وإنما كفى بالإشارة إلى أن فريقاً من المسلمين يقول به ويستل على جوازته ، ومع أن الدكتور فرج فودة لم يقل شيئاً جديداً أو شيئاً مجهولاً إلا أن أقلام خصومه من الشايع أسرع عليه بالمجوم ، وهم يظنونته يتكلم في موضوع زواج المتعة من موقعه كمشتق وسياسي ، فخرجوا به يتحدث عن الموضوع حديث الفقيه المتخصص ، ويرد عليهم بفند الأدلة وبحللها ويفحص الأسانيد ويأتي بالروايات من هنا وهناك شأن العالم المتبحر في الشريعة . وقد كان ذلك فضلاً ، وهو ما يلاحظه القارئ لهذا الكتاب « زواج المتعة »

على أن الدكتور فرج فودة في كتابه « زواج المتعة » لا يفاجئنا قط بعلمه الغزير والعميق بالخلافات الفقهية بين أهل السنة والشيعة . وإنما يتميز فوق ذلك بميزة فريدة وهي أنه صاغ تلك الخلافات الفقهية الجارمة والصارمة في حوار جليل يقارع فيه كل خصم خصمه بالحجة حتى إذا أقعق القارئ فرجىء القارئ بمحجة أخرى للخصم تبدو أكثر إقناعاً ، وهكذا يظل القارئ يتأرجح بين أهل السنة وأهل الشيعة في مباراة عقلية فقهية جدلية تستحوذ عليه إلى نهاية الكتاب ، وهو بذلك يضع



صياغة جديدة ومبتكرة في الكتابات الفقهية الخلافية ، تمكن القارئ المثقف العادى من الوقوف على الأدلة الأصولية واختلافات الفقهاء بعد أن تزيل عنه الرهبة ونقعه بأنه يشاهد مباراة عقلية ، لا تخطو من طراقة وعلوبة . وبذلك الطريقة المبتكرة التى ابتدعها الدكتور فرج فودة تخلى للموضوعات الأصولية عن تعقيلاتها وصرامتها ، وتصبح في متناول الجميع ، على أن هذه الطريقة تستلزم من المؤلف أن يهضم أولاً تلك الموضوعات الأصولية ثم يصيغها في أسلوب حديث معاصر جذاب رائع ، ولا أعتقد أن أحداً في عصرنا قد لُقِّق هذه الملكة غير فرج فودة .. !!

وهناك ميزة أخرى للمؤلف في هذا الكتاب ، وهى ميزة لن تعجب أحداً من الفقهاء وهو أن الدكتور فرج كان عادلاً في إجراء المحاوراة بين فقهاء السنة والشيعة ، فأنى بأدلة كل فريق ولم يرجع أحدهما على الآخر ، وفي قضية كهذه حين تلتزم الحياد والعدل وتنقل أكلة كل فريق بدون تميز ، فإنك لن ترضى الطرفين ، ولن ترضى سوى القارئ المحايذ الذى يريد أن يتعرف على الموضوع في تجرد وموضوعية .. وبذلك ضح للدكتور فرج فودة الموضوع وتركه مفتوحاً وطلاب الفقهاء بالدليل الحاسم ، وبذلك ثار خيبتهم أكثر وأكثر .

\*\*\*

ولأننى قد تبردت — بعد عتاء — من الانتفاء للتمييز المنهجي ، واخترت الانحياز للنص القرآنى الكريم وحده ، فاعتقد أننى أستطيع بتوفيق الله تعالى أن ألقى بدلوى في موضوع زواج المتعة من خلال القرآن الكريم . ومن الأفضل أن أعرض للموضوع بطريق السؤال والإجابة .

\*\*\*

س : هل تعرض القرآن الكريم لموضوع زواج المتعة بالتفصيل ؟

ج : حين نزل القرآن الكريم كان الزواج الشرعى معروفاً ، وقبل أن يكون النبى نبياً ، وقبل نزول الوحى تزوج محمد بن عبد الله من السيدة خديجة زواجاً شرعياً ، بل إنه عليه السلام جاء من آباء وأجداد تزوجوا زواجاً شرعياً صحيحاً و هو الله

أعلم حيث يجعل رسالته ﴿ : ( الأنعام ١٢٥ ) ، ولا يمكن أن يختار الله تعالى رسولا إلا إذا كان قد جاء من أسلاف تزوجوا زواجا شرعيا . وبالطبع كانت هناك أنكحة فاسدة . وكانت هناك تجاوزات في الزواج الشرعي في نكاح المحرمات ( زوجة الأب ، الجمع بين الأختين ، عضل المرأة ( أى منعها من الزواج ) وأكل حقوقها المالية إلخ .. ونزل القرآن يعالج كل هذه الموضوعات ، وينقى الزواج الشرعي من الرواسب الجاهلية ومن خلال التفصيلات القرآنية وردت في أسس الزواج الشرعي ، وهو أقدم ، عُرف ، أو معروف ، تعارف عليه البشر ، ولا يزال . ومن خلال التفصيلات القرآنية عن الزواج يمكن أن تعرف حكم ما يسمى بزواج المتعة .

...

س : المدافعون عن زواج المتعة يستدلون بقوله ﴿ فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ﴾ : ( النساء ٢٤ ) . ويقولون إنه ذكر لفظ المتعة وذكر الأجر ، وذلك ما يتردد في زواج المتعة ؟ فهل هذه حجة قرآنية على جواز زواج المتعة ؟  
ج : لا .. لأن القرآن في هذه الآية يتحدث عن الزواج إجمالا ، ويقول ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ أى بعد المحرمات في الزواج ، وقد ذكرهن القرآن في الآيتين السابقتين ، وأحل الله تعالى الزواج من غيرهن ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفوا بأموالكم محضين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ﴾ : أى أحل الله لنا أن نتزوج بأموالنا طالبين العفة ﴿ محضين ﴾ راغبين عن الزنا وكارهين له ﴿ غير مسافحين ﴾ وبسبب استمتاع الرجل بزوجه الشرعية فلا بد أن يعطيها صداقها ومهرها ، ﴿ فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ﴾ .

...

س : ولكن القرآن لا يتحدث هنا عن الصداق وإنما يذكر الأجر ﴿ فأتوهن أجورهن ﴾ فهل يطلق لفظ الأجر على المهر ؟  
ج : نعم .. بل هو الغالب في كلام القرآن الكريم عن الصداق والمهر فأنه تعالى يقول عن صداق ومهر الحارية ﴿ فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن ﴾ :

( النساء ٢٥ ) ويقول عن زواج المئنة و زواج الكتاية ( اليهودية والنصرانية ) ﴿ اليوم أحل لكم الطيات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أعдан ﴾ : ( المائدة ٥ ) .  
فجعل مهر الزوجة المئنة والكتاية موصوفاً بأنه أجر ..

وقال عن زواج المئنة المهاجرة في سبيل الله ﴿ ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيموهن أجورهن ﴾ : ( المائدة ١٠ ) .

وأكثر من ذلك أنه تعالى قال عن زواج النبی نفسه : ﴿ يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن ﴾ : ( الأحزاب ٥ ) أى دفعت مهورهن .  
إذن فالأجر في قوله تعالى عن الزواج : ﴿ فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن ﴾ إنما يعنى المهر والصداق ..

س : إذن ليس هناك في القرآن ما يعرف « بزواج المحبة » ؟

ج : القرآن الكريم يتحدث عن الزواج الشرعى الحلال ، وذكر أنواع الحلال في الزواج الشرعى وحذر من الزنا واتخاذ المحظيات المشيقات وذلك أثناء الحديث عن الزواج نفسه .

---

س : إذن ماهو الفرق بين الزواج الشرعى المتعارف عليه وزواج المحبة ؟

ج : إن الزواج الشرعى المتعارف عليه يكون مطلقاً بدون تحديد مدة للزواج ، أما زواج المحبة فهو بمدة محددة يتفق عليها الطرفان .

س : وهل يجوز في الزواج الشرعى أن يتفق الطرفان على تحديد مدة للزواج ؟

ج : الأصل في الزواج التراضى والاتفاق .

١ - فالمهر حق للزوجة ولكن إذا رضيت الزوجة بإرادتها الحرة التنازل للزوج عن جزء من المهر جاز ذلك ، والله يقول تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هيناً مريئاً ﴾ : ( النساء ٤ ) . أى أنه يجوز

بالتراضى والاتفاق أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن بعض حقوقه . هذا مع كون الصداق فريضة واجبة قال عنها الله تعالى عن زواج المؤمنين : ﴿ قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ﴾ : ( الأحزاب ٥ ) .

٢ - ويجوز أيضاً أن يتراضى الطرفان على زيادة بعد المهر ، والله تعالى يقول : ﴿ لما استمعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضين به من بعد الفريضة ﴾ : ( النساء ٤ ) ، فإذا تراضى الطرفان على جزء زائد على فريضة الصداق كان ذلك ملزماً لأنه تم عن تراض واتفاق .

٣ - وإذا تراضى رجل وامرأة على الزواج وأراد ولى الأمر منع ذلك الزواج أو أراد عضل المرأة ، فإن القرآن يمنع ذلك العضل ، طالما تراضى الرجل والمرأة على الزواج بالمعروف ، والله تعالى يقول : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ﴾ : ( البقرة ٢٣٢ ) . أى أن التراضى في عقد الزواج بين الطرفين يسرى فوق إرادة ولى أمر الزوجة ..

٤ - وحتى بعد حدوث الطلاق ووجود طفل رضيع فإن فصال الطفل عن الرضاع يبنى أن يكون بالتراضى والتشاور بين الأب والأم ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ، وعلى الوارث مثل ذلك ، فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما ﴾ : ( البقرة ٢٣٣ ) .

٥ - وحتى في قصص الأنبياء في القرآن الكريم نجد أهمية ذلك التراضى في عقد الزواج ، فقد تراضى موسى عليه السلام مع الرجل الصالح على صداق مناسب : ﴿ قال أنى أريد أن أنكحك إحدى هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج ، فإن أتممت عشراً فمن عندك ، وما أريد أن أشق عليك ستجدنى إن شاء الله من الصالحين ، قال ذلك بنى وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على . والله على ما نقول وكيل ﴾ : ( القصص ٢٧ - ٢٨ ) .

اتفق موسى مع الرجل الصالح على أن يدفع مهر ابته عملاً عنده لمدة ثمانى سنوات فإن أتم عشر سنوات عملاً ففلك تمغزل من موسى ، ووافق موسى على أساس

أن يختار لنفسه أى الأجلين دون حرج ، وجعل الله تعالى وكيلاً على عقد الزواج ، وذلك نوع جديد من الصداق ، أن يكون عملاً يؤديه الزوج يستمر عدة سنوات . ولأنه تم التراضى عليه قد أصبح لازماً وأصبح به العقد صحيحاً .

٦ - والقاعدة القرآنية الشرعية تجعل العقد شريعة المتعاقدين ، والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ : ( للأنبياء ١ ) .

وعليه فإنه يمكن القياس هنا ، مع الأخذ في الاعتبار أن عقد الزواج من أجل العقود التى يعقدها الإنسان ، والله تعالى وصف عقد الزواج بأنه « ميثاق غليظ » ( النساء ٢١ ) ، وإذا تراضى الطرفان على شرط في عقد الزواج أصبح ملزماً للطرفين ، لأن ذلك في إطار الزواج الشرعى وليس فيه تلك التجاوزات التى نرى عنها القرآن ، وليس فيه أيضاً ذلك « السفاح » لولا « اتخاذ الأختان » أى القرنا واتخاذ العشيقة ..

وعليه فإن اتفاق الزوجين على تحديد مدة الزواج لا يقدح في صحة الزواج خصوصاً وأن قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ لِمَا تَرَأَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ التَّرْجِيزَةِ ﴾ جاء عاماً فيما يقع عليه التراضى سواء كان التراضى على جزء زائد من المهر أو المتأخر أو كان على تحديد مدة الزواج أو على شيء آخر في إطار الزواج الشرعى .

س : إذن على هذا فأنتى أستطيع أن اتفق مع أى امرأة على أن أتزوجها لمدة نصف الساعة ثم أطلقها بعد ذلك ويكون زواجاً شرعياً ؟

ج : لكى يكون ذلك زواجاً شرعياً لابد من مراعاة الشرع في كل شيء ..

قبل عقد الزواج لابد أن تكون من خارج المحرمات للنصوص عليهم في سورة النساء ( ٢٢ : ٢٤ ) ولا بد أن تكون عفيفة غير متهمة بالزنا والشرك لأن الله تعالى يقول : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ولابد أن تكون عدتها إذا كانت قد تزوجت من قبل ودخل بها زوجها ، أما إذا كانت خاتة أو مطلقاً لم يدخل بها زوجها فليست لها عدة ، والله تعالى يقول :

يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يغسروهن  
مألكم عليهن من عدة تعتدونها ﴿٤٩﴾ : (الأحزاب ٤٩) .

وإذا كانت خالية من كل الموانع الشرعية كانت صالحة للزواج الشرعى إذا دفع  
بهرها لأنه فريضة وحق للزوجة .

وإذا تم عقد الزواج بشرط تحديد مدة معينة وكانت نصف الساعة كما تقول ثم  
لحقها بعد نصف الساعة فذلك يتطلب الحقوق والالتزامات الشرعية الآتية :

١ - أن تظل في بيته بتفويض عليها طيلة مدة العدة للتأكد إن كانت حاملاً من عدمه ،  
العدة ثلاث حيضات ، المطلقة ، أى حوالى ثلاثة أشهر .

٢ - وإن كانت حاملاً امتدت عدتها إلى الوضع تحت رعايته ونفقته ..

٣ - وإذا أنجبت طفلاً كان عليه نفقته ونفقها إذا كانت ترضع الطفل وأنه تعالى  
يقول عن حقوق المطلقة : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنكن من وجدكن ولا تضاروهن  
مضيقوا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ، فإن  
رضعن لكم فآتوهن أجورهن . وأتمروا بينكم بمعروف ، وإن تعاسرتم فترضع له  
آخرى ﴾ : (العلاق ٦) .

٤ - وبعد العدة واكتتامها تصبح المرأة صالحة للزواج مرة أخرى ، ولكن في كل  
حالات يكون المطلق حق في الشعة وهو قدر من المال يحدد بالمعروف والله تعالى  
يقول : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المشتبه ﴾ : (البقرة ٢٤١) .

٥ - وحفظها في الشعة لا ينفي حقوقها لأخرى إذا كان لها مؤخر صداق ، وتلك  
الحقوق التى للزوجة والمطلقة قد حصنها القرآن بسياج هائل من التحذيرات  
والإنذارات حتى لا تتعرض للانتهاك ، وذلك التحذير والتهديد مرصعه إلى أن الإنسان  
هو وحده الذى يستطيع التنبؤ ويستطيع أيضاً العصبان والدلاعب . ولا نستطيع  
قوة بشرية أن ترغمه على إتصاف امرأة بريد الكيد لها . وأحكام الشرعية وما يحدث  
فيها خير دليل على ذلك .

واللهم أن زواج نصف ساعة يترتب عليه آثار جانبية خطيرة بعد النهر ، أى

تنقضى الثلاثون دقيقة من « زواج المتعة » ويأقى بعدها شهور من المعاناة ينفق فيها على المطلقة ما بين نفقة إلى سكن إلى متعة ، ثم إذا أسفر الزواج عن حمل كانت المصية أعظم ، ليس فقط في الرضاعة والإنفاق على الطفل ، ولكن في اكسابه ابناً لم يكن في حياته وهو يعلم بمتعة النصف ساعة ..

هذا هو الزواج الشرعى ومستلزماته ..

وإذا طبقنا الزواج الشرعى كما يرضاه الله تعالى أصبح الحديث عن مشكلة زواج المتعة نوعاً من القصف الحربى بالأدلة الفقهية والاجتهادات المذهبية في كتب الفقهاء وساحات الجدل .. فقط ..  
هنا .. والله تعالى أعلم ..

دكتور : أحمد صبحى منصور .

القاهرة ديسمبر ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الفتوى

التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت  
شيخ الجامع الأزهر . في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية .  
قبل لفضيلته :

إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على  
وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة للمروقة وليس من بينها مذهب  
الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على  
إطلاعه نتمنون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلاً :  
فأجاب فضيلته :

١ - إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل تقول  
إن لكل مسلم الحق في أن يقلد باديء ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة  
نقلًا صحيحًا والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمن قلدها من هذه المذاهب  
أن يتخلل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك .  
٢ - إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية  
مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة .

تبني للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من العصبية بغير  
الحق لمذاهب معينة ، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة للمذهب أو  
مقصورة على مذهب ، فلكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن  
ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم ، ولا  
فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

السيد صاحب الساحة العلامة الجليل الأستاذ محمد تقي الفقيه :  
الكرنبر العام لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية :  
سلام عليكم ورحته أما بعد فيسرن أن أبعث إلى ساحتكم بصورة مرفقة  
عليها يامضاتي من الفتوى التي أصدرتها في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة  
الإمامية راجياً أن تحفظوها في سجلات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية  
التي أسستها معكم في تأسيسها ووقفنا الله لتحقيق رسالتها والسلام عليكم  
ورحمة الله .  
شيخ الجامع الأزهر



## المحتويات

### الصفحة

### الموضوع

١	مقدمة الناشر .....
١	مقدمة د. أحمد صبحي منصور .....
١	مقدمة .....
٢	الباب الأول : زواج النعمة بين السنة والشيعة .....
٤	الفصل الأول : زواج النعمة ونصوص السنة .....
٤	الفصل الثاني : مدخلية توثيقية .....
٧	الفصل الثالث : زواج النعمة والفصل القرآني .....
٣٢	الباب الثاني : حوار حول النعمة .....
١٣٥	مقدمة .....
٣٧	الفصل الأول : تبرعات هادئة في حوار شامل .....
٥١	الفصل الثاني : حوار حول النعمة .....

## مقدمة

### لماذا هذا الكتاب ؟

قبل أن أبدأ أعلنها واضحة صريحة ..  
 لست داعية لزواج المتعة ..  
 ولست موافقاً عليه ..  
 ولست قابلاً به لبنات أسرتي وبنات المسلمين ..  
 ولست أدعى الفقد والتبحر في العلم ، فما أنا إلا مسلم  
 يجتهد في دينه لدينه ، لذا فليس لي رأي شخصي قاطع في  
 الخلاف حول المتعة ، لكنني أدعى الأمانة في عرض الرأي  
 والرأي الآخر ، وأدعى القدرة على بذل الجهد في القراءة  
 والاطلاع ، ومنذ أعلنت عن قرب صدور هذا الكتاب ،  
 والسؤال لا ينقطع من الأصدقاء عن سبب كتابته ، ومن حق  
 القارئ أن يستمع إلى الإجابة ..

لقد كتبت هذا الكتاب للأسباب التالية ..

أولاً : الحقيقة ضانة المومن ، والطريق الصحيح إلى  
 الحقيقة لا بد وأن يمر بالتعرف على الرأي والرأي الآخر ، ولا  
 يكون أبداً بطمس آراء الآخرين أو تسفيهاها أو الهروب من  
 مواجهتها إما جهلاً بها أو استعلاء عليها أو رفضاً للنتائج  
 من البدء ..

ثانياً : إن أسوأ خصائصنا الفكرية - فى تقديرى -  
تتمثل فى الاعتقاد بالصواب المطلق ، حتى فى فروع الفروع  
وتفصيلات التفصيلات واعتقاد هذا شأنه لابد وأن ينعكس  
فى نتيجة منطقية ، وهى الاعتقاد بالخطأ المطلق لمن يختلف  
معنا ، أما أسوأ خصائصنا (التفكيرية) فهى أسلوب التفكير  
أحادى الاتجاه ، حيث لا سبيل للحقيقة غير أسلوبنا فى  
التفكير ، ولا احترام لأسلوب الآخرين ، ولا اعتقاد بأن لهم  
منهجاً وعقلاً وأسانيد ، فالمنهج لدينا هو مانتهج ، والعقل  
فى مفهرمنا هو مانعقل ، والأسانيد فى تصورنا هى مايساند  
أنكارنا ومنهجنا ونتاجنا .. والكتاب فى مجمله محاولة  
فكرية وتفكيرية مختلفة تماماً ، وهو ما سيكتشفه القارئ ،  
ولعله يكتشف من خلاله خطأ منهجنا فى الفكر والتفكير ..

ثالثاً : يعجبنى قول لصديق عزيز - كثيراً مانعرف كيف  
نتفق بيد أننا لم نعرف بعد ( كيف نختلف ) - والحوار الذى  
يعرضه الكتاب محاولة فى هذا السبيل ، واجتهاد فى  
اكتشاف مالم نعلمه ونتعلمه بعد ..

رابعاً : كثيراً ما سألت نفسى وأنا أجتهد فى القراءة  
حول الموضوع لعدة سنوات - كيف تخلص مكتبتنا الدينية  
والفكرية من أمثال هذه الموضوعات (الدسمة) فكرياً وفقهياً ،  
رغم خطورتها وكثرة وعمق الخلاف حولها ، فى الوقت الذى  
تمتلئ فيه مكتباتنا بكتب عن عذاب القبر ونعيمه ، وفتنة  
المسيخ الدجال ، وأوصاف المهدي المنتظر ، وأحاديث الخضر عليه  
السلام ، وأحوال الجن ومراتبهم ، وحكم زواج الإنسى بالجنية ،

إلى آخر الكتب التى لا طائل وراسها ولا أصيل فقه ولا سليم  
اعتقاد ولا انتفاع ذهن ، ولعل هذا الكتاب يسد جزءاً من  
فراغ أحسبه قائماً ، ولعله جهد يستحق ، وإن كان الحكم  
على ذلك للقراء ..

خامساً : كثيراً ما يحدث للقارئ، كما حدث لى أحياناً،  
وهو يستعرض رأى هذا فيراه صادقاً ، ورأى ذاك فيراه  
موثقاً ، ثم يعود لرأى جديد للأول فيبتنع به ثم يقرأ رأياً  
معاكساً للثانى فيستمسك به ، أن يصل إلى موقف تشبه  
عليه فيه الأمور ، ويجد نفسه فى منطقة شائكة بين الحل  
والحرمة وفى مثل هذه المواقف كنت أسأل نفسى ، هب أننى  
جتهدت فحسبته حلالاً ، أكل حلال واجب الاتباع ؟

أحسب أنه سؤال خطير ، وأخطر ما فيه أنه يطرح السؤال  
لعكسى فى المقابل ، وأحسب أيضاً أن مثل هذا السؤال  
يجب ألا يظل مكتوماً أو حائراً ، ولسوف يجده القارئ  
ممنوناً لكتاب قادم ، وبغير عرض أصل الخلاف وآراء  
المختلفين ، يصبح مثل هذا السؤال نوعاً من الترف الفكرى  
المبرر له ولا منطق ، بيد أنه فى أعقاب هذا الكتاب يأتى  
سيراً تاماً ومنطقياً بغير شك ، وما أحسب إلا أن القارئ  
سوف ينشغل بالمقدمات والنتائج بقدر ما انشغل ذهنه ، بل  
لأدق أن أقول ، بقدر ما اشتعل ، وهذا المبرر وحده يكفينى .

سادساً : إن خطورة قضية (زواج المتعة) تستند الى  
سباب عدة أولها مآزق الحاجة لاجتهاد معاصر، وثانيها

خطورة الاستناد لاجتهادات عصور سابقة ، وثالثها مآزق الدعوة للعودة إلى الجنود دون مراجعة ، ورابعها وهم اليوتوبيا (الجنة على الأرض) في عصور خلت ، وخامسها مآزق استلهاهم النص وحده دون إعمال العقل ، وسادسها مآزق الفصام بين الأصولية والمعاصرة ، فالأولى نقل والثانية عقل والتوفيق بينهما وارد ويمكن لكن ليس في ظل مانراه من انفلاق فكري وفكر انفلاقي ، وسابعها المآزق الذي يقود إليه تقييم نصوص السنة على أساس السند وليس المتن ، وثامنها الأسى لحلاف المسلمين دون طائل يجنى سوى تَمَرُّق الصفوف ودون محاولة لرتق الحلاف وتلاقي أسبابه ، وتاسعها ضياع الحقيقة بين الجهل والتجهيل والتجاهل من الفريقين ، وعاشرها مآزق التناقض بين قضية فحواها الإباحة ومضمونها الحرية وبين اجتهادات أخرى في قضايا تتصل بها فحواها القيد ومضمونها التشدد وهو مآزق لا بد وأن يشغل ذهن القارئ منذ البدء وحتى الختام ، وأن تشير القضية وي طرح الكتاب كل هذه المآزق والمشاكل والقضايا ، فإن كتابته تصبح واجباً ومسئولية ، ونشره يصبح ضرورة وأمانة في عنق الكاتب لا بد وأن يفى بها مهما كانت العواقب ..

وأخيراً لعلني أجبت على المتسائلين ، ولعلني مضطر إلى أن أعيد على مسامع القراء مرة أخرى ما بدأت به هذه المقدمة ، ولو أتبع لي أن أعيده ألف مرة لأعدته ..

لست داعية لزواج المتعة ..

- ١١ -

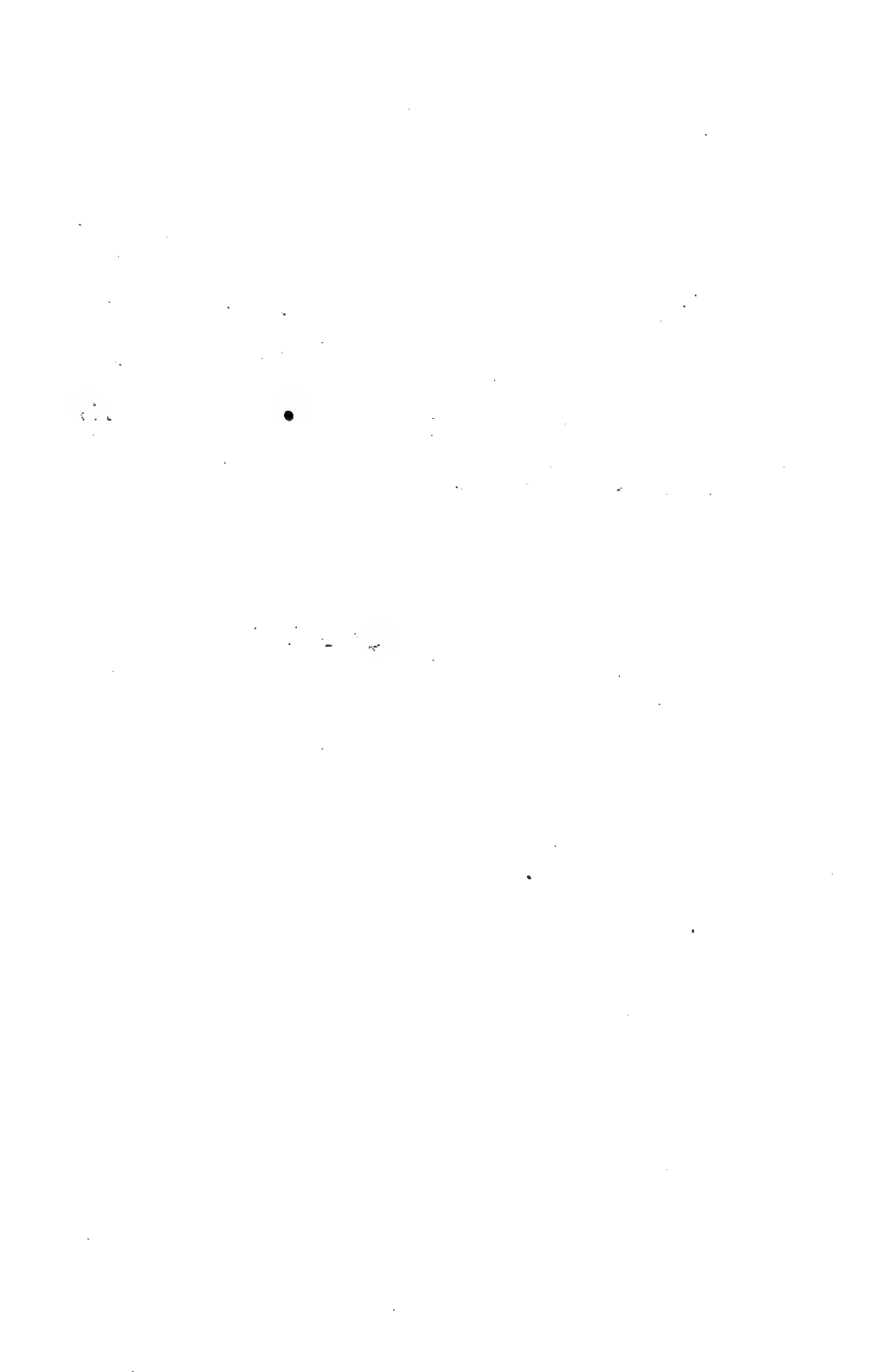
ولست موافقا عليه ..

ولست قابلاً به لبنات أسرتي وبنات المسلمين ..

ولست مستعداً .. في نفس الوقت أن أطمس حقاً من  
أجل استرضاء الآخرين ، أو أن أتذكر لمسئوليتي ككاتب من  
أجل إرضاء الآخرين ..

والله والحق من وراء القصد ..

مصر الجديدة - ٦ أغسطس ١٩٩٠

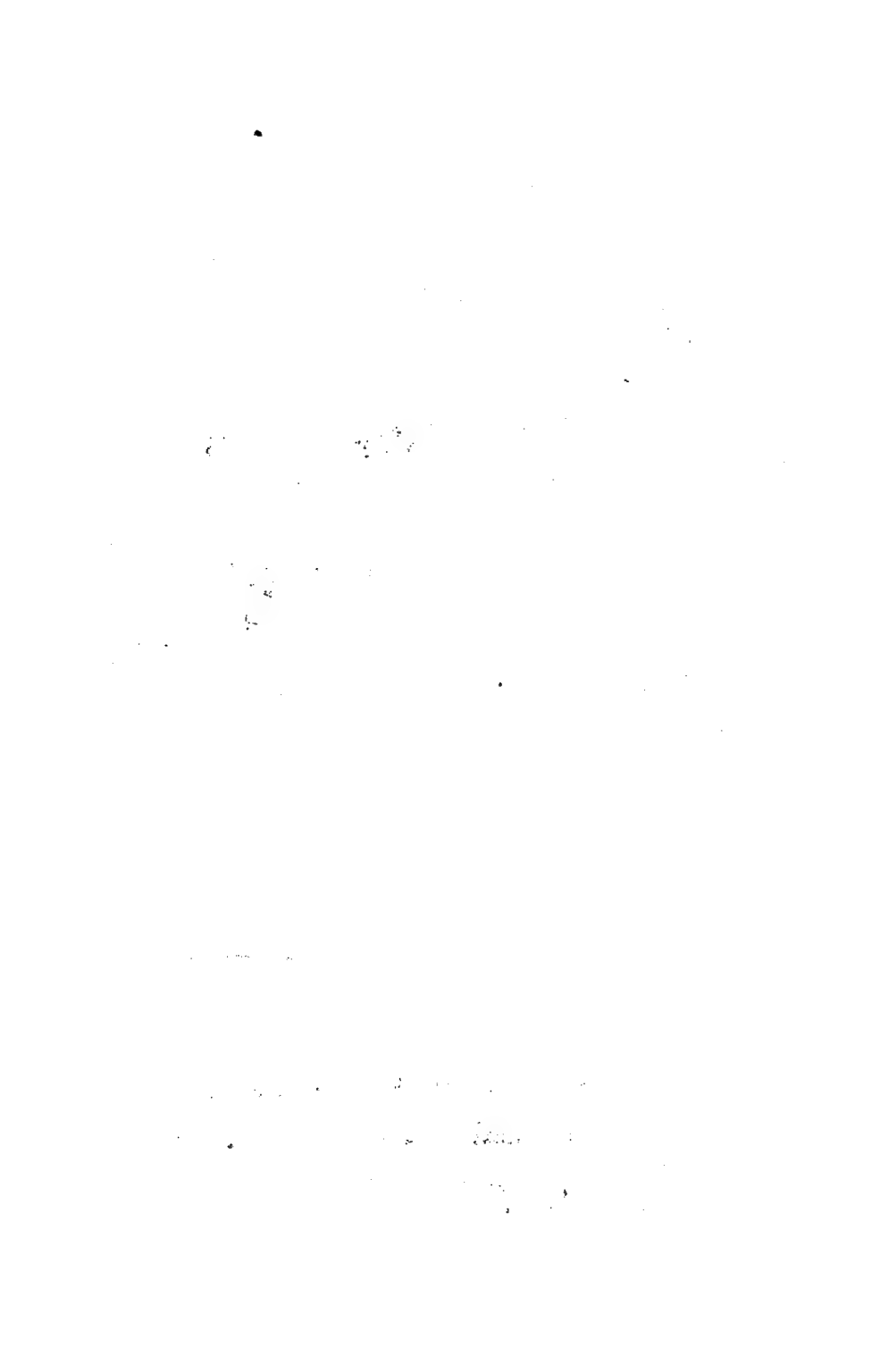


# الباب الأول

## زواج المتعة في السنة والقرآن

د لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ،  
ثم أحله ثم حرمه ، سوى المتعة ..»  
الإمام الشافعي





ما عرفت موضوعاً أرقني وأرهقني مثل هذا الموضوع .  
حسبي أن أذكر للقارئ أنني ظلت أقرأ عنه وأحاول كتابته  
ثلاثة أعوام كاملة وفي كل مرة كنت أمزق ما كتبت ، رغم  
نفي عادة لا أكتب إلا بعد أن تختمر الفكرة في ذهني وساعة  
ن أضع القلم في يدي ينتهي الأمر ، ويصعب علي أن أبدل  
لمة واحدة ، لكنني هذه المرة كنت أبدل وأغير ، وأمزق  
وأعيد الكتابة وأبتهج وأنا أقرأ ، وأنزعج وأنا أكتب ،  
وأعجب في كل الأحوال ، وكم عبرت عن عجبي بتساؤلات  
مازلت عاجزاً عن إجابتها ، كيف أهمل كل طرف ما أورده  
الطرف الآخر وهو غير قابل للإهمال ، وكيف ارتضوا لأنفسهم  
أن يصلوا إلى النتائج دون تمن في حجج المخالفين ، وكيف لم  
يتوقفوا كثيراً أمام موضوع من أخطر الموضوعات ، وهل  
كان عذرهم أن دلالات قبولهم بزواج المتعة خطيرة ، لأنها  
لا تتناسب مع ما ألفناه منهم من تشدد في نظرهم لعلاقة  
الرجل بالمرأة ، وأن دلالات إنكارهم زواج المتعة أخطر ، لأنها  
تتناقض مع ما ألفناه منهم من احترام لنصوص وردت في كتب  
السنة وفي تفاسير القرآن وفي أقوال كبار الفقهاء ، وأن  
موقفهم في الحالتين صعب ، وليس موقفهم وحدهم ، بل موقف  
كاتب هذه السطور ، وهو أيضاً موقف القارئ إن استكمل  
قراءة الموضوع ، لأن أصعب ما يمر به صاحب الفكر أو التفكير  
أن يكتشف أن ما يتعاطف معه وجدانياً ليس بالضرورة هو  
الصواب ، فقد يكون وقد لا يكون ، وأن الصواب المطلق  
أحياناً عسير المثال ، خاصة إذا كان لدى الطرف الآخر من

المنطق بقدر ما لدينا من الشك ، وعنده من الحجج بقدر ما عندنا من علامات الاستفهام ..

حسناً .. ليس الأمر أمر لوم أو تساؤل بقدر ما هو أمر تمهيد لرياضة ذهنية ما أظن أن لها نظيراً في قضية فقهية أخرى ، فطرفا الحوار مختلفان أشد الاختلاف ، فالسنة <sup>(١)</sup> ترى أن المتعة حُرمت إلى الأبد والشبهة ترى أنها حلال إلى الأبد ، والسنة تستند إلى مراجعها المعتمدة من صحاح وسنن ومسانيد وتفسير ، والشبهة تبالغ في استعراض قوة حججها بالاستناد إلى نفس المصادر ، والاعتماد على أحاديث واردة فيها أيضاً ، والطرفان يحتكمان إلى نفس الآيات القرآنية لكنهما يخرجان منها بتفسيرات ودلالات لا تلتقي أبداً ولا تتفق مطلقاً ، بل يخرج هذا بعكس ما يخرج ذاك ويؤكد ، ويخرج ذاك بتقبض تفسير هذا ويسنده ، وكل طرف منهما يلقى بحجته فتظنها نهاية المطاف فإذا بالطرف الآخر يثبت لك أنها بدايته وأنها مردود عليها بل كأنها لم تكن ، وكل رأى لكل طرف مهما بلغت وجاهته له رد يبدو لك وكأنه لا رد عليه ، فإذا بالرد عليه جاهز وإذا بدحضه ممكن ، وإذا بك بعد عشرات الآراء والردود تعود إلى نقطة البدء من جديد .

ما الذي يطمع فيه القارئ أكثر من ذلك ، وهل هناك أمتع من مناقشة قضية يرى أحد طرفي النقاش أنها بغاء لاشك فيه ، بينما يرى الطرف الآخر أنها زواج لاشبهة فيه ،

فإذا استمع القارئ إلى حجة هذا اقتنع بها ، ثم إذا استمع إلى حجة ذاك وجدها مقنعة ، ثم إذا بهلها يرد على ذاك ومعه حق ، فإذا بذلك ينتقد هذا ومعه حق ، وهكذا لا يصل القارئ إلى قرار إلا وتراجع عنه ولا يقتنع برأى إلا وتغلى عنه ، ولا يصل في النهاية إلا إلى ما بدأ به ، هذا يراه بغا . عن اقتناع ، وهذا يراه زواجاً ويعرض حجته في إقناع ، وما على القارئ إلا أن يختار ، ليس كما يقول أحد الشعراء المعاصرين ، ما بين الجنة والنار ، بل بين اختبار واختيار ، وهو حائر في اختياره على ما نظن ، فهو إن رفض زواج المتعة فحجته أن جمعاً من كبار الصحابة وأئمة التابعين قد رفضوه ، منهم عمر ، وعبد الله بن الزبير ، والأئمة الخمسة ، أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وزيد وغيرهم كثير ، وما أظن أن هؤلاء يجتمعون على خطأ أو ينتصرون لباطل ، وهو إن قبل بزواج المتعة فحجته أن جمعاً آخر من كبار الصحابة والتابعين قد ناصروه ، منهم عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وابن جريج ، وقتادة وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب ، والإمام جعفر الصادق ، وباقي الأئمة الإثني عشر وغيرهم كثير ، وما أظن أن هؤلاء أيضاً يجتمعون على خطأ أو ينتصرون لباطل ، وأغلب الظن أن الله قد أراد برحمته أن يظل هذا الموضوع مثاراً للخلاف ، بل مشيراً للخلاف ، لحكمة ربما كشفتها لنا الأيام .

لقد خطر لي وأنا أكتب هذا الموضوع أن أمارس تجربة جديدة في الكتابة ، أشرك فيها القارئ معي ومع طرفي

الحوار، بحيث لا يغيب القارئ ولا الكاتب عن إطار المحاوره ،  
 وبحيث يتدخل الكاتب حين يشعر بضرورة ذلك ليس من  
 خلال طرفى الحوار ، بل من خلال صفته كطرف ثالث مستقل  
 يراقب الحوار الدائر ولا تغفل عينه عن القارئ منذ البداية  
 وحتى الختام ، على أمل أن يتسع صدر القارئ للحوار معنى  
 والمشاركة منذ البدء فى صياغة منهج العرض والتحليل ،  
 وهو منهج غريب استرشدت فيه بأسلوب الرسامين حين  
 يخطون مايسمونه ( اسكتش ) بالقلم الرصاص ، ثم يضيفون  
 الألوان بعد ذلك وأقصد هنا بالاسكتش أننى تصور كيف  
 سيدور الحوار ومن الذى سيبدأ وكيف سيكون الرد ثم متى  
 تأتى الحجة التالية وكيف يفود الرد عليها إلى حجة جديدة  
 وهكذا ، وأكثر من هذا فقد كتبت مختصراً لهذا التصور  
 حتى لا أنساه ، وما أن شرعت فى تلوين اللوحة وأقصد  
 بالطبع كتابة أسانيد كل طرف عند عرضه لوجهة نظره ،  
 حتى واجهت مشكلة صعبة تتمثل فى أن بعض الأسانيد  
 مثل الأحاديث النبوية الواردة فى مصادر متعددة ، أو  
 التفسيرات القرآنية أو الآراء الفقهية ، يمكن أن تشغل  
 مساحة واسعة خلال عرض الرأى ، ولكنها توثيقاً لا أكثر،  
 ونتيجة أيضاً لطول بعضها وتكراره ، فإن وضعها بين سطور  
 الحوار يؤدى إلى فقد القارئ لذة المتابعة للحجة والحجة  
 التقيض ، وغيباب سلامة العرض وسرعة إيقاعه ، وقد خطر  
 لى أن أكتب الأسانيد فى المذكرات التفسيرية ، فوجدتها  
 سوف تبتلع مساحة الصفحات ، وفكرت فى نقلها لنهاية

فصل بعد تمامه فوجدتها ستبتعد عن السياق ، وهنا خطر  
 أن أفعل شيئاً آخر ، وهو ما أسبته بالمداخلة وأقصد بها  
 طع الحوار فيما يشبه الاستراحة ، ثم المداخلة بذكر أسانيد  
 لطرفين مع تمييز كتابتها بخط مختلف بحيث يمكن للقارئ أن  
 راجعها إذا أراد ، أو أن يعبرها مستكملاً الحوار إذا شاء .  
 لاشك أننا أطلعنا في المقدمة ، ولاشك أن القارئ يتعجلنا  
 لمبدء في شوق ، ولاشك أننا لسنا أقل شوقاً منه لاستعراض  
 حجج الطرفين .

### ماهو زواج المتعة ؟

هو زواج لأجل ( زواج مؤقت ) مقابل أجر ( مهر )  
 يتفق عليه بالتراضى (ولو كان قبضة من تمر أو من دقيق )

ماذا يحدث إذا انتهى الأجل ؟

ينتهى الزواج بغير طلاق .

وهل هناك حد أدنى أو أقصى للأجل ؟

لا ، فقد يكون الأجل ساعة أو ساعات ، يوماً أو أياماً ،  
 شهراً أو شهراً ، سنة أو سنوات ..

هل يثبت بهذا الزواج النسب ؟

نعم يثبت به نسب الأبناء ، وميراثهم أيضاً ..

وهل يرث الزوجة ؟

لا ، إلا إذا اشترطت ذلك عند الزواج ..

وهل تستحق الزوجة نفقة ؟

لا ، إلا إذا اشترطت ذلك عند الزواج ..

وهل زواج المتعة محدد بمعد ؟

لا ، ليس محددًا بمعد بعكس الزواج الدائم المحدد بأربع زوجات ...  
 ما معنى هذا ؟

معناه أنه لا حد لعدد زوجات المتعة ، وقد روى عن ابن جريج فقيه مكة الشهير أنه تزوج سبعين بالمتعة تأكيداً لحليها ..

وهل يجوز تجديد المدة بعد انتهاء الأجل ؟

نعم يجوز تجديد المدة مرة ومرات بعد انتهائها دون حاجة لحل ..

وكيف ينعقد الزواج ؟

ينعقد الزواج بلفظ من ثلاثة تذكره الزوجة ( زوجتك أو أنكحتك أو متنتك نفسى ) ..

وهل لزواج المتعة أحكام تفصيلية أخرى ؟

نعم ، لزواج المتعة أحكام تفصيلية أخرى يستطيع القارئ الرجوع إليها فى مراجع الفقه الشيعى (١) .

(١) المراجع الشيعية متعددة ومنها (المختصر النافع فى فقه الإمامية) للشيخ القاسم الخليلي . دار الأنوار . بيروت . و (الامكانات فى التوفيق بين السنة والشيعه) لمؤلفه مصطفى الرافعي . مؤسسة الاعلى للطبعات . بيروت . و (روح النبوة) للشيخ عبد الله نعمه . دار الفكر اللبناني . بيروت و (انفس الرشيدة) للإمام السيد محمد الحاملي . مؤسسة الاعلى للطبعات . بيروت و (المراجعات) للإمام عبد الحسين الموسوي دار علاء الدين . بيروت ونوصي بقراءة الكتب الثلاثة الأخيرة لسعة العلم ووضوح العرض وبلاغه الأسلوب واعتدال المنهج وهي من أهم ما استندنا إليه من مراجع .

## مامعنى ماسبق ؟

معناه أن المسلم يستطيع أن يتزوج مسلمة أو كتائية ،  
بعقد زواج محدد المدة ( خمس ساعات مثلاً ) ، مقابل مبلغ  
معين يتفقان عليه ( عشرة جنيهات مثلاً ) ، فإذا انتهت  
الساعات الخمس ، انتهى الأمر بغير طلاق .

هنا يفرك أهل السنة أيديهم فى سعادة وطرب، ويرددون :  
الحمد لله ، يكفيننا هذا المثال ، ولسنا فى حاجة إلى حوار  
وأخذ ورد ، فالأمر أوضح من أن يناقش ، هل يتصور عاقل  
أن ماسبق يمكن أن يكون زواجا ؟ وهل يقبل أحد أن يحدث  
هذا لابنته أو لأخته أو قريبته ؟ هذا ليس زواجا إلا إذا  
ألغينا عقولنا وصاغرنا ضمائرنا ، هذا بغاء ، بغاء ، بغاء .

## فبىرد الشيعة :

يؤسفنا أن يبدأ الحوار هذه البداية ، فالأمر ليس أمر  
عراطف أو مشاعر أو عبارات ثقيلة ، بل هو أمر نصوص  
وتواعد ووثائق وأحكام دين ، ووصفكم للمتعة بأنها بغاء  
لايسئ إلينا فقط ، بل يسئ إليكم أيضا لأنه يسئ إلى  
الإسلام الذى تتبعه جميعا وإن اختلفت بنا السبل .

إنكم أول من يعلم أن المتعة قد أبيحت فى عهد الرسول  
ومارسها الصحابة ، فهل يجوز بعد ذلك أن تصفوها بالبغاء .

عودوا إلى مراجعكم التى تستندون إليها فى أحكامكم  
الفقهية ، عودوا إلى صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن  
أبى داود وابن ماجه والنسائى والترمذى والدارمى وموطأ



مالك ومسند ابن حنبل وسوف تجدون فيها جميعاً توثيقاً بأن الرسول قد أحل المتعة في حياته ، وأن بعض الصحابة قد مارسوها برخصة من الرسول ، وأن الأحاديث ، حتى التي تستندون إليها في تحريم المتعة متضاربة على أن الرسول قد أحلها من قبل ...

فبرد السنة :

بل متضاربة على التحريم في أكثر من حديث ، وفي أكثر من زمن ..

فبرد الشيعة :

هنا يؤكد الحقيقة الأولى التي نود أن نتفق عليها معا ، وهي أن زواج المتعة قد أحل في عهد الرسول وهو ما يجب أن ينتهي فيه إلى حسم . إن بعضكم يذكر أن المتعة كانت من أنكحة الجاهلية وأن تحريم الرسول لها يمثل نهياً عن ممارسة خطأ جاهلي وهو ما يتناقض مع ما تذكرونه الآن ، لأن الرسول قد حرمها كما تثبت الأحاديث في أكثر من مكان وأكثر من زمان ( سبعة مواضع وسبعة أزمنة ) ولا يعقل أن يحرم الرسول أمراً لم يحله ، خاصة عندما يتكرر التحريم ، فالتحريم مرتين معناه الحل فيما بينهما ، وأقوى أحاديثكم التي تستندون إليها في تحريم المتعة ( تحريماً مطلقاً ) كما تدعون هو حديث معبد بن سبرة الجهني عن أبيه سبرة ، وهو الحديث الذي تكرر في صحيح مسلم بطرق مختلفة إحدى عشرة مرة وتكرر أيضاً في كتب السنن والمسانيد ،

يذكر فيه سيرة أن الرسول قال ( يا أيها الناس إنى كنت قد أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ... إلى آخر الحديث ) وحل المتعة هنا واضح على لسان الرسول وهو أوضح على لسان سيرة فى بداية روايته للقصة التى تبدأ بالعبارة التالية ( أذن لنا رسول الله بالمتعة فانطلقت أنا ورجل ... الخ ) ، والبخارى فى صحيحه يذكر أحاديث المتعة تحت عنوان ( باب نهى رسول الله عن نكاح المتعة آخر ) وتعليق ابن حجر العسقلانى فى كتابه فتح البارى على اللفظ ( آخر ) فى نهاية العنوان مضمونه أن ذكر هذا اللفظ يعنى إباحتها أولاً ، وإذا كان ذلك مفهوماً ضمناً من عنوان البخارى فإن عنوان الباب الناظر فى صحيح مسلم أكثر وضوحاً فى إثبات حله فى عهد الرسول صراحة حيث يذكر أحاديث المتعة تحت العنوان التالى ( باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ، ثم أبيع ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ) ، والعنوان واضح فى تأكيد إباحة المتعة فى عهد الرسول مرتين ( فى رأى مسلم ) ، وهناك العديد من الأحاديث التى تثبت حله ليس فى عهد الرسول فقط بل فى عهد أبى بكر وصدر عهد عمر الذى كان وراء تحريمه فى اعتقادنا .

مرة أخرى حتى لا تنزه الحجة .. المتعة أحلها الرسول ومارسها الصحابة فى عهده بإذن منه ، هل تعترضون على هذا أم تعترفون به فى بداية الحوار ؟ .

### ليرد السنة :

ما ذكرتموه لا يستحق في تقديرنا التوقف ، لأن هدفنا ليس العرض التاريخي ، وإنما هدفنا هو التوصل إلى رأي فقهي قاطع في شأن تحريم المتعة إلى يوم القيامة على لسان الرسول ، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لنا إذا كانت أحلت في عهد الرسول أم لا ، فالأمر الثابت لدينا أنه حرمها تحريماً قاطعاً إلى يوم القيامة ، ولسوء حظكم أن الرسول لم يحرمها في موضع واحد ، بل حرمها في سبعة مواضع آخرها حجة الرداع .

تحريم قاطع سبع مرات وتجديون لديكم الجراءة على المخالفة ، يا الله ، لو كان حرمها مرة واحدة لاستطعتم الهرب منها بالشك في الحديث أو الواقعة أو الرواية ، لكنها مرات متعددة ، تذكر كتبكم أنها سبع مرات ، وكأن الله أراد برحمته أن يتكرر نهى الرسول ليس مرة ولا مرتين بل سبع مرات حتى تحيط بكم دائرة التحريم ، وحتى تضيق بكم السبل ، ولو استطعتم إنكار واقعة أو اثنتين فأين تهربون من البقية .. هذا هو ما بهما .. التحريم القاطع والمتكرر ، ولا يتنى عنكم استنادكم إلى الحل في زمن سابق لأن التحريم اللاحق يكفى لزواله ، ويكفينا للرد عليكم ..

### فيرد الشيعة :

أسوأ ما يشغله المحاور أن يلقى بالحجة متصوراً أنها لصالحه ثم يكتشف أنها ضده ولصالح الطرف الآخر ، وهذا ما فعلتموه الآن لا أقل ولا أكثر وسوف تثبت لكم هذا ،

لكننا قبل ذلك نود أن نرسي أسسا للحوار ، منها رفض المراءغة أو المكابرة في الحق ..

لقد أثرنا تماؤلا في البداية لانريد تجاوزه قبل أن نوفي إجابته حقها ، وهو التساؤل عن حل المتعة في عهد الرسول ، ونحن نعتبر إجابتكم تسليما بحجتنا ، ولو عارضتم في ذلك لتوقفنا كثيراً حتى تثبت لكم ، وإثباته هين وسيز ، ولو سلمتم به لتجاوزناه إلى مناقشة حجتكم في التحريم ، فما رأيكم :

نتوقف ونرد أم نتجاوز ونستمر ..

فبإذن السنة :

بل استمروا ...

فبإذن الشيعة :

حسنا ، ووصفكم للمتعة بأنها بغاء ، بغاء ، بغاء .. هل يتفق مع إباحة الرسول لها في حياته ، وممارسة بعض الصحابة لها ..

فبإذن السنة :

يبدو أنكم تريدون مصادرة الحوار في بدايته بالتلکز عند الجزئيات وتجارلون التوقف عند الحل في حياة الرسول هرباً من مواجهة التحريم القاطع المزد ، والمتكرر بما لا يترك منفذا للمراءغة ..

حسنا .. سرف نغلق عليكم باب المراءغة بوصفنا لما أحله

الرسول بأنه متعة ، لكن إتيانه إذا ثبت تحريم الرسول له  
يدخله في باب البغاء ..

فيرد الشيعة :

إذا ثبت ..

فيرد السنة :

نقول لكم تكرر التحريم أكثر من مرة على لسان الرسول  
وفي أكثر من مكان وفي أكثر من زمان وباعترافكم في  
مراجعكم أن التحريم قد تكرر سبع مرات في سبعة أزمنة  
وتقولون إذا ثبت التحريم ، تفصلون إنكاره ؟ .

فيرد الشيعة :

أولاً : ما ذكرناه في مراجعنا عن الأحاديث الواردة بتحريم  
الرسول للمتعة في سبعة مواضع وسبعة أزمنة كان حصراً لما  
ورد في مصادركم ليس عن اقتناع به بل لإثبات التضارب  
وعند المعقولة في الروايات التي نعتقد بالأدلة العقلية أنها  
مدسوسة على الرسول وإن كانت منسوبة إليه وهذا مأسوف  
نشبهه لكم .

ثانياً : إن قولكم بأن الرسول قد حرمه في سبعة أزمنة  
وسبعة أمكنة أمر لا يستقيم ، وحجة عليكم وليست لكم  
لسبب بسيط ومنطقي وهو أن تحريم الرسول لها سبع مرات  
لا يحتمل إلا وجهاً من وجهين ، الوجه الأول أنه حرمها ثم  
أحلها ثم حرمها ثم أحلها وهكذا سبع مرات كاملة وهذا

لا يستقيم منطقياً ولا سابقة له ولا مثيل ، أما الوجه الثانى فهو أنه حرمها سبع مرات ولا ذكر للحل فيما بين المرات السبع ، ومعنى هذا أن المسلمين قد خالفوه ست مرات ، وهذا أسوأ ، لأن المخالفين هنا هم الصحابة ، وواضح أيضاً أن المخالفة هنا مع سبق التحريم لاتعنى إلا شيئاً واحداً هو ما سميتوه بلفظ لانسمع لأنفسنا بوصف سلوك الصحابة به ، ومرة أخرى هذا منطق لا يستقيم ، وهى حجة مردودة عليكم وليست حجة لصالحكم على عكس ما تصورتهم ، وحتى لو قلتم إن عدد مرات التحريم أقل من سبع ، وهذا رأى البعض منكم ، فإن هذا لا يغير من واقع الأمر شيئاً .

ثالثاً : إن التواريخ التى ذكرت لتحريم الرسول للمتعة تروى بالشك فى نسبة هذه الأحاديث إلى الرسول ، فالترتيب الزمنى لهذه التواريخ على النحو التالى :

المناسبة	الشهر	السنة
خيبر	المحرم	سنة سبع
عمرة القضاء	ذى الحجة	سنة سبع
يوم الفتح	رمضان	سنة ثمان
غزوة حنين	شوال	سنة ثمان
أوطاس	شوال	
	(بعد حنين)	سنة ثمان

تبوك      رجب سنة تسع  
حجة الوداع      ذى الحجة سنة عشر

والملاحظة الأولى على هذا التاريخ ، أن أول محرم للرسول .  
في زعمكم . قد حدث سنة سبع من الهجرة ومعنى ذلك أن  
الرسول قد ترك المسلمين عشرين سنة كاملة يمارسون هذا  
البغاء ( كما تصفونه ) أو هذا النكاح من أنكحة الجاهلية  
كما يراه البعض منكم ، وهذا يبدو لنا غريبا وإن كان ما  
يلى أغرب ..

أما الملاحظة الثانية فهي أن المتعة قد أحلت وحرمت ثم  
أحلت وحرمت سبع مرات خلال ثلاث سنوات فقط وهو أمر  
يدعو للدهشة على الأقل ، وللشك في نسبة هذه الأحاديث  
إلى الرسول على ما نعتقد ، وتزداد الدهشة ويزداد الشك إذا  
لاحظنا أن المتعة قد أبيحت وحرمت ثلاث مرات خلال شهر  
واحد فبين حنين وفتح مكة نحو من شهر وبين أوطاس وحنين  
أيام ، وأن تحمل المتعة ثم يحرم أكثر من مرة أمر يدعو للدهشة ،  
أما أن تحمل وتحرم ثلاث مرات خلال نحو شهر فأمر يدعو  
للشك ، وأن تحمل وتحرم سبع مرات خلال ثلاثة أعوام فأمر  
يدعو لما هو أكثر من الشك .

وأخيرا : أنتم تستدلون في تحريم المتعة إلى أحاديث  
وردت في كتب السنة ، ونحن أيضا نستدل إلى أحاديث من  
نفس المراجع تؤكد أن المتعة كانت مباحة في عهد الرسول

وفى عهد أبى بكر وفى صدر عهد عمر ، وأن الذى حرما هو عمر وليس الرسول ، وهى أحاديث كثيرة وروايات ثقات وكثر ، ومعنى هذا أنكم نازلتُمونا بالأحاديث فقبلنا النزال وواجهناكم حديثاً بحديث ، وسندا بسند ، ومراجع هى ذات مراجعكم بيد أن الأمر لن يصل بنا وبكم إلى طريق مسدود ، بل نجزم بأنه لن يصل إلى مستوى التعادل فيما بيننا فى الحجج لأن لدينا الحجة الدامغة ، التى تعلو على مستوى ماستناه وما سقتُموه حتى الآن ...

### فترد السنة :

هذا هو مأزقكم ، ترتكبون الخطأ ، بل الخطيئة ، ثم تندفعون فى تبريرها بحجج لاسند لها إلا فى مخيلتكم ، ولاقوة لها إلا فى أوهامكم ، وأمثالنا لا يتأثرون بالكلمات المنمقة والفارغة فى أن واحد من نوع الحجة الدامغة أو البرهان الساطع أو غيضاها من الكلمات التى لاتستهدف إلا نتيجة واحدة ، هى أن تمسكوا بزمam المحاوره وأن توجهوها وفق منهجكم وهو مالن نسمع لكم به لذا ندعوكم إلى تأجيل ( دمغنا بالحجج ) قائلاً وأن نسمع تعليلكم على حديث ( أخرجه عبد الرزاق عن على قال : نسخ رمضان كل صوم ، ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث ) ومعنى الحديث كما لا يخفى عليكم أن الزواج الدائم ، بأحكامه التى ترتب عليها ميراث الزوجة وعدتها وضرورة الطلاق للانفصال عنها ، قد نسخ هذا الزواج المسخ ، الذى لاميراث فيه للزوجة ولاعدة لها ولاضرورة لطلاتها إذا انتهى الأجل ...



## فيرد الشيعة :

عُتِم علينا وصف دعوانا بأنها دامغة ، رغم أنها كذلك ورغم أنكم لم تستمعوا إليها بعد ، ووصفتم زواج المتعة بأنه زواج مسخ وهو ليس كذلك فزواج المتعة زواج شرعى ، والحديث الذى نسبتموه للإمام على حديث مكذوب ومدسوس بغير شك ، فأى شئ يمكن نسبته إلى الإمام على إلا قلة الفقه فى الدين ، فلو لم يكن على فقيها فمن يكون ... ؟

إن القول المنسوب إلى على مكذوب لمسبب يديهى وهو أنه قول جاهل ببديهييات الفقه لدى صبيان الكتاتيب من الشيعة .

فمن قال بأنه لا زواج بغير إمكانية حدوث طلاق ؟

إن الحالات التالية من الزواج الدائم لا طلاق فيها <sup>(١)</sup> :

١ . الأمة المزوجة إذا اشتراها زوجها فإنها تبين منه بغير طلاق .

٢ . الزوجة الملاعنة تبين من الملعن بغير طلاق .

٣ . الزوجة المرتدة تبين من زوجها دون طلاق .

٤ . الزوج المرتد تبين منه زوجته دون طلاق .

٥ . الزوجة الصغيرة التى أَرْضَعَتْها أم الزوج تبين من زوجها دون طلاق .

---

( ١ ) الشيخ عبد الله نعمة . روح الشيع . دار الفكر اللبنانى . بيروت . ١٩٨٥ . ص ٤٦٨ .

٦ . الزوجة الصغيرة التى أرضعتها زوجته الكبيرة تبين من زوجها دون طلاق .

٧ . زوجة المجنون إذا نسخت عقد زواجها منه تبين بغير طلاق

٨ . الزوجة التى ملكت زوجها المملوك بأحد أسباب الملك تبين من زوجها دون طلاق .

وبالمثل أيضا فإن هناك حالات من الزواج الدائم لاتوارث فيها كالأمثلة التالية :

١ . الأمة إذا كانت زوجة .

٢ . الزوجة القاتلة .

٣ . الزوج القاتل .

٤ . الزوجة الذمية .

٥ . الزوجة المعقود عليها فى المرض الذى مات فيه زوجها ولم يدخل بها ..

وهذه الأمثلة كلها تثبت أن الزواج بذاته لا يقضى التوارث ولا الطلاق .. )

أما عن العدة فعذرکم بشأنها أنکم لم تقرأوا كتب الفقه الشيعي واعتمدتم على السماع لموارد هنا وشاردة هناك ، ولو قرأتم لوجدتم أحكام العدة واضحة وكاملة ، فالعدة واجبة بعد انقضاء الأجل والافتراق ، وهى حیضان كعدة الأمة

وخمسة وأربعون يوما لمن لا ترى الحيض وأربعة أشهر وعشرة أيام للمتفرق عنها زوجها ..

هذا كله معاروم كما ذكرنا لصبيان الكتاتيب عندنا ، فكيف يخفى على الإمام على بن أبي طالب ، باب مدينة العلم ، بل الأهم من ذلك كيف يخفى عليكم حتى تواجهونا بهذا القول ، وتظنوا أنه حجة ..

### فيرد السنة :

إن سعيكم لاصطياد الحالات الشاذة للقياس يؤكد لنا شذوذ قولكم باستمرار حل المتعة ، ولكم عذركم فيما ذكرتم من أدلة فالقول الشاذ لا بد وأن يستند إلى دليل شاذ ، ومع ذلك فسوف نطاولكم ليس اقتناعاً بقدر ما هي الرغبة في استمرار الحوار ، إننا نريد منكم أن تكونوا واضحين معنا وأن تقولوها لنا بصراحة ، هل تقبلون بنصوص السنة حكما بيتنا أو لا ؟ وهل تقبلون بقول الإمام على إذا تكرر خبره في أغلب مراجع السنة ، بل فيها جميعا وهو حديث بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى يوم خيبر عن متعة النساء وعن أكل لحوم الحمير الأهلية ، أو لا ، لقد كانت المناسبة هي الرد على ابن عباس في ترخيصه بالمتعة ، وعندما ينحصر القول بين ابن عباس وبين على يرجع لدينا ولديكم قول على ، خاصة وأنكم تعلمون أن حديث على كان بعد وفاة الرسول ، الأمر الذي يقطع باستمرار تحريم الرسل للمتعة إلى الأبد ، إذ يستحيل منطقيا أن تكون المتعة

حلالا ويغنى ذلك عن على ، وليس معقولا أيضا أن يحرم على ما أحل الله ورسوله ..

إن المصدر هو مراجع السنة التي قبلتم الاحتكام معنا إليها ...

والقائل هو على بن أبى طالب .. باب مدينة العلم ، الذى تقبل بحكمه ويستحيل عليكم أن تجادلوا فيه ..

والحمد لله أن الحديث جامع مانع ، قصير قاطع ، لا يحتمل لبسا ، ولا يقبل تأويلا ، ولا يداخله شك .. ألا يعنى هذا فصل الخطاب ؟

ما رأيكم دام فضلكم ..

فيرد الشيعة :

الحمد لله فعلا لأنه أجرى الحق على ألسنتكم دون أن تدروا ، فأصبح ما ذكرتموه ، مردودا عليكم إلى الدرجة التى عقده معها أنكم سوف تدمون على احتجاجكم به ، إصراركم عليه ، والحمد لله أيضا على أنكم استخدمتم لفاظا دقيقة ، فذكرتم أن الحديث متكرر ولم تذكروا أنه تواتر لأنكم لو ذكرتم ذلك لرددناه ، وإليك أسانيدنا فى رد عليكم نذكرها فى ترتيب وهدوء ..

أولا : لقد ذكرتم أن الحديث كان بعد وفاة الرسول ، هذا ما تذكره مراجعكم بالفعل ، وأنه كان فى الرد على بد الله بن عباس وهذا ما تذكره مراجعكم أيضا ، ومعنى

هذا أن عبد الله بن عباس كان يرخص في المتعة بعد وفاة الرسول ، وهي حجة لنا وليست لكم ، وعليكم وليست علينا ، فعبد الله بن عباس حبر الأمة وبحر العلم فيها كنا ترددون دائما ، ورغم أن هذه الحجة ( وهي حل عبد الله بن عباس للمتعة بعد وفاة الرسول ) ليست أقوى حججنا ، إلا أننا نريد أن نشبها لنا وعليكم في بداية الرد .. هذه واحدة ..

ثانيا : وفقا لما جاء في مراجعكم كان حديث الإمام علي بعد وفاة الرسول ، و الإمام علي يذكر في الحديث أن الرسول قد نهى عن المتعة يوم خيبر ، والمنطقي أن يذكر الإمام علي بن أبي طالب مناسبة التحريم الوحيدة إذا كان التحريم قد حدث مرة واحدة ، أو أن يذكر مناسبة التحريم الأخيرة إذا كان التحريم قد لحقه حل ثم تحريم آخر أو أخير .. ولعلكم تتفقون معنا على أمر منطقي ، وهو أن أمر حل المتعة أو أمر حرمتها لجماعة المسلمين لا يمكن أن يخفى على الإمام علي ، ومعنى هذا أننا أمام واحد من احتمالين ، الأول أن الرسول حرم المتعة في يوم خيبر ، وكان هذا هو التحريم الوحيد ، وبالتالي هو التحريم الأخير ، وفي هذه الحالة تسقط كل أحاديث سيرة بن معبد الجهني التي تتوقفون عندها كثيراً وتتأملون فيها طويلاً ، وتكررها مراجعكم أحيانا عشر مرات ، وتذكر فيها أن الرسول قد أحل المتعة يوم فتح مكة ، وفي قول آخر ( لسيرة أيضا ) يوم حجة الوداع ، ثم حرمها بعد ذلك ( إلى يوم القيامة ) ، أما الاحتمال الثاني فهو أن أحاديث سيرة وغيرها أحاديث

حبيحة ، وأن الرسول أحلها بعد خبير ثم حرّمها ، سواء كان  
لك فى يوم الفتح أو فى حجة الوداع ، وهنا يصح قول  
لى ضعيفا ، لأنه يتحدث عن تحريم لحقه حل أو بمعنى أدق  
مخذه حل لاحق ، والأولى به أن يذكر التحريم الأخير سواء  
ن يوم الفتح أو فى حجة الوداع ، حتى يفهم ابن عباس ،  
ننى لا يترك له منفذا للرد عليه بأنها أحلت بعد ذلك ..

ولمعلوماتكم لسنا نحن القائلين بهذا ، بل أحد فقهاءكم  
كبار وهو ابن حجر العسقلانى الذى ذكر ذلك فى كتابه فتح  
بارى نقلا عن البيهقى الذى رجح النهى يوم خبير عن لحوم  
مصر فقط دون النهى عن زواج المتعة ( لكون رسول الله  
لى الله عليه وسلم رخص فيها . أى فى المتعة . بعد ذلك  
م نهى عنها فلا يتم احتجاج على بن أبى طالب إلا بالنهى  
أخير لتقوم به الحجة على ابن عباس ) (١) وهكذا عهد  
أهد من أهلها وأجرى الله الحق على لسانه .. هذه ثانية ..

ثالثا : لم يكن البيهقى هو الوحيد الذى أدرك ما  
كتشف هذا الحديث من الشبهات ، وما يشيره من المشكلات ،  
لى الدرجة التى دعت به إلى حذف النهى عن المتعة منه ،  
إنما أدرك ذلك علماء الحديث والباحثون فيه ، حيث روى  
عبد الوهاب الثقفى عن يحيى بن سعيد عن مالك أن عليا  
ال ( ننين ) ولم يقل ( خبير ) . أخرجه النسائى والدار -

- قطنى ، وهناك أيضا رواية أسحق بن راشد عن الزهر  
وهى تذكر أن عليا قال ( تبوك ) ولم يقل خيبر ( راج  
فتح البارى لابن حجر - الجزء التاسع - صفحة ١٢٨ ) ، و  
اختلف فقهاء السنة فى تفسير ذلك ، فمنهم من قال أن ها  
وهم تفرد به هذا ، أو خطأ وقع فيه ذاك ، بينما تفسير  
لدينا واضح وبسيط ومفهوم ، ومرجزه أن الكذب على الإمام  
على ليس له قدما ن أو بمعنى أصح له قدما ن ، قدم فى تبوك  
وقدم فى حنين .. وهكذا تظهر ثلاثة احتمالات جديدة أولها  
أن عليا لم يذكر فى حديثه نهى الرسول عن المتعة يوم خيبر  
وإنما ذكر فقط نهى الرسول عن لحوم الحمر يومها ، وثانيها أن  
عليا ذكر أن نهى النبى كان فى حنين وثالثها أن عليا ذكر  
أن نهى النبى كان فى تبوك ، إضافة إلى الاحتمال القديم  
وهو أن النهى كان فى خيبر ..

حقا ، ما أقوى هذا الحديث ، وما أصح متنه ، وما أند  
شبهاته ، وما أبين حدوثه .... هذه الثالثة .

رابعها : ونظنكم لستم فى حاجة إلى رابعها ، لكن  
نحيلكم إلى تفسير شهير للقرآن لا تختلفون عليه ، وهو  
تفسير الطبرى<sup>(١)</sup> حيث ذكر حديث الإمام على بن أبى طالب  
بسند ( قال على رضى الله عنه لولا أن عمر رضى الله  
عنه نهى عن المتعة ما رزى إلا شقى ) ..

(١) جامع البيان فى تفسير القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، دار  
المعرفة - بيروت . المجلد الرابع - ص (٨)

مامعنى هذا ؟ إن معناه واضح ، وهو أن الإمام على يذكر صراحة أن الذى نهى عن المتعة هو عمر ، وهو يذكر ذلك فى عبارة ناقدة ، تشير إلى إغلاق عمر لباب من أبواب الرحمة ، وفتح لباب من أبواب الشقاء ، وقد ذكر ذلك كله فى بلاغة مشهورة عنه ، وفى إيجاز معروف منه ، وفى أدب يليق به ..

عمر إذن هو الذى حرم المتعة وليس الرسول ..

والقائل هو الإمام على بن أبى طالب ..

والناقل هو ابن جرير الطبرى ..

مارأيكم دام فضلكم ..

فيرد السنة :

ما هذا الجهل والتخليط .. نحن نتحدث عن السنة ، ونذكر مراجعها التى صحت لدينا ، ونأتى منها بالأحاديث الموثقة ، وأنتم تأتون لنا بحديث لا سند له ، من مرجع لم نسمع يوماً أنه مرجع حديث معتمد ..

إن ابن جرير الطبرى على العين والرأس كمنفسر للقرآن ، وكمنفوخ لحوادث التاريخ ، لكنه ليس مرجعاً معتمداً لدينا فى الحديث ..

ما أعجب ما تصدرون عنه ..

نقول لكم صحيح البخارى فتقولون تفسير الطبرى ..



هل هي المكابرة في الحق ، أم هو الجهل بالحديث ، أم أنه  
مذهب شيعي جديد ، يحيلنا في الحديث إلى الطبري ، وفي  
التاريخ إلى البخاري وفي التفسير إلى ابن الأثير ..

### فبرد الشيعة :

ها أنتم تهربون من أصل المحاورة إلى فروعها ، وتمسكون  
بتلابيب جزئية وتتجاهلون الكليات ، وترفعون شأن مراجع  
تشددون باسمها ، وأغلبكم لم يقرأها ، ولو قرأها أحدكم  
وتأمل ما ورد فيها لتردد كثيراً قبل أن يفتح على نفسه بابا  
من أبواب الهول ، حين يكتفى بذكر أن الحديث قد ورد في  
البخاري ، ظنا منه أنه سوف يجندل المتحاورين معه لمجرد ذكر  
الاسم ..

إن البخاري نفسه ذكر أنه انتقى نحو أربعة آلاف حديث  
من حوالي ستمائة ألف حديث ، أي أن ماصح لديه أقل من  
واحد في المائة ، ونحن نحزم بأن ماصح لديه لم يكن صحيحا  
كله .. وأن بعضا منه كان سما ناقعا ، لا تدرى كيف سمع  
بتسليمه إلى ( صحيحه ) ، وكيف سمع المتشدقون بما لا  
يعلمون لأنفسهم بوصف صحيح البخاري بأنه أصح كتاب بعد  
كتاب الله ..

ألم يرد في البخاري حديث الرسول يذكر فيه أن الرسول  
العظيم قد ( أوتى قوة ثلاثين ) ( ١ ) رجلا في الجماع ..

هل يتصور أحد أن يكون ذلك وصف رسول الله ،  
والحديث يذكر أنه كان يطوف بنسائه جميعا فى ساعة واحدة  
وعدهن إحدى عشرة .. هل هذه هى معجزة الرسول وهل  
هذه هى قدراته ، هل وما شأن المسلمين أصلا بخصوصيات  
الرسول هل بأخص خصوصياته مع أهل بيته ..

ألم يذكر البخارى عن عائشة أن رسول الله كان يأتيها  
وهى حائض بعد أن تنزر (١) وغم أن ذلك يتناقض كلية مع  
كتاب الله الذى ورد فيه ( وسألونك عن المحيض قل  
هو أذى فاعزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى  
يطهرن ) (٢)

والم تذكر كتب السنة أن موسى قد لطم ملك الموت نفقا  
إحدى عينيه ، بالله عليكم هل يستقيم ذلك وهل يقبله عقل  
.. وأى عين ترى تلك التى ذهبت هل هى اليسرى فينجو من  
الموت أهل اليمين ، أم اليمنى فينجو من الموت أهل اليسار .

وأين تذهبون من الحديث الثواره فى البخارى فى باب  
( نهى الرسول عن نكاح المتعة آخرا ) ونصه : على لسان  
الرسول ( أما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال  
فإن أحبا أن يتزايدا أو يتشاركا تتاركا ) (٣) .. هكذا ..

(١) البخارى ١ / ٧٩ ط . دار الشعب

(٢) سورة البقرة ٢٢٢

(٣) راجع الفصل الثانى من الكتاب ( ملاحظة توثيقية ) . للرجع الأول . صحيح البخارى

تعمروننا بزواج المتعة وهو زواج شرعى صحيح ، وتقبلون بهذا الحديث وتجرؤون على نسبته للرسول لمجرد كونه واردا فى صحيح البخارى ..

أيا رجل وامرأة ، بمعنى أى رجل وأية امرأة ، توافقا أى تقاربت مشاعرهم ومحابا ، من حقهما - على سبيل التجربة - أن يتقنيا معا ثلاث ليال ، ليس فى الحديث بالطبع أو فى الغناء أو فى صلاة التهجيد ، وإنما فى المعاشرة ، وهو ما يفهم من لفظ فعشرة ما بينهما ، وبعد ذلك - إذا أحبا - أن يتزايدتا تزييدا دون تحديد ، فقد يتزايدان يوما أو بعض يوم أو عاما أو بعض عام أو كما يشاءان ، وإذا أحبا أن يتتاركا تتاركا .. هكنا دون تحديد لشيء ، يكفى أن يقولوا كما يذكر القول الدارج .. باي باي .. مع السلامة ..

أنتم تقبلون بهذا على الرسول لمجرد كونه واردا فى صحيح البخارى .. وتجرؤون على تسميته بالصحيح ، وإذا أراد الواحد منكم أن يبرئ نفسه من الخطأ قال : لم أخطئ فى صحيح البخارى ، وكأنه قرآن آخر ..

إن حديثنا هنا طويل لكننا نختصره ، ونؤكد لكم أن موقف كتب السنة الأخرى المعتمدة لديكم أسوأ بكثير ، وإلا فأنهونا ما أفاضت به هذه الكتب فى باب وضاع الكبير ، حيث ذكرت ما نخجل منه ولا نخجلون ، وموجزه أن الرسول قد سمع لزوجته أبى حذيفة أن ترضع سالما مولى أبى حذيفة وهو رجل كبير عدة رضعات مشبعات حتى يصبح ابنها من

الرضاع فبدخل عليها ولا يغضب أبو حذيفة أو يشعر بالغيرة على زوجته وإلى هنا والحديث مفزع ولا تقول أكثر ، لكن المخيف حقا هو ما يكتمل الحديث به ، حيث ذكر أن السيدة عائشة كانت تأخذ بهذه الرخصة وأنها كانت إذا أرادت أن يدخل عليها رجل أمرت بنات إختوها أو بنات أخواتها أن يرضعنه ثم يدخله عليها بعد ذلك ، ويذكر الحديث أيضا أنها لم تأبه باعتراض زوجات الرسول واعتقادهن أن تلك كانت رخصة لسالم وحده ولا تتصرف إلى غيره ..

أين أنت يا حمرة الحجل .. ألا تغفلون من نسبة هذا إلى الرسول الكريم وإلى زوجته رضى الله عنها ، وإذا كنتم تقررون ذلك لزوج الرسول باعتباره واردا في قدس الأقداس لديكم وهي كتب السنة المعتمدة منكم ( سنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجة وسنن الدارمي وموطأ مالك ومسنند ابن حنبل ) ، نقول إذا كنتم تعتقلون في ذلك حقا فلماذا لا تمارسونه ..

لقد سفهتم آراخا بما احتملناه منكم ، واتهمتونا بممارسة البغاء ورضائنا به لبناتنا ، وأنى دورنا الآن لكي نرد عليكم ونسألكم ، هل إذا دخل الرجل منكم على زوجته ووجدها ترضع رجلا ، يلتقم ثديها التقام الجائع النهم للطعام ، ويسبل لبن ثديها على شاربه ويتخلل لحيته ، هل تقبلون

---

(١) الحديث وارد في جميع هذه المراجع وفي كتب السنن يرد في (باب رضاع الكبر) ، وللقية بن خزم اجتهاد رائع في الرد على هذا الحديث في كتابه (المحلى) ..

حجتها في أنها تتأسى . حسب قول كتب السنة المعتمدة لديكم . بالسيدة عائشة ، وأنها رخصة تأخذ بها زوجاتكم لإدخاله عليها بعد ذلك دون حرج .. نستغفر الله لنا ولكم ..

وننصحكم ونحن لكم مخلصون ، أن لا تتصوروا أنكم أصحاب حق مطلق لمجرد ورود حديث يزيدكم هنا أو هناك ، فليس كل ما ورد هنا أو هناك صحيحا ، والبخارى ليس أعلى شأنا من الطبري في الاحتجاج ، وكلهم يخطئ ويصيب ، والحديث الذي ذكرناه نقلا عن الطبري وارد بعدة طرق في تفسير الثعلبي ، وتفسير الرازي ، وتفسير أبي حيان ، وتفسير النيسابوري ، والفرق بيننا وبينكم أننا لا نقبل شيئا دون تمحيص ، ودون أن نعرضه على عقولنا وأفهامنا وقبل ذلك على قرآنا الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ..

نعم جئتمونا بالبخارى فجئناكم بالبخارى وبالطبري ، وحديث بحديث والإمام على هنا والإمام على هناك ، فإذا أغلقتم معنا هذه الصفحة ، وهي صفحة الاحتجاج علينا بحديث مدسوس على الإمام على تتجاهبه الشبهات أغلقناها وأسقطنا أحد حديثين محتجون بهما وهما حديث على وحديث سبرة ، ولم يبق إلا حديث سبرة وهو حديث تكلفت الكتب المعتمدة لديكم بقطعته وتحججه ، فتارة يذكر سبرة أن حل الرسول للبيعة وتحريمه لها كانا في فتح مكة وتارة أخرى يذكر أنهما كانا في حجة الوداع ، وفتح مكة كان في رمضان سنة ثمان وحجة الوداع كانت في ذي الحجة سنة عشر ، وبين المناسبتين عامان كاملان ، وتارة سبرة هو الذي استمتع بالمرأة

وتارة أن الذى استمتع بها هو صاحبه وتارة أن يرد سيرة كان خلقا ( أى مستهلكا ) ويرد صاحبه جديد ، وتارة أن يرد سيرة كان جديدا ويرد صاحبه خلق ، وتارة أن سيرة قد استمتع بالمرأة ليلة واحدة ، وتارة استمتع بها ثلاث ليال كاملة (١) ..

هل يستقيم لديكم حديث مثل هذا ، وهل يكفى لاستقامته أن يرد فى الصباح أو السق أو المسانيد ..

إن كان يستقيم لديكم فهو لا يستقيم لدينا ..

أين هذه الأحاديث المتضاربة من أحاديث جابر بن عبد الله الأنصارى وعمران بن حصين وتأكيدهما أن المتعة لم تحرم إلا على يد عمر ، وفى واقعة محددة هى واقعة عمرو بن حريث .. ومن حق عمر أن يجتهد كما يشاء ، لكن من حقنا أيضا أن نعلل اجتهاده فوق كتاب الله وفوق سنة رسوله ..

هل تعدقوننا إذا ذكرنا لكم أننا نرد عليكم والإسى بعصف بنا ، لأننا جميعا مسلمون ، وكو لم تهدأوا بعنف نقول وتجريح السلوك ما وصلنا معكم إلى هذا الحد ، لكن لبادئ أظلم ونحن نعتبكم من التعليق على ما سبق لأننا معذركم فى موقفكم الصعب بل العصيب ونقول لكم تعالوا معنا إلى كلمة سواء ، ووازنوا الحجة بالحجة ، وقارنوا الحديث بالحديث ، وانتصروا ليس لنا ، بل للحقيقة ..

فيرد السنة :

بل نحن أكرم كثيرا ، فقد سمعنا مثل ما قلتم وأكثر منكم ومن غيركم وقبلها من المستشرقين وعذر القائل بهذا تارة بضاعته فى علم الحديث ، وعمى الألوان الذى يصيبه فلا

(١) جميع هذه الملاحظات مشبهة ومرتبطة فى الفصل الثانى من كتاب ( مداخلة نوثيقية )

يفرق بين الحديث الضعيف والحديث الحسن والحديث الصحيح ولا بين المتواتر والمشهور ولا بين الروايات المختلفة للحديث الواحد ، وكيف يتم ترجيح رواية على رواية وقبول رواية ورفض أخرى . هذه كلها أمور يعلمها صبيان التلاميذ في المعاهد الدينية ، والفرق بيننا وبينكم هو فرق في المنهج فأنتم تقبلون على كتب الأئمة العظام ، إقبال الصائد للشنود ، فان وجده هلل ، وإن لم يجده تخيله ، الباحث عن المثالب فإن وجدها كفر طريا وإن لم يجدها لوى عنق الحقائق من أجلها ، وأنتم تتخيلون أنكم وحدكم أصحاب العقول الراجحة ، وإن كل شيء يجب أن يخضع للعقل والحجة والمنطق ، وتتناسون أن منهجكم هذا لا يقود إلا إلى الشرك والإلحاد في نهاية المطاف ، فليس ثمة شك في أن التفكير مطلوب والتدبر مرغوب ومحكيم العقل وارد ، لكن ذلك كله يجب أن يكون مسبوقا بالقلب العاقل باليقين ، والوجدان المبتلى بالإيمان ، وليس المبتلى بالشك ، ويقرر من التواضع تدركون معه أن هناك ما تعلمونه وتعلمه ، وإن هناك أيضا ما لا يصل علمكم ولا علمنا إليه ، وأن العقل في النهاية قاصر وعاجز ومحدود ..

لقد ارتدتم الآن مسلكا لو جاريناكم فيه لأوجعناكم وأصبنا منكم مقتلا ، حين نتعرض لما ورد في كتبكم من مفتريات على الأئمة وعلى الخلفاء الراشدين بل وعلى القرآن ذاته ، ولقد تظاهرت منذ بداية الحديث باحترام السنة فإذا أنتم كما اتضح لنا الآن لا تحملون لها إلا خالص الشك وعميق

عدم البتة وأخشى ما نخشاه أن يكون هذا هو مسلككم أيضا مع القرآن الكريم ، بيد أننا لن نجاريكم أبدا في مسلككم هذا ، وسوف نرتفع إلى مستوى من يبحث عن الحقيقة ويلتصص صحيح العقيدة ، ويقترب من الآخرين وإن اختلفوا ، ويجمع شملهم وإن شردوا ، ويدلهم على الصواب وإن جنحوا ، وقد كنا دائما دعاة تقرب للمذاهب وأنصار توحيد لطوائف المسلمين ، ولن نسمح لاستفزازكم أن يجرنا إلى استفزاز عمائل تكوتون فيه من الخاسرين ، وسنعود بكم إلى طريق الجادة بعد أن انحرفتم عنه ، وإلى منهج الحوار وإن حاولتم التهرب منه ، وقد سقنا حديث على في البخاري فرددتم حديث لا سند له في الطبري ، وللقارئ أن يقارن حديثا بحديث ، وسندا بسند ، ومرجعا بمرجع ، وإذا كنتم تمسحون بالشارد والعارض والشاذ من القول فهذا شأنكم أنتم ، ودليلنا على أنكم تبحثون عن الشواذ لعل في نفس يعقوب وتأخذون طرفا من الحقيقة وليس الحقيقة كلها ، ويكفي ما تجاهلتموه من تعليق النسائي والدارقطني على رواية حديث على عن أن نهى الرسول كان في تهوك بقولهما أنه وهم تفرد به عبد الوهاب (الرواية) وهذا دليل على عدم أمانتكم في النقل أو التحقيق أو التوثيق ، وإذا كان اجتماع كل مراجع السنة على حديث على بشأن خبير لا يصلح دليلا لديكم أو عليكم فمتى يصح الدليل ويستبين الحق ، ونحن لا نتوقف أمام اختلاف الرواية في حديث سبرة بن معبد الجهني لأن ما بهما هو جزئية واحدة في القصة كلها ، هي الأساس فيما



استهدفه الحديث ، وهى الفیصل بیننا وبينكم والحكم فى قولنا وقولكم ونقصد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن المتعة قد حُرمت عليكم (يقصد أنها حُرمت على جميع المسلمين إلا إذا كنتم تعتقدون أن المقصود بالمسلمين هم أهل السنة فقط) إلى يوم القيامة والمقصود بيوم القيامة لا يحتاج إلى توضيح أو تفسير ، إلا إذا كنتم تعتقدون أن المقصود به هو قيام أحدكم برفض الحديث أو لوى عنق الحقيقة أو الإفتاء بحل ما حرمه الرسول الذى لا ينطق عن الهوى ...

أما عبد الله بن عباس فهو فعلاً حبر الأمة وبحرها ، وهو فقيه لا تطاوله الأعناق ، وإنما تطوله السنة العابثين بالادعاء عليه ، وتلفيق القصص الوهمية عن أقواله وأفعاله ، ليس طعناً فيه ، وإنما توسلاً بالافتراء عليه لظعن الإسلام ذاته ، ولو سلك عبد الله بن عباس شعباً وسلك باقى الصحابة والتابعين شعباً آخر وضح لدينا دليلهم أمام دليله المنفرد لسلكنا سبيل الإجماع ، ولتابعنا الجمهور واستطعنا قول الفرد لأننا لا نقدر أحداً من العباد ولا نعطيهِ العصمة حتى ولو كان ابن عباس ، ومع ذلك فقد أجرى الله الحق على لسانه فأوضح فى نهاية حياته ما كان عليه من خطأ ، وإن كنتم فى شك من هذا فما قولكم فيما نسب إلى عبد الله بن عباس فى نهاية حياته ، من اعترافه بأن المتعة محظورة بأباحتها الضرورة أو الحال الشديد مثل طول العزبة أو طول الغربة أو السفر .

هنا في تصوركم أقوى ما تردون به ، وتكبرونه ،  
وتتصورون أنه المخرج حتى تشعروا بضعف الحجة ، وتوقنوا  
بصعوبة المكابرة في الحق ..

إن عرضكم لهذا الحديث المنسوب زوراً إلى عهد الله بن  
عباس يعني ترتيبكم لأفكاركم على النحو التالي :

١ - أن المتعة قد أحلت في عهد الرسول .

٢ - أن ترخيص الرسول بالمتعة لم يكن مطلقاً بل كان  
مرتبطاً بظرف خاص مثل العزة الشديدة أو الغربة الشديدة  
أو السفر الشديد ..

٣ - أن الرسول قد حرمها بعد ذلك تحريماً مطلقاً ..

ولعلمكم بهذا التسلسل تريجون أنفسكم بتبرير مقنع  
لممارسة الصحابة للمتعة ، وحتى تخرجوا من مأزق الاعتراف  
الصريح بإطلاق إباحته في عهد الرسول ، ونحن يسعدنا أن  
نرد على منطقكم التسلسل بمنطق متسلسل أيضاً على النحو  
التالي :

١ - نشكركم على اعترافكم بأن المتعة قد أحلت في عهد  
الرسول ولو أنه لا شكر على واجب .

٢ - حديثكم عن ارتباط المتعة بظروف استثنائية موجزة  
في الغربة والسفر والغزو مردود عليه بإحالتكم إلى حديث  
سيرة الجهنى الذي تستندون إليه ، والذي ذكر فيه سيرة أن  
الرسول قد رخص للمسلمين بالمتعة في حجة الوداع ، وذلك

كما ورد فى سنن أبى داود وسنن ابن ماجة (١)، ولم يكن بالمسلمين فى حجة الوداع خوف أو غربة شديدة أو سفر شديد أو عزبة شديدة ، فالتأيت فيه أن الصحابة قد سافروا ومعهم زوجاتهم وهذا ينفى ما ذكرتم ..

٣ . أما الحديث عن تحريم الرسول له إلى يوم القيامة فقد ذكرنا لكم أن لدينا من الأسانيد والأحاديث ما يقطع بأن من حرّمه هو عمر ، ولا يزال لدينا من الأسانيد ما يقطع دابر هذه الحجة تماماً ، لأن أسانيدنا من الكتاب والسنة ، وكما ألزمتكم الحجة فى حله فى حياة الرسول فسوف نلزمكم الحجة بحله أبداً ، بيد أننا نود أن نسألكم عن سبب طرحكم للتساؤل حول ارتباط المتعة بالضرورة وهل هى مجرد الرغبة فى المحاورة ؟

أم أنه التحرز .. حتى إذا أثبتنا لكم حلال المتعة وجدتم مخرجاً بأن ذلك محظور تبينه الضرورة ، تماماً مثل إباحة أكل الميتة للمضطر ، كما يتغنى البعض متكم ؟ أم أنه الاعتقاد بصحة الحديث فنصل سرباً إلى اتفاق عند منتصف الطريق ، فنعتقد نحن بحل المتعة فى كل الأوقات والظروف بما لدينا من أدلة شرعية ونقلية وعقلية ، وتعتقدون أنتم فى صحة الحديث الذى ذكرتم ، وبالتالي فى إباحة المتعة فى ظروف السفر أو الغزو أو العزبة الشديدة أو الغربة الموحشة ، وتمازسونها بلا جناح عليكم فى هذه الحالات الاضطرارية ؟ .

أجيبونا على قدر عقولنا لو سمحتم ..

هل هي مجرد الرغبة في النقاش والمكابرة في الحق ؟ أم هو التحرز عند فشل الحجة ؟ أم هو الاقتناع بالحديث ؟ وصدقونا نحن نشفق عليكم من الإجابة ، لأن أى إجابة نتوقعها منكم ، سوف تكون دليلاً لصالحنا وحجة عليكم .

٤ . إنكم أول من يقلم بأن فتوى ابن عباس بحل المتعة حتى نهاية عمره قد تواترت إلى درجة أن من ينكرها ينكر معلوماً من الفقه بالضرورة ، ولعلكم تذكرون حديث ابن عباس في أواخر أيام حياته مع عبد الله بن الزبير ، حين أشار إليه الأخير بقوله بلغني أن الأعمى ( وكان ابن عباس قد عمى بصره قبيل وفاته ) يبيع المتعة ، وتذكرون ما نقله الرواة متواتراً عن رد ابن عباس ، وتلميحاً إلى بردى عوسجة وسطوع المجامر في بيت الزبير <sup>(١)</sup> ، وكيف أسقط في يد عبد الله حين سأل أمه فذكرته بنهيها له عن محاربة ابن عباس ..

وإذا كان ابن عباس هو أول من وثق المتعة بالنص القرآني بروايته التي تذكرها كل كتب التفسير ، أيكون مقبولاً أو معقولاً أن يستند أحدكم إلى حديث شارد تدحضه عشرات الأحاديث الصحاح يفهم منه أنه اكتشف في نهاية عمره أنه كان مخدوعاً في الأمر ، بينما الآية التي ذكرها في شأن المتعة بروايته لها لامجال ليس فيها ولا لشك ولا لظن ..

(١) تذكر المراجع الشيعة وبعض كتب الأخبار والآداب نص هذه المحاوره (إن أول مجرم سطع في المتعة هو مجرم آل الزبير .. سل أمك عن بردى عوسجة) وذلك على لسان عبد الله ابن عباس موجهاً إلى عبد الله بن الزبير . يسرد ذكر هذه المحاوره ومصادرها ضمن التوثيق .

### فيرد السنة:

حسبكم حسبكم ... لقد قبلنا منكم أن تحتجوا بالأحاديث ، لأن السنة ظنية ، ومجال الإثبات والترجيح فيها وارد ، بينما القرآن قطعى ، ومعاذ الله أن تنسبوا حل المتعة لله فى كتابه الكريم .

### فيرد الشيعة :

بل هذه هى حجتنا الدامغة ، وبرهاننا الساطع وإن رغمت أنوف ، فالسنة ظنية كما ذكرتم ، وقد سقمت أدلتكم من السنة وسقنا أدلتنا ، واختلفتم واختلفنا ، ووثقتم ووثقنا ، والذى يقضى بيننا هو كتاب الله ، فأين تذهبون منه ..

### فيرد السنة :

كلنا أذان صاغية ، فقط تذكروا أنه ليس هناك من هو أظلم من ادعى على الله كذباً ، تذكروا ذلك جيداً ثم هاتوا البراهين ..

### فيرد الشيعة :

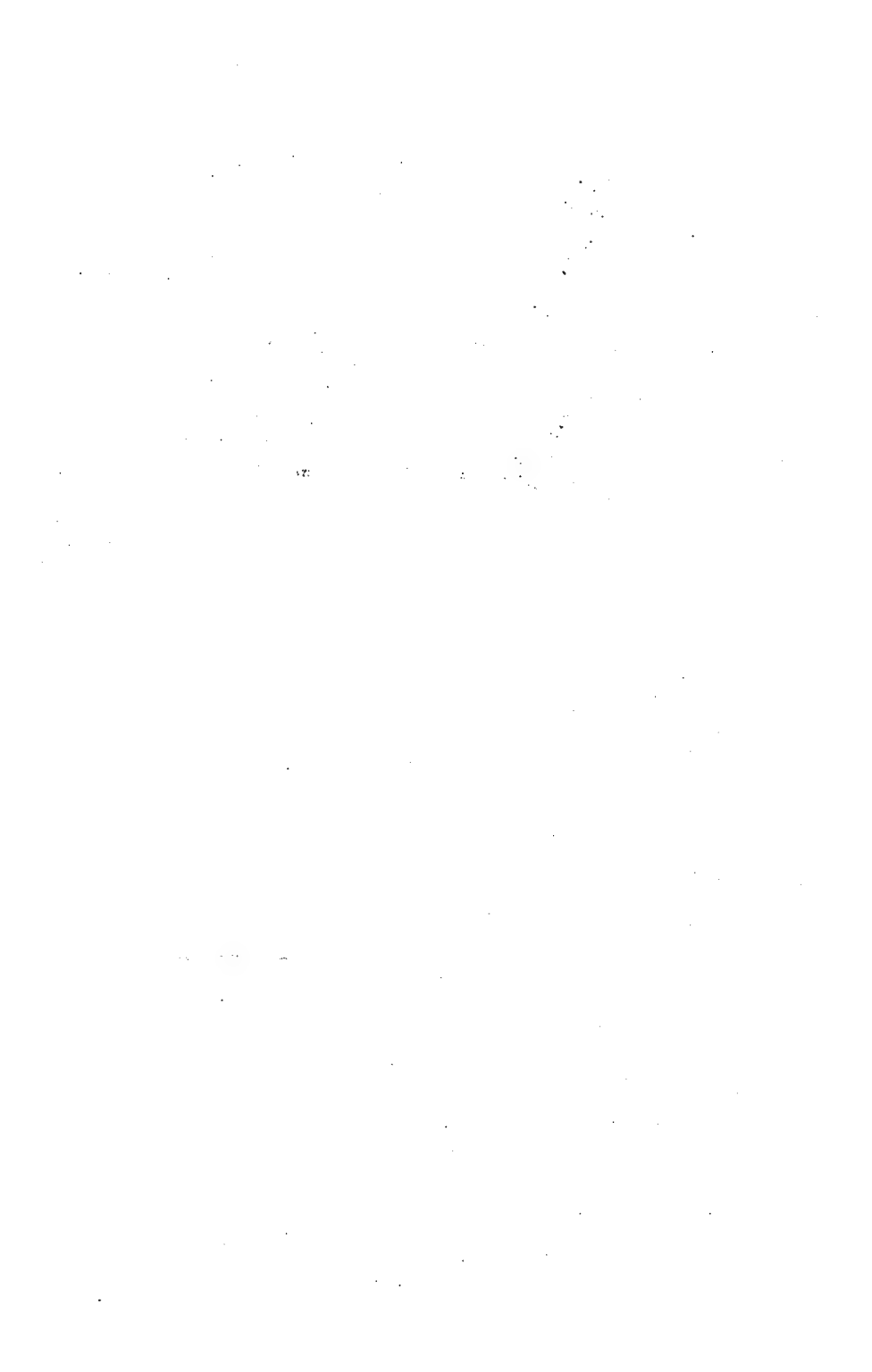
حسناً ..

### فيرد السنة :

لوسمحتم ، ألا تلاحظون أن الكاتب يشير إلينا بالتوقف ، ولعله يريد المداخلة ، ألا نتركه قليلاً يحدث قراءه ، ولتكن فرصة لكم لكى تراجعوا أنفسكم قبل الوقوع فى الخطأ ، والمكابرة فى الادعاء ، والتصديق للوهم .

فهرد الشيعة :

بل أنتم الأخرج منا لمراجعة النفس فيما فات ، والاستعداد  
للرجوع إلى الحق فيما هو آت ، وإلى الاستناد إلى أخية  
والبرهان ، وإلى الابتعاد عن الكلام الرنان الطنان ، وعموما  
فليتفضل الكاتب بالداخلية ، ولتترككم ولكن إلى حين .



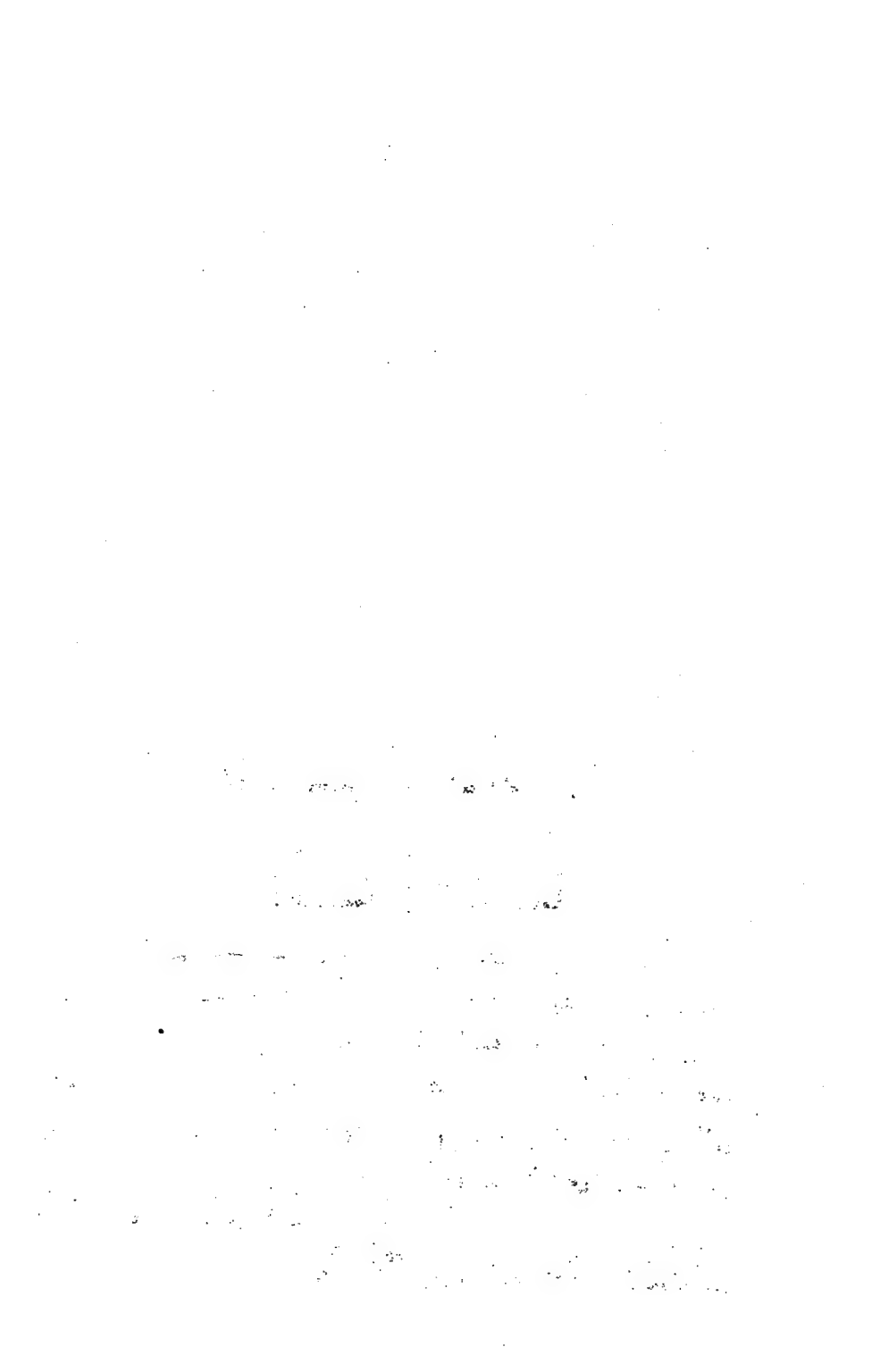
## الفصل الثانى

### مداخلة توثيقية

• وقال ابن حزم ثبت على إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وصلى وسعيد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمرو بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طارس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة .

فتح البارى . ابن حجر العسقلانى





## هنري القارئ ...

قررت هنا أن أتدخل وأن أقطع الحوار ، وظنى أنك  
مستمع به ، مستغرق فيه ، متعجب منه ، أما الاستمتاع  
فمرجه إلى رضى مستواه ، وأما الاستغراق فمرجه إلى  
خطورة محتواه ، وأما التعجب فمرجه إلى جدته وطرافته  
وغيابه عنك على كثرة ما سمعت من الفقهاء فى موضوعات  
أقل خطرا وأهون شأنا، وظنى أيضا أنك قد فزعت لما استند  
إليه الفريقان ، وكيف توافر فى نصوص السنة ما يستند  
إليه هذا وما يستند إليه ذاك على اختلاف الرأى بينهما هل  
على تضاده ؟ ولعلك قد سألت نفسك أيضا عن هذه  
الأحاديث التى استند إليها هذا والتى استند إليها ذاك وعن  
مصدرها وعن محتواها وعن إسنادها وعن فحواها ، ولعلك  
فى حاجة إلى توثيق قررت أن أقوم به نيابة عن الطرفين  
المتحاورين ، وكان بإمكانى أن أضع الأحاديث المستندة على  
لسان كل طرف خلال الحوار ، وأن أحصل عليها من كتب  
الطرفين عند تعرضها لهذا الموضوع الحساس ، ولعل هذا كان  
السبيل الأسهل ، ولكنه سبيل تكتنفه مخاطر شتى تتناقض  
مع منهجية البحث وأسلوبه العلمى ، لأن كل طرف يقتصر  
على حجته ، ويزين من أسانيد لها، ويهمل أسانيد الطرف  
الآخر ويشكك فيها ، ولم يكن أمامى من سبيل إلا أن  
أرجع إلى المصادر الأصلية ، وإلا أن أنقل منها نقلاً كاملاً ،  
مع تعليقات محدودة وترتيب مقصود بحيث يتعرف القارئ  
على أسانيد كل طرف ، ولعله سوف يتبين يقيناً أن الطرفين

لا ينطلقان من فراغ ، ولعله سوف يتوقف أمام حقيقة مذهلة لكنها حقيقة على أية حال وهي أنه لو قصر منهجه في قبول الحديث أو رفضه على السند أو على وروده في الصحاح أو على تواتره في كتب الأحاديث المعتمدة ، لوصل إلى نتيجة يأباه عقله وضميره وهي أن زواج المتعة حلال وحرام في آن واحد (١) ، وأن الرسول هو الذي حرّمها إلى الأبد وأن عمر هو الذي حرّمها بعد أن كانت مستمرة في عهد الرسول وعهد أبي بكر وصدر عهد عمر في آن واحد ، وأن علياً أعلن حرمة المتعة وأن علياً أيضاً لم يعلن ذلك وإنما أشار إلى تحريم عمر لها بقول فيه غير قليل من الإتيكار في آن واحد ، وأن عبد الله بن عباس أصر على حل المتعة في آخر حياته وأنه تراجع عن حل المتعة إلا في حالة الضرورة في آخر حياته في آن واحد ، وهكذا ، ولعلنا لا نرى في ذلك بأساً ، ولا تراها يبعث على الشك في كتب السنة بقدر ما تراها دافعاً إلى إعمال العقل وإلى ترجيح الحجج وموازنتها بالمنطق ، وإلى ضرورة أن يتوازى السند والمثل في الحكم على صحة الحديث ، وهو منهج يراه البعض إثماً ونراه ضرورة ، وأذكر في هذا الضدد عالماً دينياً كبيراً يشغل منصب عميد إحدى الكليات الأزهرية ، ذكر في محاضرة له حديثاً غريباً عن ظهور المهدي المنتظر في الشام ومعارفته للسفنياني ولقائه به في (المنارة) في الشام .. إلى آخر الحديث ، وقد اصطلم الحديث بعقلي ووجداني في عنف شديد ، ولما راجعته سائلاً عن بعض

تفاصيل الحديث ، وعن مدى معقولية مكنه ، ومدى صحة إسناده نظر إلى فى تعال شديد ، وصعد بصره إلى وجهى ، وركز عينيه فى عيني ، وأجاب فى بطة شديد وكأنه يتلذذ بهزيمتى : إن الحديث وارد فى صحيح مسلم ثم ابتسم فى خبث أو تخايب . لا أدرى . وعاد يصوب نظره إلى مع ابتسامة لم ينجح فى إخفائها متشعباً بما تصوره هزيمتى بالضربة القاضية ... ولم أملك إلا الصمت احتراماً لدعوة صاحب المكان ومدير الندوة ..

أمثال هذا الأستاذ الجليل سوف يفقدون توازنهم وهم يراجعون أحاديث المتعة فى صحيح مسلم بالتحديد . وهم أيضاً يتطوعون بتقديم أنفسهم لقمة سائغة للطرف الآخر فى الحوار ، ولعلمهم سوف يخرجون منه فى جولته الأولى السابقة ، إن جاز استعمال تعبير الجولة فى حوار ساخن مثل هذا . أما الذين سيبقون ، وهم كثر ، فهم من وهبهم الله نعمة التفكير والعقل والتدبر والاجتهاد ..

وما علينا ، بل علينا أن نعرض وثائق الطرفين من مصادرها الأصلية ( السنة ) ولا نعتلج فى هذا للطرف الآخر وهم الشيعة لأنهم يستندون إلى هذه المصادق نفسها ، ولينا نشك فى أن هذه المداخلة ( التوثيقية ) ضرورة ليس فقط لطرفى الحوار ، وليس فقط للقراء ، وإنما أيضاً للمتشككين فيما نكتبه ، والمتصورين دائماً وأبداً سوء النية وفساد القصد ، والمتخيلين أننا فيما نكتبه نأخذ بأطراف القول ولا نأخذ أنفسنا بالصعب من البحث والكثير من الجهد ، والمترفق من

تفصى الحقائق فى مصادرها ، وتبقى ملاحظة نراها هامة ،  
وهى أن من حق القارئ : إن شاء - أن يعبر هذه المداخلة  
حتى يستكمل الحوار ، وأن يعود إليها - إن شاء - بعد أن  
يستكملة لكي يتأكد من صحة أسانيد الطرفين أو من أمانتنا  
فى التوثيق ، والله ، واحترام العقل - وهو منهج إلهى - من  
 وراء القصد ..

### المرجع الأول : صحيح البخارى (١)

ورد فى صحيح البخارى أربعة أحاديث فى باب (نهى  
رسول الله عن نكاح المتعة آخرًا) (٢)، وأحد هذه الأحاديث  
وهو حديث على بن أبى طالب تكرر فى ثلاثة مواضع أخرى  
من الصحيح كل منها فى باب مختلف مع اختلاف طفيف فى  
الرواية .

الحديث الأول ومكرراته : يذكر الحديث عن  
على بن أبى طالب أن الرسول نهى عن زواج  
المتعة فى غزوة خيبر ، وقد تكرر أربع مرات ، اثنتين  
دون ذكر المناسبة ، واثنين تذكيران المناسبة وهى الرد على  
عبد الله بن عباس ( أو على الناقلين عن ابن عباس ) الذى  
كان لا يرى بمتعة النساء بأسًا ، وفيما يلى الأحاديث الأربعة :

(١) نسخة التى اعتدنا عليها فى النقل من : الامام البخارى . صحيح البخارى . \* ثلاثة سجلات .  
تسعة أجزاء . \* دار إحياء التراث العربى . بيروت . لبنان . \* وقد ذكرنا النسخة حتى يسهل على القارئ  
الاستئصال على الصفحة والحديث .

(٢) يذكر ابن حجر العسقلانى فى كتابه ( فتح البارى لشرح صحيح البخارى . الجزء التاسع . ص ١٣٦ .  
دار إحياء التراث العربى . بيروت ) ما نصه :

وقوله آخرًا بهم من أنه كان ميلًا وأن التيمم عنه وقع فى آخر الأمر .

١ . حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية (١) زمن خيبر (٢) .

٢ . حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل الحمر الإنسية (٣) .

٣ . حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله بن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قيل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأسا فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية (٤) .

٤ . حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الحمر الأهلية أو الإنسية يقصد بها الحيوانات الأهلية التي تألف للبشر .

(٢) للجلد الثالث . الجزء السابع . كتاب النكاح . باب نهى رسول الله عن نكاح القعدة آخره . ص ١٦ .

(٣) صحيح البخاري . للجلد الثاني . الجزء الخامس . باب غزوة خيبر . ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) صحيح البخاري . للجلد الثالث . الجزء التاسع . باب ترك الخمر . ص ٣٦ .

وسلم عن المتعة عام خبير ولحوم الجمر الإنسية (١).

الحديث الثاني : يشرح هذا الحديث إلى  
ترخيص عبد الله بن عباس في متعة النساء ثم  
قصره الترخيص (بعد مراجعته) على الضرورة .

( حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندور حدثنا شعبة عن  
أبي حمزة قال سمعت ابن عباس سئل عن متعة النساء  
فرخص فقال له مولى له إنما ذلك في الحال الشديد وفي  
النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس نعم . ) (٢)

الحديث الثالث : في ترخيص رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالمتعة .

( حدثنا علي حدثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن  
محمد عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال كنا في  
جيش فأثانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنه قد أذن  
لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا ) (٣)

الحديث الرابع : في ترخيص رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالمتعة .

ورغم أن لفظ المتعة لم يرد صريحا في الحديث إلا أنه في

(١) صحيح البخاري . المجلد الثالث . الجزء السابع . كتاب الفروج والعبد . ص ١٢٢ .

(٢) صحيح البخاري . المجلد الثالث . الجزء السابع . كتاب النكاح . باب نهي رسول الله عن نكاح المتعة  
أخرا . ص ١٦ .

(٣) صحيح البخاري . المجلد الثالث . الجزء السابع . كتاب النكاح . باب نهي رسول الله عن نكاح المتعة  
أخرا . ص ١٦ .

تقديرونا يختص بتخصيص المتعة لسبيين هامين أولهما ورود الحديث فى صحيح البخارى تحت عنوان نكاح المتعة وثانيهما أن إطلاق الحديث دون قصره على المتعة دلالة خطيرة بأبائها الإسلام والمسلمون وبأبون نسبتها للرسول الكريم .

( وقال ابن أبى ذئب حدثنى إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما رجل وامرأة توافقا ففشرة ما بينهما ثلاث ليال ، فإن أحبا أن يتزايلا أو يتاركا تاركا ) (١) . ( فما أدري أشئ كان لنا خاصة ، أم للناس عامة ) (٢) . قال أبو عبد الله وبينه على عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ (٣) .

(١) حديث الرسول ، صحيح البخارى . للبيهق . الجزء السابع . كتاب النكاح . باب النبى رسول الله من نكاح المتعة آخر . ص ١٦ .

(٢) وانح لى القساول خاص سلمة بن الأكوع . للرجع السابق ص ١٦ .

(٣) إضافة من الإسلام البخارى ، وطرحا ابن حجر المصطفى فى كتابه فتح البارى ( مرجع سابق . الجزء السابع . ص ١٤٢ ! بقوله ، يريد بذلك . لى البخارى . تصحيح على من نسبى صلى الله عليه وسلم بقضى منها بعد الإذن فيها .



## المرجع الثانى : صحيح مسلم (١)

وردت جميع الأحاديث فى كتاب النكاح (كتاب رقم ١٦).  
وفى الباب الثالث منه وعنوانه : ( باب نكاح المتعة ،  
وبيان أنه أبيع ثم نسخ ، ثم أبيع ثم نسخ ، واستقر تحريمه  
إلى يوم القيامة ) (٢)، (٣)

وقد ورد فى الباب المشار إليه تسعة وعشرون حديثا  
أغلبها مكرر عن نفس المصادر مع اختلاف فى الرواية ، لذا  
لزم تصنيفها وترتيبها وفقا لمصدرها .

١ . أحاديث ثلاثة قتل تكراراً لحديث واحد  
عن عبد الله بن مسعود مع اختلاف طفيف فى  
الرواية ، والأحاديث الثلاثة ترخص بالمتعة دون  
ذكر للنهى عنها .

الحديث الأول : ( حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم  
أنهمداني : حدثنا أبى ووكيع وابن بشر عن إسماعيل ، عن  
قيس ، قال : سمعت عبد الله يقول : كنا نغزو مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، ليس لنا نساء فقلنا : ألا

(١) النسخة التى اعتمدنا عليها فى النقل هى : صحيح مسلم . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . دار إحياء  
التراث العربى . بيروت . خمسة أجزاء .

(٢) المرجع السابق . الجزء الثانى . ص ١٠٢٢ .

(٣) واضح من العنوان وأى الإمام مسلم فى أن نكاح المتعة قد أبيع مرتين ونسخ مرتين . وفى شرح الإمام  
الترمذى ( حاشى ص ١٠٢٢ . صحيح مسلم . المرجع السابق ) قال : الصواب المختار أن التحريم والإباحة كتابتا  
مؤرخة ، فكانت حلالا قبل خبر . ثم حرم يوم خبر . ثم أبيع يوم فتح مكة . وهو يوم كروطاس .  
اتصالها . ثم حرم ببط بعد ثلاثة أيام محرما منعا إلى يوم القيامة . قال القاضى : وأطلق العلماء .  
على أن هذه المتعة كانت حلالا إلى أجل . لا مبررات لها . وقرارها يحصل بعد انتضا . الأجل من غير طلاق

نستخصى ؟ فنهانا عن ذلك . ثم رخص لنا أن ننكح المرأة  
بالتوب إلى أجل . ثم قرأ عبد الله : يا أيها الذين آمنوا  
لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب  
المعتدين (١) .

### الحديث الثاني (٢) :

( وحدثنا عثمان بن أبي شيبة . حدثنا جرير عن  
إسماعيل بن أبي خالد بهذا الإسناد ، مثله . وقال : ثم قرأ  
هذه الآية . ولم يقل قرأ عبد الله . )

### الحديث الثالث (٣) :

( وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا وكيع عن  
إسماعيل ، بهذا الإسناد . قال : كنا ، ونحن شباب ، فقلنا  
يا رسول الله ألا نستخصى ؟ ولم يقل تغزو . )

٢ . حدثنا عن سلمة بن الأكوع وجابر بن  
عبد الله بن عبدان ترخيص الرسول عليه الصلاة  
والسلام بالمتعة ، دون ذكر للنهي عنها :

### الحديث الأول (٤) :

( وحدثنا محمد بن بشار . حدثنا محمد بن جعفر . حدثنا

(١) صحيح مسلم . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . الجزء الثاني . ص ١٠٢٢ . ( الآية من سورة المائدة  
الآية ٨٧ ) .

(٢) تعليق قال على الحديث الأول ينقص الصفحة .

(٣) تعليق قال على الحديث الأول ينقص الصفحة .

(٤) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٢ .

شعبة عن عمرو بن دينار . قال : سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع ، قالا : خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لكم أن تستمتعوا ، ( يعنى متعة النساء . )

الحديث الثانى (١) : حديث يزيد بن ربيعة عن الرسول عليه الصلاة والسلام بالمتعة دون ذكر للنهى عنها :

( وحدثنى أمية بن بسطام العيشى . حدثنا يزيد " يعنى ابن زريع " حدثنا روح " يعنى ابن القاسم " عن عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد ، عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا فأذن لنا فى المتعة . )

٣ . ثلاثة أحاديث عن جابر بن عبد الله تفيد الاستمتاع على عهد الرسول وأبى بكر وعمر وأن الذى حرمها هو عمر (٢) :

الحديث الأول : ( وحدثنا الحسن الحلواتى . حدثنا عبد الرزاق . أخبرنا ابن جريج . قال : قال عطاء : قدم جابر بن عبد الله معتمرا . فجتاه فى منزله . فسأله القوم عن

(١) صحيح مسلم . الجزء الثامن . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٢ .

(٢) رأى الشيعة طائفة من الروايات التى تدل على أن المتعة كانت حراما فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وروى الشيعة أيضا أن عمر بن الخطاب سألهم عن

أشياء . ثم ذكروا المتعة . فقال نعم . استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر ( ١١ ) .

### الحديث الثاني :

( حدثني محمد بن رافع . حدثنا عبد الرزاق . أخبرنا ابن جريج . أخبرني أبو الزبير . قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : كنا نستمتع . بالقبضة من التمر والدقيق . الأيام . على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبى بكر . حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث ( ١٢ ) .

### الحديث الثالث :

( حدثنا حامد بن عمر البكراني . حدثنا عبد الواحد . يعني ابن زياد \* عن عاصم . عن أبي نضرة . قال : كنت عند جابر بن عبد الله . فأتاه آت فقال : ابن عباس وأبى الزبير ( ٣ ) اختلفا في المتعتين ( ٤ ) . فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم نهانا عنهما عمر . فلم نعد لهما ( ٥ )

( ١١ ) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ٢٠٢٢ .

( ١٢ ) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٢ .

( ٣ ) يمسد الحلال الشهور بين عبد الله بن عباس ( الذي يحل المتعة ) وعبد الله بن زبير ( الذي كان يحرمها ) .

( ٤ ) يمسد متعة النكاح ومتعة المح .

( ٥ ) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٣ .

٤ - حديث يلهي ترخيص الرسول عليه الصلاة والسلام بالمتعة عام أو طاس ثم نهيه عنها (١) .

( حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا يونس بن محمد . حدثنا عبد الواحد بن زياد . حدثنا أبو عيسى عن إياس بن سلمة عن أبيه ، قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عام أو طاس ، في المتعة ثلاثاً . ثم نهى عنها . ) (٢)

٥ - أحاديث سيرة الجهنى وهى اثنا عشر حديثاً ، وهى تحكى قصة سيرة وصاحبه مع جارية من بنى عامر ، وكيف تمتعا بعد إذن الرسول بالمتعة ثم كيف حرم الرسول المتعة بعد ذلك ( إلى يوم القيامة فى بعض الروايات ) واثنان من هذه الأحاديث يقتصران على النهى دون القصة ودون ذكر حلها سابقاً . (٣)

### الحديث الأول :

( حدثنا قتبية بن سعيد . حدثنا ليث عن الربيع بن سبرة الجهنى ، عن أبيه سبرة ، أنه قال : أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة . فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بنى عامر . كأنها بكرة عبطاء . (٤) . فعرضنا عليها

(١) بلاط القارئ روى الشافعية الثانية للتحريم وهى عام أو طاس أو يوم لو طاس وما من واحد . ولو طاس ولد بالمتعة . والبعض يسمي هذا التحريم بالتحريم يوم الفتح لقرب الزمن .

(٢) صحيح مسلم . الجزء الخامس . كتاب النكاح المتعة . ص ١٠٢٣ .

(٣) للرازي من أحاديث سيرة كلها ، أن شهادة الشهرة ليست شرطاً من شروط زواج المتعة . للزلف .

(٤) البكرة هى الفتية من الإبل ، والعبطاء . هى الطويلة العنق .

أنفسنا . فقالت : ماتعطى ؟ فقلت ردائى . وقال صاحبه :  
ردائى . وكان رداء صاحبه أجود من ردائى . وكنت أشب  
منه (١) . فإذا نظرت إلى رداء صاحبه أعجبها . وإذا نظرت  
إلى أعجبته . ثم قالت : أنت ورداؤك يكفينى . فمكثت  
معه ثلاثا . ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
" من كان عنده شيء من هذه النساء التى يتمتع و فليخل  
سبيلها " . (٢)

### الحدث الثانى :

( حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعفرى . حدثنا  
بشر " يعنى ابن مفضل " حدثنا عمارة بن غزية عن الربيع  
بن سبرة . أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فتح مكة (٣) . قال : فأقمنا بها خمس عشرة . ( ثلاثين بين  
ليلة ويوم ) فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى  
متعة النساء . فخرجت أنا ورجل من قومي . ولى عليه  
فضل فى الجمال . وهو قريب من اللمامة (٤) . مع كل واحد  
منا برد . فبردى خلق (٥) . وأما برد ابن عمى فبرد جديد .  
غض . حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلاها فتلقينا فتاة مثل

(١) لقب منه لى أكثر فيها .

(٢) صحيح مسلم . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب نكاح اللعنة . صفحة ١٠٢٢ . ١٠٢٤ .

(٣) يلاحظ القارئ هنا وفى بعض أحداث سورة الفتح . ذكر زمن النهى من اللعنة وفتح مكة . وهو  
للتاسعة الثالثة للحرم ( الثانية لما لم الجمع بينها وبين لوطس لفتارها ) .

(٤) اللمامة من لبح الصورة .

(٥) خلق لى قريب من البلى .

البكرة العنظطة (١) . فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا ؟ قالت : وماذا تبدلان ؟ فنشر كل واحد منا برده . فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبي تنظر إلى عطفها (٢) . فقال : إن برد هذا خلق ويردى جديد غض . فتقول : برد هذا لا بأس به . ثلاث مرات أو مرتين . ثم استمتعت منها . فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) .

الحديث الثالث :

( وحدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي . حدثنا أبو النعمان . حدثنا وهيب . وحدثنا عمارة ابن غزية . حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه . قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح إلى مكة . فذكر بمثل حديث بشر (٤) . وزاد : قالت : وهل يصلح ذاك ؟ وفيه (٥) : قال : إن برد هذا خلق مع (٥) .

#### الحديث الرابع :

( حدثنا محمد بن عبد الله بن غمير . حدثنا أبي . حدثنا عبيد العزيز بن عمر . حدثني الربيع بن سبرة الجهني . أن أباه حدثه . أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس ! إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من

(١) ( البكرة ) القبة من الخيل . و ( العنظطة ) الطرية أو العنقة العنق .

(٢) ( إلى عطفها ) أي جانبها .

(٣) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المصاة . صفحة ٦٠٢٤ .

(٤) الحديث السابق . (٥) مع أي يلقى .

النساء . وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة (١) . فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا . ( ٢ )

### الحديث الخامس :

( وحدثنا (٣) أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا عبدة بن سليمان عن عبد العزيز بن مر ، بهذا الإسناد . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب . وهو يقول . بمثل حديث بن نمير . ( ٤ )

### الحديث السادس :

( حدثنا اسحق بن إبراهيم . أخبرنا يحيى بن آدم . حدثنا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني . عن أبيه . عن جده قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . بالمتعة . عام الفتح . حين دخلنا مكة . ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها . ( ٥ )

### الحديث السابع :

( وحدثنا يحيى بن يحيى . أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن صبيد . قال : سمعت أبي الربيع بن سبرة يحدث

(١) ملاحظ القرآن روية عبدة ( انصهرم إلى يوم القيامة ) للسرة الأولى في طه التوبة .

(٢) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . صفحة ١٠٢٥ .

(٣) يقصد الحديث السابق .

(٤) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . صفحة ١٠٢٥ .

(٥) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . صفحة ١٠٢٥ .



عن أبيه سيرة بن معبد ، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم ، عام فتح مكة ، أمر أصحابه بالتمتع من النساء . قال فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم <sup>(١)</sup> . حتى وجدنا جارية من بني عامر . كأنها بكرة عيطاء . فخطبناها إلى نفسها ، وعرضنا عليها بردينا . فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبي . وترى برد صاحبي أحسن من بردي . فأمرت نفسها ساعة <sup>(٢)</sup> ثم اختارتني على صاحبي . فكان معنا ثلاثا . ثم أمرنا رسول الله بفراقهن <sup>(٣)</sup> .

### الحديث الثامن :

( حدثنا عمرو الناقد وابن غير . قالا : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري ، عن الربيع بن سيرة ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ) . <sup>(٤)</sup>

### الحديث التاسع :

( وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا ابن عليه عن معمر عن الزهري ، عن الربيع بن سيرة ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ، يوم الفتح ، عن متعة النساء ) . <sup>(٥)</sup>

(١) يذكر سيرة هنا أن صاحبه من بني سليم وهو سيرة بن معبد . وهو ما يفتقد مع رواية الحديث الثاني ( فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم ) . فسيرة من جهة وجهته أبو بكر بن معبد بن عثمان . أما بنو سليم فهم بنو من حضر بن يزيد بن معبد بن عثمان .

(٢) أمرت نفسها ساعة أي شاورت نفسها ساعة .

(٣) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٥ .

(٤) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٦ .

(٥) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٦ .

### الحديث العاشر :

( وحدثني حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد . حدثنا أبي عن صالح . أخبرنا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهني ، عن أبيه ، أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة ، زمان الفتح ، متعة النساء ، وأن أباه كان تمتع بيردين أحمرين (١١) (١٢)

### الحديث الحادى عشر :

( قال ابن شهاب وأخبرنى ربيع بن سبرة الجهني ، أن أباه قال : قد كنت استمتعت فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى عامر ، بيردين أحمرين (٣) . ثم نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة . قال ابن شهاب : وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز ، وأنا جالس . (٤)

### الحديث الثانى عشر :

( وحدثنى سلمة بن شبيب . حدثنا الحسن بن أعين . حدثنا معقل عن ابن أبي عتبة ، عن عمر بن عبد العزيز . قال : حدثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه . أن رسول الله

(١) ملاحظة : تذكر الرواية هنا برهين أحمرين وليس برهما واحدا خلقا كما ذكرت الروايات السابقة عن سبرة ( الحديث الأول والثانى والثالث ) .

(٢) صحيح مسلم . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٦ .

(٣) نفس الملاحظة السابقة .

(٤) صحيح مسلم . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٧ .

صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة . وقال " ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة . ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه " (١)

٦ . خمسة أحاديث عن على بن أبى طالب تفيد نهى الرسول عن زواج المتعة يوم خيبر مع ذكر المناسبة فى ثلاثة منها وهى الرد على عبد الله بن عباس (٢) :

#### الحديث الأول :

( حدثنا يحيى بن يحيى . قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابنى محمد بن على ، عن أبيهما ، عن على بن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ، عن متعة النساء ، يوم خيبر ، وعن أكل لحوم الحمر الإسيية ) (٣)

#### الحديث الثانى :

( وحدثنا (٤) عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعى . حدثنا جويرية عن مالك ، بهذا الإسناد . قال : سمع على بن أبى طالب يقول لفلان (٥) : إنك رجل تائه . نهانا رسول

(١) صحيح مسلم . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٧ .

(٢) إسناده الخمسة أحاديث ولحد ( عن الحسن وعبد الله ابن محمد بن على عن أبيهما عن على ) .

(٣) صحيح مسلم . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب نكاح للمتعة . ص ١٠٢٧ .

(٤) يقصد الحديث السابق .

(٥) يقصد عبد الله بن عباس .

الله صلى الله عليه وسلم . بمثل حديث يحيى بن يحيى  
عن مالك (١)

### الحديث الثالث :

(حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب .  
جميعا عن ابن عيينة . قال زهير : حدثنا سفیان بن عيينة  
عن الزهري ، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي ، عن  
أبيهما ، عن علي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية . (٢)

### الحديث الرابع :

( وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . حدثنا أبي .  
حدثنا عبيد الله عن ابن شهاب ، عن الحسن وعبد الله ابني  
محمد بن علي ، عن أبيهما ، عن علي ، أنه سمع ابن  
عباس يلين في متعة النساء . فقال : مهلا . يا ابن عباس .  
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم  
الحمر الإتسية ) (٣)

### الحديث الخامس :

( وحدثني أبو الطاهر وحرمة بن يحيى . قالا : أخبرنا  
ابن وهب . أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن الحسن وعبد

(١) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٧ .

(٢) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٧ .

(٣) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٧ .

الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أبيهما ، أنه سمع عليّ بن أبي طالب يقول لابن عباس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن متعة النساء ، يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمز الإتسية ( ١ )

٧ - حديث عن حوار عهد الله بن الزبير مع عهد الله بن عباس ، خلال ولاية الأول وفي نهاية عمر الثاني ، يدافع فيه عهد الله بن عباس عن زواج المتعة :

( وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب . أخبرني يونس . قال ابن شهاب : أخبرني عروة بن الزبير ، أن عهد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إن ناسا ، أعصى الله قلوبهم (٢) كما أعصى أبصارهم (٣) ، يفتنون بالمتعة . يعرض برجل . فناداه (٤) فقال : إنك لجلف جاف (٥) . فلعمري ، لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين " يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم " فقال له ابن الزبير : فجرب بنفسك فوالله ، لنن فعلتها لأرجمنك بأحجارك ( ٦ )

(١) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٨ .

(٢) يعرض بطن عباس لتجويزه المتعة .

(٣) كان عهد الله بن عباس قد أصيب بالنسي في نهاية حياته .

(٤) للتأدي حذر عهد الله بن عباس .

(٥) أي غليظ الطبع قليل اللحم والعظم والأدب .

(٦) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة ١٢٠٦ .

٨ . حديث يفيد تجوز عهد الله بن عباس  
لزوج المتعة :

قال ابن شواب: فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله (١)  
أنه بينا هو جالس عند رجل (٢) جاء فاستفتاه في المتعة .  
فأمره بها . فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري : مهلا ، قال :  
ماهي ؟ والله ، لقد فعلت في عهد إمام المتقين (٣) (٤)

٩ . حديث يفيد أنها كانت رخصة وتم النهي  
عنها :

قال ابن أبي عمرة (٥) : إنها كانت رخصة في أول الإسلام  
لمن اضطر إليها . كالميتة والدم ولحم الخنزير : ثم أحكم الله  
الدين ونهى عنها .

### المرجع الثالث مسند أبي داود (٦)

ذكر أبو داود في سننه حديثين عن سيرة في باب عنوانه  
( باب في نكاح المتعة ) ، والحديثان يفيدان النهي ، وإن  
كان الأول منهما يذكر النهي مقترنا بحجة الوداع وهي المناسبة

(١) سيف الله هو خالد بن الوليد .

(٢) هذا الحديث روي في صحيح مسلم منفصلا بالحديث السابق . ولهذا فلقصره بالربط كما هو عهد الله بن عباس .

(٣) يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) صحيح مسلم . الجزء الثاني . كتاب النكاح . باب زواج المتعة . ص ١٠٣٦ .

(٥) هكذا يظهر إسناد .

(٦) للنسخة التي اعتمدنا عليها في النقل من (مسند أبي داود) طبع في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة  
جليلين . أربعة أجزاء . والجزء الخامس بالمتعة هو باب في نكاح المتعة . الجزء الثاني . ص ٢٢٦ . ٢٢٧ )

الرابعة للتحريم ( سبق ذكر ثلاث مناسبات للتحريم هي غزوة خيبر وفتح مكة ويوم أوطاس ) مع ملاحظة أن أحاديث سيرة في صحيح مسلم حددت المناسبة بفتح مكة .  
الحديث الأول :

( حدثنا مستند بن مسرهد ، حدثنا عبد الوارث ، عن اسماعيل بن أمية ، عن الزهري ، قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز فتناكرنا متعة النساء ، فقال له رجل يقال له ربيع بن سيرة : أشهد على أبي أنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع ) (١)

الحديث الثاني :

( حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن ربيع بن سيرة ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء ) (٢)

**المرجع الرابع : سبق ابن ماجه (٣)**

وردت ثلاثة أحاديث في (كتاب النكاح) . ( باب انتهى عن نكاح المتعة ) (٤) أحدها حديث علي بن أبي طالب عن تحريم المتعة يوم خيبر والثاني حديث سيرة مع تحديد المناسبة

(١) سنن أبي داود . الجزء الثاني . باب ( في نكاح المتعة ) ص ٢٢٦ .

(٢) سنن أبي داود . الجزء الثاني . باب ( في نكاح المتعة ) ص ٢٢٧ .

(٣) السنن التي اعتمدنا عليها في النقل هي : ( سبق ابن ماجه - تخريج محمد بن داود عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت . ١٩٧٥ . ج ١ )

(٤) سنن أبي داود . الجزء الأول . ص ٦٢٠ - ٦٢٢ .

بحجة الوداع ( اتفاقا مع سنن أبي داود واختلافا مع صحيح مسلم ) والحديث الثالث عن عمر بن الخطاب وهو حديث لم يسبق ذكره في المراجع الثلاثة السابقة .  
الحديث الأول :

( حدثنا محمد بن يحيى . حدثنا بشر بن عمر . ثنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله والحسن ، ابني محمد بن علي ، عن أبيهما ، عن علي بن أبي طالب ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الإيسية . ) (١)

#### الحديث الثاني :

( حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا عبدة بن سليمان ، عن عبد العزيز بن عمر ، عن الربيع بن سبرة ، عن أبيه ، قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . فقالوا : يا رسول الله : إن العزبة (٢) قد اشتدت علينا . قال " فاستمتعوا من هذه النساء " . فأتيتاهن . فأبين أن ينكحتنا إلا أن نجعل بيتنا وبينهن أجلا . فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال " اجعلوا بينكم وبينهن أجلا " . فخرجت أنا وابن عم لي . معه برد ومعى برد ، ويزده أجود من بردي وأنا أشب منه . فأتينا على امرأة . فقالت : برد كبرد . فتزوجتها فمكثت عندها تلك

(١) - عن ابن ماجة . الجزء الأول . كتاب النكاح . باب في نكاح المتعة . ص ٦٣٠ . ٦٣١ .

(٢) - العزبة ( أي التجرد من النساء ) .



الليلة (١) ثم غدوت ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بين الركن والباب ، وهو يقول " أيها الناس ، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع . ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة . فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها . ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً " (٢)

### الحديث الثالث :

( حدثنا محمد بن خلف العسقلاني . ثنا الفريابي عن أبان بن أبي حازم . عن أبي بكر ابن حفص ، عن عمر ، قال : لما ولي عمر بن الخطاب ، خطب الناس فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها . والله ، لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة . إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها ) (٣)

### المرجع الخامس : سنن النسائي (٤)

ورد في سنن النسائي في باب النكاح ، تحت عنوان ( تحريم المتعة ) ، أربعة أحاديث ثلاثة منها تكرر للحديث على بن أبي طالب عن تحريم المتعة يوم خيبر ، والحديث

(١) تختلف هذه الرواية عن رواية مسند في صحيح مسلم (الحديث الأول) التي تذكر أنه مكث معها ثلاثاً .

(٢) سنن ابن ماجة - الجزء الأول . كتاب النكاح . باب القس من نكاح المتعة ص ٦٣١ .

(٣) سنن ابن ماجة - الجزء الأول . كتاب النكاح . باب القس من نكاح المتعة ص ٦٣١ .

(٤) النسخة التي اعتمدنا عليها في النقل هي ( سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية للإمام السندي . طر لهما . التراث العربي بيروت . أربعة مجلدات وشاملة أجزاء . . والجزء الخاص بالمتعة ولوه في الجزء السادس . كتاب النكاح . تحريم المتعة ص ١٢٥ - ١٢٧ .

الرابع هو حديث سبره دون تحديد زمن النهي ، والجديد في هذه الأحاديث هو ماورد في الرواية الثالثة لحديث علي ابن أبي طالب من إشارة إلى ذكر البعض على لسان علي أنه قال أن الرسول قد حرمها يوم حنين وليس يوم خيبر ، وهذه هي المناسبة الخامسة للتحريم إضافة إلى ما سبق ذكره من تحريم في يوم خيبر ، وفتح مكة ، ويوم أوطاس ، وحجة الوداع .

## ١ - الأحاديث الثلاثة عن علي ابن أبي طالب :

### الحديث الأول :

( أخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى عن عبيد الله بن عمر ، قال حدثني الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد عن أبيهما أن عليا بلغه أن رجلا <sup>(١)</sup> يرى بالمتعة بأنا فقال إنك تائه ، إنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ) <sup>(٢)</sup>

### الحديث الثاني :

( أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع واللفظ له قال أتبأنا ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي ابن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو عبد الله بن عباس .

(٢) سنن النسائي . الجزء السادس . كتاب النكاح . قسم الفضة . ص ١٢٥ - ١٢٦ .

نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الخمر  
(الإنبسية) (١)

### الحديث الثالث :

أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن بشار ومحمد بن المثنى  
قالوا أنبأنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول  
أخبرني مالك بن أنس أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله  
والحسن ابني محمد بن علي أخبراه أن أباهما محمد بن علي  
أخبرهما أن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء .

قال المثنى يوم حنين وقال هكلنا حدثنا عهد  
الوهاب من كتابه (٢)

### ٢ - حديث سيرة :

( أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن الربيع بن سبرة  
الجهني عن أبيه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالمتعة فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بنى عامر فعرضنا  
عليها أنفسنا فقالت ما تعطيني فقلت ردائي وقال صاحبى  
ردائى وكان رداء صاحبى أجود من ردائى وكنت أشب منه  
فإذا نظرت إلى رداء صاحبى أعجبها وإذا نظرت إلى أعجبته  
ثم قالت أنت وريداؤك يكفينى فمكث معها ثلاثا ثم إن رسول

(١) سنن قتير . الجزء السادس . كتاب النكاح . محرم المتعة . ص ١٢٦ .

(٢) سنن قتير . الجزء السادس . كتاب النكاح . محرم المتعة . ص ١٢٦ .

الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده من هذه النساء اللاتي يتمتعن فليخل سبيلها ؛ (١)

### المرجع السادس : سنن الترمذى (٢)

ورد فى الترمذى حديثان أولهما حديث على عن نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المتعة زمن خبير وثانيهما عن عبد الله بن عباس يذكر فيه أن المتعة منسوخة بآية إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم وهى غريبة فى اختلاقتها عن المتأتر عن ابن عباس فى كتب السنة بشأن المتعة .

#### الحديث الأول :

( حدثنا ابن أبى عمر . حدثنا سفيان عن الزهرى عن عبد الله والحسن ابنى محمد بن على عن أبيهما عن على بن أبى طالب أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير ) (٣)

#### الحديث الثانى :

( حدثنا محمود بن غيلان حدثنا سفيان بن عتبة أخو نبیصة بن عتبة حدثنا سفيان الثورى عن موسى بن عبيدة بن محمد ابن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة فى

(١) سنن ابن ماجه . الجزء السادس . كتاب النكاح . لمحرمة المتعة . ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) النسخة التى اعتمدنا عليها فى النقل هى ( عارضة الأحرزى بشرح صحيح الترمذى للإمام الحافظ ابن مرسى المكتوب ) . دار الكتب العلمية . بيروت . مجلة مجلدات - ١٣ جزء . والجزء الذى روت به الأحاديث ( أبواب النكاح . باب ماجه . فى محرم نكاح المتعة . المجلد الثالث . الجزء الخامس . ص ٤٨ . ٤٩ . ٥٠ .

(٣) عارضة الأحرزى بشرح صحيح الترمذى . المجلد الثالث . الجزء الخامس . صفحة ٤٩ .

أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة  
فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحتفظ له متاعه ،  
وتصلح له شينته ، حتى إذا انزلت الآية إلا على أزواجهم أو  
ما ملكت أيانهم قال ابن عباس فكل فرج سوى هذين فهو  
حرام ( ١١ )

### المرجع السامع : سنن الدارمى ( ٢ )

ورد فى سنن الدارمى ثلاثة أحاديث تفيد النهى عن المتعة  
وكلها سبق ذكرها منها حديثان لسيرة وحديث على عن النهى  
يوم خيبر ويلاحظ أن أحد حديثى سيره يذكر النهى فى حجة  
الوداع والثانى يذكر أنه فى عام الفتح ، ومعنى هذا أن  
الأحاديث الثلاثة الواردة فى الدارمى تذكر ثلاث مناسبات  
للنهى عن المتعة ، والأحاديث الثلاثة هى :

#### الحديث الأول :

( أخبرنا جعفر بن عون عن عبد العزيز بن عمر بن عبد  
العزيز عن الربيع بن سبرة أن أباه حدثه أنهم ساروا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع فقال استمتعوا  
من هذه النساء ، والاستمتاع عندنا التزويج ( ٣ ) فعرضنا  
ذلك على النساء فأبين أن لا يضرب بيننا وبينهن أجلا ، فقال

( ١١ ) عارضة الأحرار بشرح صحيح الترمذى . للجلد الثالث . الجزء الخامس . ص ٤٩ . ٥٠ .

( ٢ ) النسخة التى اعتمدنا عليها فى النقل هى ( نسخة الدارمى . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ) والجزء  
الذى اعتمدنا عليه فى النقل هو ( الجزء الثانى كتاب النكاح . باب النهى عن متعة النساء . ص ١٤٠ .

( ٣ ) الإضافة هنا تعنى أن المتعة كانت ( زولجا ) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم انفلوا . فخرجت أنا وابن عم لى معه برد ومعى برد وورده أجود من بردى ، وأنا أشب منه ، فأتينا على امرأة فأعجبها شبابى وأعجبها برده ، فقالت برد كبره ، وكان الأجل بينى وبينها عشرا فبت عندها تلك الليلة ثم غدوت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بين الركن والباب فقال يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء ألا وإن الله قد حرم إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا ( ١ )

### الحديث الثانى :

( أخبرنا محمد بن يوسف ثنا ابن عيينة عن الزهرى عن الزبيع بن سبرة الجهنى عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة عام الفتح ) ( ٢ )

### الحديث الثالث :

( حدثنا محمد حدثنى ابنى عيينة عن الزهرى عن الحسن وعبد الله عن أبيهما قال سمعت عليا يقول لابن عباس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة متعة النساء . وعن لحوم الحمر الأهلية عام خيبر ) ( ٣ )

( ١ ) سنن الداريمى . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب النهى عن متعة النساء . ص ١٤٠ .

( ٢ ) سنن الداريمى . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب النهى عن متعة النساء . ص ١٤٠ .

( ٣ ) سنن الداريمى . الجزء الثانى . كتاب النكاح . باب النهى عن متعة النساء . ص ١٤٠ .

## المرجع الثامن : موطأ الإمام مالك (١)

ورد فيه حديثان ينهيان عن المتعة أولهما حديث على عن  
 النہی يوم خیبر، وثانیہما حدیث عن عمر بن الخطاب وهو  
 حدیث غریب لأنه یروی علی لسان عمر غضبه لحمل امرأة  
 من المتعة وقوله لو كنت ثندمت فیها لرجمت، وهو قول غیر  
 منہوم، لأنه لو لم یعترف بالمتعة لاعتبرها زنا يستحق العقوبة  
 وإقامة الحد لاعلانة لها بتقدم عمر فی الأمر أو تأخره عنه ،  
 والأرجح . والله أعلم . أن عمرأ رضی الله عنه قد اعتبر  
 زواج المتعة شبهة تلزأ الحد .

### الحدیث الأول :

( عن علی ابن أبی طالب رضی الله عنه : أن رسول الله  
 صلی الله علیه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خیبر ، وعن  
 أكل لحوم الحمير الإنسية ) (١)

### الحدیث الثانی :

(عن ابن شہاب عن عمرو بن الزبیر : أن خولة بنت حكيم  
 دخلت علی عمر بن الخطاب فقالت: إن ربيعة بن أمية استمع  
 بامرأة ، فحملت منه ، فخرج عمر بن الخطاب فزاعا رجلا ردا ،  
 فقال: هذه المتعة ولو كنت تنفست فیها لرجمت ) (٢)

(١) المتعة التي اعتدلت حراما في النكاح في ( موطأ الإمام مالك . رواية يحيى بن يحيى الخشبي . دار  
 الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ ) وقد ورد حدیث المتعة تحت عنوان نكاح المتعة .  
 ص ٢٨٨ .

(٢) موطأ الإمام مالك . نكاح المتعة . ص ٢٥٨ .

(٣) موطأ الإمام مالك . نكاح المتعة . ص ٢٥٨ .

## المرجع التاسع : مسند ابن حنبل (١)

أولا : أعادته على بن أبي طالب : روى ثلاثة  
 أحاديث متكررة تؤكد النهي عن زواج المتعة وعن لحوم الحمر  
 لأهلية يوم خيبر واثنتان منها يذكران المناسبة وهي الرد على  
 عبد الله بن عباس والأحاديث الثلاثة تؤيد رأى السنة .

الحديث الأول :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان عن الزهري عن  
 الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما وكان حسن  
 أرضاهما في أنفسنا أن عليا قال لابن عباس رضى الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة  
 عن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر ) (٢)

الحديث الثانى :

( حدثنا عبد الله حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا  
 حماد بن زيد ثنا معمر عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن  
 علي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر  
 عن المتعة وعن لحوم الحمر . ) (٣)

(١) النسخة التي اعتمدنا عليها في التلخيص ( مسند الإمام ابن حنبل . . بهاشرة منتخب كنز العمال في  
 سنن الأئمة . الأتمتع . طبع الفكر ٦ أجزاء )

(٢) مسند ابن حنبل . الجزء الأول . أحاديث على بن أبي طالب . ص ٢٩ .

(٣) مسند ابن حنبل . الجزء الأول . أحاديث على بن أبي طالب . ص ١٠٢ .



### الحديث الثالث :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق أنبأنا معمر بن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما محمد بن علي أنه سمع أبا عبد الله بن أبي طالب رضي الله عنه قال لابن عباس ريلغه أنه رخص في متعة النساء فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية (١) )

ثانيا : أحاديث عبد الله بن مسعود : وهما حديثان يؤكد فيهما عبد الله بن مسعود ترخيص الرسول بالمتعة دون أن يذكر شيئا عن تحريمها في وقت لاحق ويوثق عبد الله حل المتعة بالنص القرآني وهو ما يؤيد وجهة نظر الشيعة .

### الحديث الأول :

(حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن عبيد ثنا اسماعيل عن قيس عن عبد الله قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا نساء فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي فنهانا عنه ثم رخص لنا بعد في أن نتزوج المرأة بالشرب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين (٢) )

(١) مست ابن حنبل - الجزء الأول - أحاديث علي بن أبي طالب - ص ١٤٢ .

(٢) مست ابن حنبل - الجزء الأول - أحاديث عبد الله بن مسعود - ص ٤٢٠ .

## الحديث الثانى :

( حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا وكيع عن ابن أبى خالد عن قيس عن عبد الله قال كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخصى فنهانا ثم رخص لنا فى أن ننكح المرأة بالشوب إلى الأجل ثم قرأ عبد الله لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم (١) )

ثالثا : حديث عبد الله بن عمر : وهو حديث يؤكد حل المتعة ذاكرا ممارستها فى عهد الرسول ومهاجما لمعارضيها تلميحا ، وهو حديث يساند قول الشيعة .

( حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا أبو الوليد ثنا عبيد الله بن إباد بن لقيط ثنا إباد عن عبد الرحمن بن نعم أو نعيم الأعرجى شك أبو الوليد قال سأل رجل ابن عمر عن المتعة وأنا عنده ، متعة النساء فقال والله ما كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زانين ولا مسافحين ثم قال والله قد سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكونن قبل يوم القيامة المسيح الدجال والكذابون ثلاثون أو أكثر (٢) )

رابعا : أحاديث جابر بن عبد الله : وهى خمسة أحاديث مكررة تؤكد جميعا قول الشيعة ، حيث تنص على إباحة المتعة فى عهد الرسول وأبى بكر وعمر حتى نهى عمر عنها ، وهى ما ينفى تحريم الرسول لها ويؤكد قول

(١) مسند ابن سبيل - الجزء الأول - أحاديث عبد الله بن مسعود - ص ٤٣٢ .

(٢) مسند ابن حبان - أحاديث عبد الله بن عمر - الجزء الثانى ص ٩٥ .

الشيعة في أن عمر هو الذي حرّمها .

### الحديث الأول :

(حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا اسحق ثنا عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال كنا نمتنع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضى الله عنهم حتى نهانا عمر رضى الله عنه أخيراً يعنى النساء ) (١) .

### الحديث الثانى :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد ثنا حماد عن عاصم عن أبي نضرة عن جابر قال متعتان كانتا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فنهانا عنهما عمر رضى الله تعالى عنه فانتبهنا . ) (٢)

### الحديث الثالث :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا يونس ثنا حماد يعنى ابن سلفة عن علي بن زيد وعاصم الأحول عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله قال قمنا متعتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والحج والنساء فنهانا عمر عنهما فانتبهنا . ) (٣)

(١) مستد ابن حنبل - أحاديث جابر بن عبد الله - الجزء الثالث - ص ٣٠٤

(٢) مستد ابن حنبل - أحاديث جابر بن عبد الله - الجزء الثالث - ص ٣٢٤

(٣) مستد ابن حنبل - أحاديث جابر بن عبد الله - الجزء الثالث - ص ٣٥٦

## الحديث الرابع :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا حماد أنا علي بن زيد وعاصم الأحول عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله قال تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتعين الحج والنساء وقد قال حماد أيضاً تمتع الحج و تمتع النساء فلما كان عمر نهانا عنهما فانتبهنا ) (١)

## الحديث الخامس :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج قال عطاء حين قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجنّاه في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا له المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر حتى إذا كان في آخر خلافة عمر رضى الله عنه ) (٢)

خامساً : أحاديث سيرة بن معبد : وهي عشرة أحاديث تفيد نهى الرسول عن زواج المتعة بعد ترخيص بها ، وهي أحاديث تؤيد قول السنة ، خاصة ماورد في بعضها بانه تحريم (الى يوم القيامة) وقد سبق أن ورد حديث سيرة عن ابيه في أكثر من مرجع سابق أضها صحيح مسلم ، لكن الملاحظ هنا أن الأحاديث الواردة هنا في مسند ابن حنبل تشير أكثر من إشكالية كما سيرد في التعليق انوارد في نهاية هذه الأحاديث .

(١) مسند ابن حنبل . أحاديث جابر بن عبد الله . الجزء الثالث . ص ٣٦٣

(٢) مسند ابن حنبل . أحاديث جابر بن عبد الله . الجزء الثالث . ص ٢٨٠

## الحديث الأول :

(حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا  
معمر عن الزهري عن ربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم الفتح) (١)

## الحديث الثاني :

(حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد ثنا أبي ثنا  
إسماعيل بن أمية عن الزهري قال تذاكرنا عند عمر بن عبد  
العزيز المتعة متعة النساء فقال ربيع ابن سبرة سمعت أبي  
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة  
الوداع ينهى عن نكاح المتعة) (٢)

## الحديث الثالث :

( حدثنا يعقوب ثنا عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن  
أبيه عن جده أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن نصلى فى أعطان الأبل ورخص أن نصلى فى مراعى الغنم  
ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ) (٣)

## الحديث الرابع :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر  
عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبى صلى الله  
عليه وسلم حرم متعة النساء ) (٤)

(١) مسند ابن حنبل . أحاديث سيرة بن سعد . الجزء الثالث . ص ٤٠٤

(٢) مسند ابن حنبل . أحاديث سيرة بن سعد . الجزء الثالث . ص ٤٠٤

(٣) مسند ابن حنبل . أحاديث سيرة بن سعد . الجزء الثالث . ص ٤٠٤

(٤) مسند ابن حنبل . أحاديث سيرة بن سعد . الجزء الثالث . ص ٤٠٤

### الحديث الخامس :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر أخبرني عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في حجة الوداع حتى إذا كنا بعسفان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العمرة قد دخلت في الحج فقال له سراقه بن مالك أو مالك بن سراقه ( شك عبد العزيز ) : أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ، علمنا تعليم قوم كأنما ولدوا اليوم ، عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ قال لا بل للأبد ، فلما قدمنا مكة طفنا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم أمرنا بتمعة النساء فرجعنا إليه فقلنا يا رسول الله إنهن قد آيين إلا إلى أجل مسمى قال فافعلوا قال فخرجت أنا وصاحب لي على برد وعليه برد فدخلنا على امرأة فعرضنا عليها أنفسنا فجعلت تنظر إلى برد صاحبي فتراه أجود من بردى وتنظر لي فتراني أشب منه فتألت برد مكان برد ، واختارتني تزوجتها عشرا يبردى فبت معها تلك الليلة فلما أصبحت غدوت إلى المسجد فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عني المنبر يخطب يقول من كان منكم تزوج امرأة إلى جل فليعطها ماسى لها ولا يسترجع مما أعطها شيئا ليفارقها فإن الله تعالى قد حرّمها عليكم إلى يوم القيامة ) (١)

### الحديث السادس :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا . هب قال ثنا

عمارة بن غزبة الأنصاري قال ثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فأتينا خمس عشرة من بين ليلة ويوم قال قال فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة قال وخرجت أنا وابن عم لي في أسفل مكة أو قال في أعلى مكة فلقينا فتاة من بني عامر بن صعصعة البكرة العنطنطة ، قال وأنا قريب من الدمامة وعلى برد جديد غض وعلى ابن عمي برد خلق ، قال فقلنا لها هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت وهل يصلح ذلك قال قلنا نعم قال فجعلت تنظر إلى ابن عمي فقلت لها إن بردى هذا جديد غض وبرد ابن عمي هذا خلق مع ، قالت برد ابن عمك هذا لا بأس به ، قال فاستمتع منها ، فلم نخرج من مكة حتى حرما رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١)

الحديث السابع :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت عبد رب بن سعيد يحدث عن عبيد عن ابن محمد بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه يقال له السبري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرهم بالمتعة قال فخطبت أنا ورجل امرأة قال فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث فإذا هو يحرمها أشد التحريم ويقول فيها أشد القول وينهى عنها أشد النهي (١٢)

(١١) مستد ابن حنبل - أحاديث سيرة بن معبد - المجلد الثالث ص ٤٠٤

(١٢) مستد ابن حنبل - أحاديث سيرة بن معبد - المجلد الثالث ص ٤٠٤

### الحديث الثامن :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يونس ثنا ليث يعني ابن سعد قال حدثني الربيع بن سبرة عن أبيه سيرة الجهنى أنه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المتعة قال فانطلقت أنا ورجل هو أكبر منى منا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فلقينا فتاة من بنى عامر كأنها بكرة عطاء فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تبذلان قال كل واحد منا ردائى قال وكان رداء صاحبه أجود من ردائى وكنت أشب منه قال فجعلت تنظر إلى رداء صاحبه ثم قالت أنت ورداؤك تكفينى قال فأقمت معها ثلاثا قال ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده من النساء التى تمتع بهن شئ فليخل سبيلها قال ففارتها ) (١) .

### الحديث التاسع :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حفيان بن عبيدة عن الزهرى عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة ) (٢) .

### الحديث العاشر :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا عبد العزيز قال أخبرنى الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه قال خرجنا مع

(١) مسند ابن خنبل . أحاديث سيرة بن معبد . المجلد الثالث . ص ٤٠٥ .

(٢) مسند ابن خنبل . أحاديث سيرة بن معبد . المجلد الثالث . ص ٤٠٥ .



رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضينا عمرتنا قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم استمتعوا من هذه النساء قال والاستمتاع عندنا يوم التزويج قال فعرضنا ذلك على النساء فأبين إلا أن يضرب بيننا وبينهن أجلا قال فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا فانطلقت أنا وابن عم لى ومعه بردة ومعى بردة ويردته أجود من بردتى وأنا أشب منه فأتينا امرأة فعرضنا ذلك عليها فأعجبتها شأبى وأعجبها برد ابن عمى فقالت برد كبرد قال فتزوجتها فكان الأجل بينى وبينها عشرا قال فبت عندها تلك الليلة ثم أصبحت غاديا إالى المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اليا ب والحجر يخطب الناس يقول ألا أبها الناس قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من هذه النساء ألا وإن الله تبارك وتعالى قد حرم ذلك إالى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا (١)

### تعليق : (أ) الاختلاف فى الرواية :

الأحاديث جميعا مصدرها واحد وهو سيرة بن معبد الجهنى ، وموضوعها واحد وهو المتعة ، وقصتها واحدة وهى الاستمتاع (بنشأة كأنها بكرة عيطاء ) فى مكة ، ورغم ذلك فقد حفلت الروايات السابقة باختلافات ليست هيئة نوردها فيما بلى :

١ . الحديث الأول والحديث السادس (الذي أن يرويان النصة)

(١) سند ابن حنبل . أحاديث سيرة بن معبد . المجلد الثالث . ص ٤٠٥ .

يذكر أن محرم الرسول للمتعة كان يوم الفتح ، بينما في الحديث الثاني والحديثين ( الخامس والعاشر ) اللذين يرويان نفس القصة ، أن محرم الرسول كان في حجة الوداع .

٢ . الحديثان الخامس والعاشر يذكران أن سيرة قضى مع زوجته بالمتعة ليلة واحدة بينما يذكر الحديثان السابع والثامن أنه قضى معها ثلاث ليال ..

٣ . الأحاديث الخامس والسابع والثامن والعاشر تذكر أن برد سيرة كان قديماً خلق وبرد صديقه كان أجود ، وأن سيرة هو الذي استمتع لشبابه ، بينما انفرد الحديث السادس برواية عكسية تذكر أن البرد الجيد هو الخاص بسيرة ، والبرد الخلق خاص بابن عمه ، وأن الذي استمتع هو ابن عمه ، بينما لم يستمتع سيرة لدمامته .

(ب) لا أخفى على القارئ أن حوار سيرة وصديقه مع المرأة الشابة الفتية طيلة القوام والعنتق يشير الدهشة والتعجب ، فالقصة تروى أن سيرة وصديقه سألا المرأة التي لا يعرفانها أن يستمتع أحدهما بها ، وأن المرأة لم تفزع أو تنزعج أو ترفض أو تتعجب ، وغاية ما فعلته أن سألت في إحدى الروايات وهل يصح هذا فلما أجابا بنعم استجابت المرأة ، وفي رواية أخرى أنها بدأت في الاختبار بينهما بمجرد أن عرضا عليها الأمر ، وفي رواية ثالثة أنها سألت عما سيعطونها في المقابل فلما عرضا برديهما بدأ الاختبار ، وفي رواية رابعة أنها اشترطت أن تكون المتعة لأجل ، وليعذرني

القارئ إن صارحته بأن وجدائى لم يقبل السؤال وأسلوبه ولا الجواب وأسلوبه ، فالسائلان صحابييان ، والمسئلة فتاة تعيش فى مكة بعد ظهور الإسلام بعشرين عاماً أو أكثر . ولست أظن وبعض الظن إثم أن مثل هذا الحوار يمكن أن يدور فى زماننا المعاصر دون سابق معرفة وبدون أن ينتهى الأمر إلى أخذ مراكز الشرطة ، وعماذ الله أن يكون فيما أذكره نقده للصحابة أو للمجتمع المكي ، وإنما لا يزيد الأمر عن تساؤل خطر لى وأنا أقرأ الرواية وأتأمل ماورد فيها ، وربما كان الخطأ ناتجاً عن سوء فى الفهم أو خطأ فى الاستيعاب وجل من لا يسيو ، ولعل القارئ يشاركنى فيما أدعو إليه من ضرورة تقييم نصوص السنة على أساس المتن وليس على أساس السند وحده ..

سادساً : أحاديث سلمة بن الأكوع :

ثلاثة أحاديث اثنان منهما يذكران أن منادى رسول الله أذن بالمتعة دون أن يرد فى الحديثين ذكر للنهى بينما يذكر الحديث الثالث ترخيص الرسول بالمتعة عام أو طاس ثلاثة أيام ثم نهيها الحديث الأول :

( حدثنا عبد الله حدثنى أبى عبد الرزاق قال ثنا ابن جريج قال أخبرنى عمرو بن دينار عن حمن بن محمد بن على عن جابر بن عبد الله وسلمه بن الأكوع رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهما قالا كن فى غزاة نجما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول استمتعوا ( ١ )

### الحديث الثاني :

( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر قال ثنا  
شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت الحسن بن محمد يحدث  
عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالاً خرج علينا  
منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأدى أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد أذن لكم فاستمتعوا يعني متعة  
النساء ) . ( ٢ )

### الحديث الثالث :

حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يونس بن محمد قال ثنا  
عبد الواحد بن زياد قال ثنا أبو عيسى عن إياس بن سلمة  
بن الأكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها ( ٣ )  
سابعاً : حديث عمران بن حصين :

وهو من أهم أسانيد الشيعة لحديثه عن آية المتعة وأنها  
لم تتسخ وتأكيده أن الرسول لم ينه عن المتعة حتى مات ،  
ونص الحديث ( حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يحيى ثنا  
عمران القصير ثنا أبو رجاء عن عمران بن حصين قال نزلت  
آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول

( ١ ) مستدرك ابن خبيل . أحاديث سلمة بن الأكوع . الجزء الرابع - ص ٤٧

( ٢ ) مستدرك ابن خبيل . أحاديث سلمة بن الأكوع . الجزء الرابع - ص ٥١

( ٣ ) مستدرك ابن خبيل . أحاديث سلمة بن الأكوع . الجزء الرابع - ص ٥٥

الله صلى الله عليه وسلم فلم تنزل آية تنسخها ولم ينه عنها  
النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات (١)

المرجع العاشر : جامع البيان في تفسير القرآن

للإمام أبي جعفر محمد بن حرير الطبري (٢)

( القول في تأويل قوله " فما استمتعتم به منهن فآتوهن  
أجورهن فريضة " اختلف أهل التأويل في تأويل قوله فما  
استمتعتم به منهن فقال بعضهم معناه فما نكحتم منهن  
فجامعتوهن يعنى من النساء فآتوهن أجورهن فريضة يعنى  
صدقاتهن فريضة معلومة ذكر من قال ذلك حدثني المشنى قال  
ثنا عبد الله بن صالح قال ثنى معاوية بن صالح عن على بن  
أبى طلحة عن ابن عباس قوله فما استمتعتم به منهن فآتوهن  
أجورهن فريضة يقول إذا تزوج الرجل منكم المرأة ثم نكحها  
مرة واحدة فقد وجب صداقها كله والاستمتاع هو النكاح وهو  
قوله وآتوا النساء صدقاتهن نحلة حدثنا الحسن بن يحيى قال  
أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الحسن بن صالح قال فما  
استمتعتم به منهن قال هو النكاح حدثني المشنى قال ثنا أبو  
حذيفة قال ثنا شبل عن ابن أبى نعيم عن مجاهد فما  
استمتعتم به منهن النكاح حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال  
ثنى حجاج عن ابن جريج عن مجاهد قوله فما استمتعتم به  
منهن قال النكاح أراد حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال  
قال ابن زيد في قوله فما استمتعتم به منهن فآتوهن

(١) مسند أبي حنبل - الجزء الرابع - أحاديث عمران بن حصين - ص ٤٣٦

(٢) النسخة التي أعطيناها طبع في الطبعة الأولى من طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان - المجلد الرابع - الجزء الثاني - ص ٩٩

أجورهن فريضة الآية قال هذا النكاح وما في القرآن إلا نكاح  
إذا أخذتها واستمتعت بها نأعطها أجرها الصداق فإن وضعت  
لك منه شيئاً فهو لك سائغ فرض الله عليها العدة وفرض لها  
الميراث قال والاستمتاع هو النكاح هنا إذا دخل بها ، وقال  
آخرون بل معنى ذلك فما تمتعت به منهن بأجر تمتع اللذة  
لابتنكاح مطلق على وجه النكاح الذي يكون بولي وشهود  
ومهر ذكر من قال ذلك حدثنا محمد بن الحسين قال ثنا أحمد  
بن مفضل قال ثنا أسباط عن السدي فما استمتعت به منهن  
إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم  
فيما تراضيتن به من بعد الفريضة فهذه المتعة الرجل ينكح  
المرأة بشرط إلى أجل مسمى ويشهد شاهدين وينكح بإذن  
وليها وإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل وهي مندوبة  
وعليها أن تستبرئ ما في رحمها وليس بينهما ميراث وليس  
يرث واحد منهما صاحبه حدثني محمد بن عمر وقال ثنا أبو  
عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد فما  
استمتعت به منهن قال يعني نكاح المتعة حدثنا أبو كريب  
قال ثنا يحيى بن عيسى قال ثنا نصير بن أبي الأشعث قال  
ثنا جيب بن أبي ثابت عن أبيه قال أعطاني ابن عباس  
صحفاً فقال هذا على قراءة أبي قال أبو بكر قال يحيى  
ن رأيت المصحف عند نصير فيه فما استمتعت به منهن إلى  
جل مسمى حدثنا حميد بن مسعدة قال ثنا بشر بن المفضل  
قال ثنا داود عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن متعة  
لنساء قال أما تقرأ سورة النساء قال قلت بلى قال فما تقرأ

فيها فما استمعتم به منهم إلى أجل مسمى قلت لا لو  
قرأتها هكذا ما سألتك قال فإنها كذا حدثنا ابن المنثى قال  
ثنى عبد الأعلى قال ثنى داود عن أبي نضرة قال سألت ابن  
عباس عن المتعة فذكر نحوه حدثنا ابن المنثى قال ثنا محمد  
بن جعفر قال ثنا شعبة عن أبي سلمة عن أبي نضرة قال  
قرأت هذه الآية على ابن عباس فما استمعتم به منهم قال  
ابن عباس إلى أجل مسمى قال قلت ما أقرؤها كذلك قال  
والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات حدثنا ابن المنثى قال ثنا  
أبو داود قال ثنا شعبة عن أبي اسحق عن عمير أن ابن  
عباس قرأ فما استمعتم به منهم إلى أجل مسمى حدثنا ابن  
المنثى قال ثنا ابن أبي عدي عن شعبة وثنا خلاد بن أسلم  
قال أخبرنا النضر قال أخبرنا شعبة عن أبي اسحق عن ابن  
عباس بنحوه حدثنا ابن بشار قال ثنا عبد الأعلى قال ثنا  
سعيد عن قتادة قال في قراءة أبي بن كعب فما استمعتم به  
منهم إلى أجل مسمى حدثنا محمد بن المنثى قال ثنا محمد  
بن جعفر قال ثنا شعبة عن الحكم قال سألت عن هذه الآية و  
المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيانكم إلى هذا الموضع  
فما استمعتم به منهم أمسوخة هي قال لا قال الحكم وقال  
على رضى الله عنه لولا أن عمر رضى الله عنه نهى عن  
المتعة ما زنى إلا شقى حدثنى المنثى قال ثنا أبو نعيم قال  
ثنا عيسى بن عمر القارئ الأسدي عن عمرو بن مرة أنه سمع  
سعيد بن جبير يقرأ فما استمعتم به منهم إلى أجل مسمى  
فأتوهن أجورهن \* قال أبو جعفر وأولى التأويلين في ذلك

بالصواب تأويل من تأوله فما نكحتموه منهم فجاءهموه  
فأتوهن أجودهن لقيام الحجة بتحريم الله متعة النساء على  
غير وجه النكاح الصحيح أو الملك الصحيح على لسان رسوله  
صلى الله عليه وسلم حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن عبد  
العزیز بن عمر ابن عبد العزيز قال ثنى الربيع بن سبرة  
الجهني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استمتعوا  
من هذه النساء والاستمتاع عندنا يومئذ التزويج ( وقد دللنا  
على أن المتعة على غير النكاح الصحيح حرام في غير هذا  
الموضع من كتبنا بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع وأما  
ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءةتهما فما  
استمتع به منهن إلى أجل مسمى فقراءة بخلاف ما جاءت به  
مصاحف المسلمين وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى  
شيئاً لم يأت به الحبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه ) ...

المراجع الحادي عشر : بعض ما جاء في كتاب  
( فتح الباري ) لابن حجر العسقلاني (١١)

(١) قوله باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح  
المتعة أخيراً (٢) . (٢) . بمعنى تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى  
وقعت الفرقة وقوله في الترجمة أخيراً يفهم منه أنه كان  
مباحاً وإن النهي عنه وقع في آخر الأمر ..

(١) وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روى  
في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن  
ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان  
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة

(١) النسخة التي لدينا عليها في التتبع من طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - من ص ١٢٨ - ١٢٦ .

(٢) روت في صحيح البخاري (أخرى) والمضى واحد .



عن أبيه وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح ١ هـ فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خبير ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم أوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وفي عليه حنين لأنها وقعت في رواية قد نبهت عليها قبل فإما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمداً لخطأ رواتها أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة ..

- ( وأيضاً فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وإنما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالاً وسبب تحليله ماتقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كنا نغزوا وليس لنا شيء ثم قال فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عثمة البر بلفظ إنما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة وخبير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقديم إذن فيها ثم لما عادوا إلى سفره بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيداً بثلاثة أيام فقط دفعاً للحاجة

ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سيأتى من رواية مسلمة  
هكذا يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهى بعد الإذن وأما  
حجة الوداع فالذى يظهر أنه وقع فيها النهى مجرداً إن ثبت  
تغير فى ذلك لأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع  
عليهم فلم يكونوا فى شدة ولا طول عزية وإلا فمخرج حديث  
سيرة راوية هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه  
من تعيينها والحديث واحد فى قصة واحدة فتعين الترجيح  
الطريق التى أخرجها مسلم مصرحة بأنها فى زمن الفتح  
رجح فتعين المصير إليها والله أعلم ) ..

(- قال ابن بطال روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس  
إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وأجازة المتعة  
عنه أصح وهو مذهب الشيعة ) ..

(- وجزم جماعة من الأئمة بتقرد ابن عباس بإباحتها. فهى  
من المسئلة المشهورة وهى ندرة المخالف ولكن قال ابن عبد  
الامير أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم  
تفق فقهاء الأمصار على تحريمها وقال ابن حزم ثبت على  
إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود  
ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية ابن  
خلف وجابر وعمرو بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة  
ندرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر إلى  
قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طاوس وسعيد بن  
جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة ) ..

## المرجع - الثاني عشر

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١)

( خطب ابن الزبير بمكة على المنبر وابن عباس جالس مع الناس تحت المنبر فقال إن ههنا رجلاً قد أعمى الله قلبه كما أعمى بصره يزعم أن متعة النساء حلال من الله ورسوله ، وفتى في القملة والنملة ، وقد احتمل بيت مال البصرة بالأمس وترك المسلمين بها يرتضخون النوى ، وكيف ألومه في ذلك وقد قاتل أم المؤمنين وحواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله (٢) ومن واه بيده (٣) فقال ابن عباس لقائده سعد بن جبير بن هشام مولى بنى أسد بن خزيمة ، استقبل بنى وجه ابن الزبير وارفع من صدري ، وكان ابن عباس قد كف بصره ، فاستقبل به قائده وجه ابن الزبير وأقام قامته ، فحسر عن ذراعيه ثم قال يا ابن الزبير

قد أنصف القارة من رامها \* إنا إذا ما فنة تلقاها  
نرد أولافها على آخرها \* حتى تصير حرضا دعواها  
يا ابن الزبير أما العمى فإن الله تعالى يقول فإنها لاتعمى  
الابصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور ، وأما فتباي في  
القملة والنملة فإن فيها حكيم لاتعلمها أنت ولا أصحابك ،  
وأما حلى المال فإنه كان مالا جيئناه فأعطينا كل ذي حق

(١) النسخة التي اعتمدنا عليها هي النسخة من طبعة دار الرشد الحديثة - المجلد الرابع - ص ٤٨٩ - ٤٩٠ .  
واقعة وأودة بأكثر من رواية في نسخة الفريد لابن عبد ربه ومرجع آخر .

(٢) يهضد طلحة بن عبد الله ( انزلت )

(٣) يهضد الزبير بن العوام ( المرحه )

حقه وبقيت بقية هي دون حقنا في كتاب الله فأخذناها  
 حقنا ، وأما النعمة فسل أمك أسماء إذا نزلت عن بردى  
 بوسجة ، وأما قتالنا أم المؤمنين فبنا سميت أم المؤمنين لابل  
 لأبائيك فانطلق أبوك وخالك إلى حجاب مده الله عليها  
 بهتكاه عنها ثم اتخذها فتنة يقاتلان دونها وصانا حلالتهما  
 في بيوتهما فما أنصفا الله ولا محمدا من أنفسهما أن أبرزنا  
 روجة نبيه وصانا حلالتهما وأما قتالنا إياكم فإنا لقيناكم زحفا  
 بأن كنا كفارا فقد كفرتم بفراركم منا وإن كنا مؤمنين فقد  
 كفرتم بقتالكم إيانا وأبى الله لولا مكان صفة فيكم ومكان  
 خديجة فبنا لما تركت لبنى أسد بن عبد العزى عظما إلا  
 كسرتة ، فلما عاد ابن الزبير إلى أمه سألها عن بردى  
 عوسجة ، فقالت ألم أنهك عن ابن عباس وعن بنى هاشم  
 فقال بلى وعصبتك فقالت يا بنى احذر هذا الاعشى الذي ما  
 أطاقتة الانس والجن واعلم أن عنده فضائح قرش ومغازيها  
 بأسرها فإياك وإياه آخر الدهر).



الْفصل الثالث

زواج المتعة والنص القرآنى



يقول السنة : انتهى حوارنا السابق على وعد منكم  
الدليل القرآني على حل المتعة ، ونصدقكم القول أننا على  
حر من الجمر في انتظار هذا الدليل ولو أتيتم به لسلتنا  
كم بالحجة ، واعترفنا معكم بالبرهان ، فهاتوا دينكم  
رحمكم الله ..

فيرد الشيعة : تعودنا معكم أن نستند إلى مراجعكم ،  
ما نظن أن تفسير الطبري أو تفسير الرازي أو تفسير  
لسيوطي محل اتهام منكم ، وقد ورد فيها وفي غيرها أن  
سيد الله بن مسعود ( وهو من هو ) وعبد الله بن عباس  
وهو حبر الأمة وترجمان القرآن ( وأبي بن كعب ( وهو  
شهر كتاب الوحي ) كانوا يزعمون أن آية ( فما استمتعتم به  
منهن فاتوهن أجورهن فريضة ) - سورة النساء ٢٤ - نزلت  
في المتعة ، وجميعهم كان يقرأها قراءة مختلفة نصها ( فما  
استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن فريضة )  
إضافة ( إلى أجل مسمى ) ، ويتسمون أنها هكنا نزلت ،  
على هذا تابعهم . في ذات المراجع . تابعون أجلاء مثل  
مجاهد وقتادة وسعيد بن المسيب وغيرهم كثير ، وبعض  
لفضلاء منكم ينكرون التواتر في مثل هذه القراءات ، وهي  
متعددة لكونها لم تثبت في مصحف عثمان ، لكنهم يأخذون  
بها كقراءة ( تفسيرية ) للنص ، لكونها ثابتة على لسان  
كبار الصحابة ، ومن أمثلة ذلك قراءة السيدة عائشة لآية  
( والصلاة الوسطى ) حيث تذكر ( والصلاة الوسطى صلاة  
العصر ) وتنسب أنها هكنا نزلت ، فيكتفي العلماء بما ورد



فى مصحف عثمان ( والصلاة الوسطى ) ويعتبرون القول بأنها صلاة العصر ( قراءة تفسيرية ) . والأمثلة كثيرة ، ولكتنا نقبل فى هذه الآية بهذا القول ونسلم معكم بأن إضافة أبى بن كعب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود تفسير نص الاستمتاع بأنه ( إلى أجل مسمى ) أى أنه زواج متعة ، ومرة أخرى نوجز قولنا حتى لا تكابروا فى الحق ..

- آية ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ) نزلت فى المتعة بقول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبى بن كعب وبعض كبار التابعين .

- يقرؤها عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأبى ابن كعب بإضافة ( إلى أجل مسمى ) بعد ( فما استمتعتم به منهن ) ، ويؤكدون أنها هكذا نزلت . والقبول بعبارة ( إلى أجل مسمى ) نصاً أو تفسيراً يقطع بتزول الآية فى المتعة ، فالخلاف بيتا أنكم ترون أن الزواج كله دائم ، ونرى نحن أن زواج المتعة ( إلى أجل مسمى ) .

- نقبل بما أجمعت عليه الأمة فى مصحف عثمان ، وتأخذ بقراءة ابن مسعود وابن عباس وأبى بن كعب كقراءة تفسيرية للنص ..

- نخلص من ذلك إلى أن الآية بالإضافة أو بدونها نزلت فى المتعة ، وعليه يصبح زواج المتعة ثابتاً بالنص القرآنى ، وقد اختلفنا فى نصوص السنة والسنة ظنية ، فأتينا لكم بالنص القرآنى ، والقرآن قطعى ، فأين تذهبون ..

فيرد السنة : تسألون إلى أين نذهب ، نقول لكم : سنذهب إلى صحيح العقيدة وسليم الدين وثابت النص ونلقمكم أحجار المنطق واحدة فواحدة ..

فيرد الشيعة : إذن هاتوها يرحمكم الله ، فقط اسمحوا لنا أن نردها عليكم ونلقمكم ردها واحدة فواحدة ..

فيرد السنة : هو ذلك إن استطعتم .. بيد أننا لانكتسبكم مشاعرنا حول حواركم هذا فقد قرأنا ما قرأتم ، لكننا قرأناه كاملاً ، بينما قرأتم أنتم سطراً وأخفيتم سطراً فالطبري والرازي والسيرطي ونضيف إليهم الزمخشري والشعلبي وابن حبان والنيسابوري والقرطبي وغيرهم ذكروا ما ذكرتم ، لكنهم ذكروه كراي ، ودحضوه بالرأي الآخر ، ولم يسلم واحد منهم بحجتكم ولم يأخذ واحد منهم برأيكم ، والمعاوية العالم الفقيه الفاضل ، يقرأ بقلب خاشع ، وضمير مؤمن ، أما الخارج عن الجماعة ، الباحث عن سبيل للخروج على الإجماع فإنه يقرأ بعين اللائط للشذوذ ، الباحث عن المثالب المقبل على الخلاف وكأنه هدف حياته ، ومبرر دعواته معذرة لهذا الانطباع الأول ، فلر كتماننا عنكم نكون قد قصرنا في الرد الذي سوف يكون مفجعاً إن شاء الله ، ونصوص كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. إن ماورد في التفسير السابقة ، ونعسب أنه إسرائيليّات تسللت إلى ثنية الدين اتّهم هو الذي أعطاكم الفرصة للمكابرة في الحق ، ووضع الذي يرد عليكم في موقف الحائر في البداية ، فهو ان أهمل ما جئتم به ورماه بما

هو أهل له ، زدتم تمسكاً به ، واتهمتم محاوركم بالهروب من  
الساحة والعجز عن الرد ، وهو إن سلم به اتخذتم تسليمه  
تكأة للدفاع عن فكركم المريض ، ولسوف نسلم معكم في  
البداية برأى من ذكرتم في تفسير الآية ، وهو في تقديرنا  
رأى لا أقل ولا أكثر ، يرد عليه محكم التنزيل فيجعله  
كعصف مأكول ..

إن الآية التي ذكرتم ، بالإضافة التفسيرية أو بدونها  
منسوخة بالآية ٣٠ من سورة المعارج ونصها ( والذين هم  
لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم  
غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ..  
المتنع بها هنا ليست زوجة لأنها لا عدة لها ولا طلاق ولا  
نفقة ولا إرث وهي ليست مملوكة ..

إذن فهي لا تدخل ضمن (أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) ..  
إذن فهي تدخل ضمن قوله تعالى ( فمن ابتغى وراء ذلك  
فأولئك هم العادون ) ..

وقد ورد نفس النص ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت  
أيمانهم ) في سورة "المؤمنون" ٦٠ ، وهو أيضاً نص قاسخ  
للنص الذي تعمدون عليه ولنفس الأسباب ..  
هذه هي الحجة الأولى .. أيها العادون ..

ليرد الشبهة : لن ندخل معكم في تفاصيل حول  
المتزوجة بالمتعة وهل هي زوجة أم لا ، فالحوار بيننا سيطول،

الرد على هذا كله سوف يأتي إن شاء الله في موقعه من الحوار ، لكننا نسألکم وأنتم فقهاء ..

هل ينسخ النص المتقدم زماناً ، النص المتأخر زماناً ..

هل إذا نزلت آية في زمن معين ، ثم نزلت بعدها بزمان لتويل آية أخرى .. هل تنسخ الأولى الثانية ؟

بديهى أن العكس هو الصحيح ..

فالتأخر زماناً هو الذى ينسخ المتقدم زماناً ..

إذا سلمتم بهذا ونظن أنه لا مفر ، فالرد عليكم يصبح من يسر ما يكون .. الآية التى نستند إليها ( فما استمتعتم به منهن .. ) من أواخر ما نزل من سورة النساء فى المدينة ..

والآيات التى تستندون إليها فى سورتي ( المؤمنون ) ، ( المعارج ) من الآيات المتقدمة زماناً فى مكة ..

والكى المتقدم زماناً لا ينسخ المتأخر زماناً ..

وعليه فالآيتان اللتان تستندون إليهما لاتنسخان الآية التى تستند إليها .. هذه واحدة ..

أما الثانية فهى عسيرة عليكم ، مردودة إليكم ، لأننا إذا سلمنا معكم بالنسخ فى هذه الآيات ، نصل إلى نتيجة لكسبة لما أردتم تماماً ، وهى أن الآية التى نستند إليها هى التى تنسخ الآيتين اللتين تستندون إليهما ..

مارأيكم أيها المدعون بالنسخ ..

فيرد السنة : كعادتكم معنا دائماً .. تقرأون سطراً وتنسون سطراً وتقفزون كالفرودة فوق ما ينقض حجتكم وينسف منطقكم ..

كيف تقفزون هكذا خفافاً فرحين فوق ما ذكرناه من أن المستعة ليست بزوجة لأنه لا عدة لها ولا طلاق ولا نفقة ولا إرث .. إذن هاكم الحجة الثانية ..

ألم يأتكم قول الله تعالى في محكم كتابة ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة ) . الطلاق (١) . ألا تنسخ آية الطلاق هذه زواجكم المسخ ، حيث لا طلاق فيه ولا عدة ..

والم يأتكم قول الله تعالى في كتابه الكريم ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم .. ) ..

ألا تنسخ آية الميراث هذه زواجكم المشبوه ، حيث لا ميراث ..

لقد تشدقتم كثيراً بحديث زواج المتعة ، ولم يخجل واحد منكم وهو يشدق بلفظ الزواج ، متجاهلاً ومتناسياً أن الزواج صنو للطلاق وصنو للعدة وصنو للميراث ..

تقولون إنه زواج .. حسناً .. أكملوا العبارة يرحمكم الله

قولوا إنه زواج بغير طلاق ..

قولوا إنه زواج بغير عدة ..

قبلوا إنه زواج بغير ميراث ..

قولوا إنه زواج يتحدى ( ونستغفر الله لكم ) آية الطلاق  
ذكرناها ..

قولوا إنه زواج يتحدى ( ونستغفر الله لكم ) آية  
إرث التي ذكرناها ..

قولوها ولا تخشوا في الفجور لومة لائم ..

قولوها ونحن نردد على مسامعكم قوله الحق حتى  
يهرىبوا منها :

زواجكم ( بل لا أدق فعالمكم ) ، منسوخة بآيتي الطلاق  
لموارث ..

فيرد الشيعة : حسناً .. فهنا من حديثكم أن الزواج  
أته يقتضى الطلاق ..

وأن الزواج بذاته يقتضى التوارث ..

وأن الزواج بذاته يقتضى العدة ..

أما أن الزواج بذاته يقتضى الطلاق ، فالقصد منه كما  
يهم أن زواج المتعة ، الذي ينتهي بانتهاء الأجل دون طلاق ،  
يسى زواجاً لافتقاده ركناً من أركان الزواج وهو الطلاق أو  
مكانيته ..

من قال لكم هذا ؟

ألم يقرأ واحد منكم في كتب الفقه ( السنن ) أن هناك

حالات من الزواج لاطلاق فيها ، ألم نذكر لكم فى حوارنا حول السنة أمثلة لهذه الحالات ، ألم يشفع لكم ذلك حتى تكررُوا السّؤال ، وحتى تتبعوه بسؤال مماثل حول آية ( الموارث ) ونسيتم ما ذكرناه من حالات من الزواج (الدائم) لاتوارث فيها ...

هل تريدون منا أن نعيد على مسامعكم الأمثلة ، التى تؤكد أن عدم وجود طلاق وعدم وجود ميراث لايعنى عدم وجود زواج ومعنى هذا أيها (العلماء) أن الزواج وحده ، ومن حيث هو ، غير مستلزم للتوارث ، وإنما لحقه هذا الحكم لدليل خاص ..

ومعنى هذا أن هناك حالات من الزواج لاطلاق فيها ولا ميراث وتظل زواجا .. ومنها المتعة ..

ومعنى هذا أيضاً أنه لاتعارض ولا تدافع ولا نسخ بين الآية التى ذكرناها وآية الموارث التى ذكرتم ..

...أرايتم كيف تركيب السهل من الأمر ، والصعب من القذف ، دون دليل شرعى يقف على قدمين ..

أرايتم كيف أن التكرار لم يعلمكم بعد أيها (الشطار) ...

وتبقى العدة ..

وليس ذنبنا أن قراءة النظرية الماركسية أو كتابات

المستشرقين أبصر كثيراً لديكم من قراءة كتب الفقه الشيعي ،  
التي هي أوثق ما تكون ارتباطاً بروح الإسلام وجوهره ونصرته ،  
ولو قرأتم فيها لعلمتم أن العدة إذا انقضت أجل المتعة حبستان  
وإن كانت ممن تحيض ولم تحض فخمسة وأربعون يوماً ولو  
مات عنها فهي أربعة أشهر وعشرة أيام . (١)

هذا عن حجتكم الثانية ، وقد ألحقناها بالأولى فإذا  
لديكم بعد ..

فيرد السنة : لدينا الحجة القاصة ، ذلك لأن الحق  
يعوزه الدليل ، ولا تنقصه الحجة ، غير أن فيما ذكرتموه  
أياً لا يحق لنا أن نتجاوزه دون وقفة وتعليق ..

ألم تلاحظوا أنكم تتعلقون بالشاذ من الحالات لإثبات  
ما هو في رأيكم غير شاذ ، وأنكم مازلتكم على عادتكم في  
لسن الشارد وغير الوارد من الأمور لإثبات منطقكم السقيم  
غير المستقيم ..

هي ملاحظة شكلية على أية حال ، لكنها تدفع بنا إلى  
إل مالا بد من قوله ، وذكر مالا بد من ذكره ، فالتلاعب  
لأغراض عبث ، وأن يتم هذا التلاعب تحت مظلة الدين  
تثيف القيم فهي جريمة بكل المقاييس ، وإن سكنا عنها  
اركتاهم في الأثم ..

نتوكل على الله فنقول ..



**أولاً :** إن الرواية ( الشاذة ) تذكر زيادة ( إلى أجل مسمى ) وهي رواية على سبيل البيان والتفسير وأن يذكرها أو يراها صحابي أو تابعي فليس ذلك بحجة على أحد ، وهي لم تكن حجة على أحد أصلاً ، لأن أحداً منهم أو منا لا يجوز له أن يخرج على إجماع الأمة حول مصحف عثمان ، ولو اختلفنا حوله لهدمنا صرح الإسلام المتين ، لذا فالفصل بيتنا وبينكم هو النص الثابت القطعي ، والقول بالزيادة على مسئولية صاحبه ، إن صدق أو صدق النقل عنه والجدال حول الزيادة لا مبرر له ولا معنى ، لأننا لا نعترف به أصلاً .. هذه واحدة ..

**ثانياً :** حتى لو صدقنا رواية أنه كانت هناك زيادة ، فإن سقوط ( إلى أجل مسمى ) من المصحف يهدم مذهب الشيعة في متعة النساء .. لأن ارتفاع شيء بعد ما ثبت بجث كل آثاره ، والأجل في تقديرنا هو أجل العقد ، وهو إلى أن يشاء الله ، بينما الأجل في القراءة الشاذة هو أجل الاستمتاع ، فحتى لو انعقد عقد بهذا الفهم الشاذ فإنه هزل في موطن الجهد ، يبقى جده ، وينتهي هزله ، ويتعقد دائماً ..

**ثالثاً :** من أقوال الشيعة نأخذ الحجة ، ومن منطقهم نستلهم المنطق في هذه القضية ، فلز ثبت أن المتعة مورست في عهد أبي بكر ثم صدر عهد عمر وأن عمر هو الذي أبطلها وتابعه المسلمون ، فالحجة هنا للسنة وليست للشيعة فقد انعقد إجماع المسلمين جميعاً على بطلان المتعة هنا نحن نستند إلى الإجماع وهو ليس بالهين ، ونستند أيضاً إلى

حكمة الزواج التي تتسق مع هذا الإجماع ، وهي حكمة تساندها الديومة ، ويدفع إليها التراحم وتكوين الأسرة وليس الشهوة العارضة والجنس العارم ، ونحن نحسب في هذا أننا نتسق مع جوهر الدين ، وأتينا أمام إجماع صادف جوهر الدين ومحكم آياته وروح نصره ..

وابها : كأننا بالشبهة لم يقرأوا ما تلا الآية من آيات وأولها جازم قاصم لظهورهم ، مبطل لدشواهم ..

لقد ذكر الله في محكم آياته بعد الآية التي يستدل بها الشيعة علي حل زواج المتعة ما نصه ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ) ، وفي هذه الآية نص قطعي يحرم نكاح المتعة ، فلو كان ( فما استمتعتم به منهن ) في حل المتعة بكف من ير ( أى من شعير ) فكيف يكون قوله بعد هذه الآية ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات فما ملكت أيمانكم ) وهل يتصور عاقل أن يكون الإنسان عاجزا عن شراء كف بر ثم يشتري ويملك يمينه جارية ، ومجرد نزول آية ( ومن لم يستطع ) بعد ( فما استمتعتم ) يكفى في تحريم المتعة ، لأنها نقلت من لم يستطع أن ينكح المحصنة إلى ملك اليمين ولم يذكر ما هو أقدر عليه من ملك اليمين ، فلو كان التمتع بكف من ير جائزا لذكره الله سبحانه وتعالى ، ومعنى علم ذكره أن الشيعة تفترض أن آيات القرآن قد نسبت ( ونستغفر الله ) أو تجاهلت ( ونستغفره ثانيا ) ذكر ما كان ينبغي أن يتم به سياق الآيات ..

خامساً : هي دعوة منا لإخواننا من الشيعة أن نتفق على كلمة سواء ، وأن نجتمع معا على الحق الواضح الجلي في سباق الآيات الواردة في سورة النساء ، التي أوردت بوضوح لا لبس فيه أقسام النكاح المشروع في الإسلام ، وهو النكاح الدائم والزواج الدائم ونكاح الأمة المطلقة دون زواج ، أما الزواج الدائم بالحرّة أو الأمة فلا خلاف عليه ولا شبهة ، وأما نكاح الأمة فجوازه في حالتين الأولى هي ملك اليمين والثانية هي المحصنات من النساء (أي النساء التي لها أزواج) وتسبى في الحرب ، ووطء هاتيك النساء حلال بعد استيرائهن (أي التأكد من خلوهن من الحمل) وفقا للنص القرآني الوارد في الآية السابقة على الآية التي يحاول الشيعة الاستدلال بها على المتعة ، ونص الآية المشار إليها ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكك أيانكم كتاب الله عليكم ) (١)

وهكذا ينحصر النكاح المشروع في حالتين الأولى هي الزواج الدائم والثانية هي ملك اليمين ، وفي غيرهما لا نكاح ولا مشروعية ولا نص في المصحف المتفق عليه ولا إجماع ..

سادساً : كأننا بالشيعة لم يقرأوا محكم آيات الله ولم يظروا سمعهم قوله سبحانه وتعالى ( وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله ) (النور: ٣٣)

(١) يذكر الطبري في تفسيره ( جامع البيان لابن جرير الطبري ) المجلد الرابع - الجزء الخامس - ص ٣ - دار المعرفة - بيروت ( ما نصه ) عن أبي سعيد الخدري قال أصابنا نساء من بني لوطاس فبين أزواج فكرنا أن نلع عليهن ولعن أزواج نساءنا حتى سأل الله عليه وسلم فنزلت والمحصنات من النساء إلا ما ملكك أيانكم فاستحلنا فزوجهن .

ولو كان زواج المتعة شرعيا ومباحا بحفنة من بر ( كما  
يذكرون ) لما كان للآية موضع للذكر أو الفهم ، فكيف  
لا يجد البعض نكاحا يحجة العوز وأمامه باب زواج المتعة  
مفتوح على مصراعية ، يستحل المسلم به فرج المرأة بأقل ما  
يقدّر عليه أفقر الفقراء ..

وأخيراً معذرة يا إخواننا في الدين ، فوالله ما أردنا لكم  
سوى الهداية ، وما أردنا بكم سوى اجتماع الصف ، وما  
قصداً بعديتنا إلا بيان الحلال الذي هو بين ، والحرام الذي  
هو أبين ، لولا غشاة على العيون ، واستكبار في الحق ،  
وتعال عن صحيح الفهم وسليم الاعتقاد ...

فهرد الشيعة : هل خالص الشكر على مشاعركم  
النبيلة ونرجو أن تصحبكم هذه الشاعر إلى نهاية الحوار ،  
ولو كنا نعلم أن إنعامنا لكم في حججكم ، حجة بعد حجة ،  
سوف يدفعكم إلى هذا الغضب ، الذي ينتج عنه هذا المنطق  
المتهافت لأغضابكم من البداية ، وأنحناكم منذ أول معاودة ،  
وندخل في الموضوع ونرد فنقول :

أولاً : لنبدأ بما انتهيتم إليه ، فهو بمعناه وفحواه قد  
تكرر قبل ذلك أكثر من مرة ، ومنطقكم فيه ينطلق من  
المقابلة ( غير المنطقية في تصورك ) بين الآيات التي تربط  
الزواج الدائم بالمقدرة المالية (ومن لم يستطع منكم طولا ) ،  
(وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من  
فضله) وبين إمكانية زواج المتعة بالمهر اليسير (حفنة من بر )

وترتيبكم لمنطقكم على النحو التالي :

١ . آيات الزواج المذكورة تربط بينه وبين القدرة المالية .

٢ . الشيعة يعتبرون نكاح المتعة زواجا ويدعون أن مهره يمكن أن يكون أقل القليل وهو حفنة من بر .

٣ . ماورد في (١) يتناقض مع ماورد في (٢) وهو مايعنى أن نكاح المتعة ليس زواجا بأى معنى يرد في القرآن وأن آية ( ومن لم يستطع منكم طولا ) التى تلت آية المتعة تعنى أن الآية السابقة عليها تقصد الزواج الدائم الذى يتحقق فيه الطول ( أى الغنى ) ولا تقصد زواج المتعة الذى لا يحتاج إليه .

وما أسرارنا على هذا من منطلق الفقه السنى ذاته ، ففقهاء اليوم ( السنيون ) يضعون حدا أدنى للمهر للزواج الشرعى ( الدائم ) بقدر بحوالى خمسة وعشرين قرشا وهو فى تقديرنا ما يوازي الآن ثمن حفنة من بر ، هذه واحدة ، أما الثانية فهى ما تواتر فى كتب السنة عن تزويج الرسول لأحد فقراء المسلمين بخاتم من حديد وفى إحدى الروايات بآية من آيات القرآن ، إذن فمعنى الطول هنا ليس مقصودا به الحد الأدنى المقبول للمهر الشرعى ، وإنما يقصد به ما تطلبه بعض الأسر من مهر لا يبتتها ، أو بعض النساء من مهر لهن ، يفرق طاقة راغب الزواج وهو أمر كان قائما وما يزال ، وهو قائم فى الزواج الدائم بقدر ما هو قائم فى زواج المتعة ، وعليه فالمقابلة بين الطول ( الغنى ) وبين الحد الأدنى للمهر ليست

مقابلة صحبة ، والمفارقة بين الطول ( الغنى ) وبين الحفنة من البر ليست واردة ، لأنها لو كانت لأصابت منطق السنة بل أن تصيب منطق الشيعة .

ثانيها : الحديث عن الآراء ( الشاذة ) ووصفها بهذا وصف لا يلبق أولا بمقام كبار الصحابة ، كما أن الشذوذ حوى ضمن معانيه ندرة القائلين به ، وأما وقد عددنا أسماء كثيرين من كبار الصحابة ممن قطعوا بحل المتعة ورفضوا قول بتحريم الرسول لها والأمر الصادر من عمر بتحريمها .  
١ انتفى بيتنا شذوذ القلة العددية ، ونفى ما تتصورون  
٢ شذوذ الرأي والفهم غير المستقيم ، والرجوع في الحكم  
٣ إلى الرأي ونعته بالشذوذ أو بالصواب يكون للنص ، والبيئة  
٤ من ادعى كما يقولون ، ومن منطقتكم نرد عليكم ،  
٥ خطة أن يستقيم منطقتكم في كل حال ، ونحن أول من  
٦ بل معكم بالاحتكام إلى مصحف عثمان ، لكن ليس قبل  
٧ نذكركم بموقفكم من قضايا أخرى ترون فيها رأيا يخالف  
٨كم الآن ، وتحتجون فيها بحجج تناقض ما تسوقونه إلينا  
٩ هذه القضية ، وعودوا إلى كتب الفقه السني فيما يخص  
١٠ رية الزنا ..

ألستم القائلين فيها بقول عمر بأنه كانت هناك آية تخص  
م الزناة ، ونصها كما تذكر عشرات الكتب والمراجع هو  
الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ( والقائل بهذا  
عمر ، وهي آية لم يذكرها مصحف عثمان ، بيد أنكم لم  
تروا في مواجهتها ما تتفنون به الآن على مسامعنا ، من

أن ( ارتفاع شيء بعد ما ثبت يبحث كل آثاره ) وكانت لديكم الشجاعة لادعاء أنها نُسخَت نصاً وبقيت حكماً ، أى أنكم تجاوزتم القول بالتفسير للنص القرآنى إلى القول بالتنزيل لحكم شرعى دون أن يشفع لكم مصحف عثمان ، بل ووجد بعضكم الشجاعة للتغنى بنسخ السنة للقرآن ، رغم ما نعلمه وتعلمونه من ظنية السنة وقطعية النص القرآنى ، لكنه الهوى وتهاقت المنطق بل وتناقضة ..

عبد الله بن عباس هو حبر الأمة وبحر العلم وترجمان ( القرآن ) فإذا اختلف معكم وتناقض قوله مع هواكم ، أصبح شاذ الرأى ، خارجاً على إجماع المسلمين ..

أبى بن كعب هو أشهر كتاب الوحى ، وهو الذى تتحنى الهامات أمام قوله فى محكم الآيات ، لأنه الأقرب إليها ، وأشهر من أخذها عن أوحى إليه ، فإذا نقل إليكم ما سمع ، ووثق لكم ما نقله عن خير الخلق اتهمتموه بالشذوذ فى الفكر ، والمخالفة لرأى جماعة المسلمين ..

عبد الله بن مسعود ، أستاذ مدرسة الرأى التى أنجبت الإمام ( الأعظم ) أبا حنيفة ، فاسد الرأى لديكم ، شاذ الفتوى فى تقديركم ..

هكذا الأمر معكم ..

الحجة رائعة ومقبولة طالما أنها تتسق مع ما تعتقدون ، وهى شاذة ومرفوضة إذا اختلفت معكم واصطدمت مع هواكم ..

الصحابى هو بحر العلم إذا ذكر اسمه ، وأعلن قوله ، فإذا

اختلف صياحه مع خطبكم ، ومنطقه مع عجزكم ، وصمتموه بالشنوذ ومخالفة الجماعة وهي تهمة تعلمون ونعلم ثقلها وأثرها وتأنجها ..

هنا عن الإضافة ( التفسيرية ) ، التي تتشخص أمامها كمن لدشه العقرب ، وكأن زواج المتعة أمر إذ ، وكأنكم لم تعترفوا معنا بأن الرسول قد أمر به ، وأن كبار الصحابة قد مارسوه في عهده ، بأوامره وبأقواله التي خلدتها لنا مراجع الحديث النبوي ( السنية ) ، وهو الذي لا ينطق في أمور العقيدة بالنهي ، وهو أيضا الذي تراكب التزليل القرآني مع سنته القولية والفعلية ..

إذن فالحديث عن الشنوذ نعمة نشار غير مقبولة ، فلا الفعل شاذ ، ولا إتيانه باعترافكم في عصر الرسول كان خروجاً على الإجماع ، ولا تأكيد بعض كبار الصحابة على حله قول يأخذ الشنوذ بأطرافه والخروج على الإجماع بتلاييه ، ولا ممارسة المتعة تدخل في باب الزنا أو المسابقة كما تدعون ويكفيها المرء عليكم قول عبد الله بن عمر ( والله لقد مارسناها على عهد الرسول وما كنا زانين ولا مسافحين ) والأصح والأوثق والأكثر أدبا وتهذيبا مع سنة الرسول هو القول باختلاف أو الاختلاف ، بين كبار من الصحابة هنا وكبار من الصحابة هناك ، والاختلاف منحصر حول تفسير الآية من الآيات ، وهي آية تؤكد رأينا ، ونحسم الأمر لصالح منطقنا ، سواء بقيت الإضافة التفسيرية أم لم تبق ، فالنص الوارد في مصحف عثمان ، كما سنين لكم ، يوضح حجتنا ويناصر



رأينا ، بأوضح ما تكون المناصرة ، وبأظهر ما يكون الوضوح ،  
ونعلمنا لا تنتقل من هذه النقطة ، التي نتنازل فيها عن  
الأخذ ( بالإضافة التفسيرية ) برضا كامل منا ، ويتنازل  
لذلك أن نعارضكم فيه ، بنظركم وأمانتكم ، دون أن نوجه إليكم  
تساؤلا ما نظن أنه سوف يمر مرور الكرام على عقولكم وأفئدتكم ..

لقد نقلت كتبكم ( السنية ) ، بدءا بمراجع الحديث ،  
ومروا بكتب التفسير وقد ذكرناها جميعا ، وانتهاء بكتب  
الفقه ومنها فتح الباري لابن حجر ومنها المحلى لابن حزم  
وغيرها ، نقول أن هذه الكتب نقلت في شأن المنفعة أراء ابن  
عباس وأبي بن كعب وابن مسعود في تفسير الآية ، وهو  
رأى يتسق مع رأينا وزيد ، ثم اعترضتم عليه لبس على  
لسان أحد من كبار الصحابة ممن يطاول من ذكرناهم علما أو  
فقهيا أو تفسيرا لمحكم الآيات بل على لسان كتاب التفسير  
أو الفقه ، وحتى عندما نقل الطبري في تفسيره عن علي  
بن أبي طالب : نقل عنه حديثا يؤيد المنفعة ويستفد تحريم  
عمرها ، ثم انتقل كما انتقل غيره إلى الرد بنفسه على  
رأى هؤلاء جميعا ، علي وابن عباس وابن كعب وابن  
مسعود ، وتناصروا يا أهل السنة خلاف الشيعة معكم  
واحتكموا نصائركم ، واسألوا أنفسكم ، إلى من تحتكم في  
تفسير آيات القرآن الكريم .. إلى علي بن أبي طالب أم إلى الطبري ..

إلى عبد الله ابن عباس أم إلى القرطبي

إلى عبد الله بن مسعود أم إلى ابن حزم

إلى أبي ابن كعب أم إلى ابن حجر ...

لا تردوا علينا ، نحن لا نطلب منكم ردا ، فلعل الخجل يمنعكم ، بل ردوا على أنفسكم ، وعلى من ذكرنا من الأسماء الجليلة في سماء العقيدة ..

ثالثا : تعالوا معنا إلى سياق الآيات ، وتعلموا منا درسا من دروس الفقه .. إن النكاح الشرعى الوارد فى القرآن الكريم ، يشتمل على أربعة أنكحة وردت جميعا فى سورة النساء وهى :

١ . زواج الحرة الدائم ..

٢ . ملك البمين ..

٣ . زواج المتعة ..

٤ . زواج الأمة الدائم ..

وبالكم الآيات البينات ...

قال الله تعالى فى أوائل سورة النساء ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ) فبين فى هذه الآية القسمين الأولين من النكاح وهما زواج الحرة الدائم ( مثنى وثلاث ورباع ) وملك البمين ( أو ما ملكت أيمانكم ) ( ١ ) ، ثم تلا ذلك آيات كثيرة مثل آيات الموارث ومحرمات النكاح من النساء والرضاع والمصاهرة ، ثم تلت ذلك آية ( وأحل لكم

(١) يحدد بملك البمين الموارث للملكات بالثراء - أو العسر - ولا يشترط فى نكاحهن الزواج كما أنه نكاح لا يحدد بحد ..

ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم ) أى بضمن أو صداق ( محصنين غير مسافعين ) فبين أنه يحل لهم أن يبتغوا بأموالهم عدلاً ما ذكره سبحانه من المحرمات بشرط أن يكون نكاحاً شرعياً لا سفاحاً ، وهو ما يشمل أقسام النكاح الأربعة السالفة الذكر ( وهى نكاح الحرة دواماً ومثلك اليمين والمتعة ونكاح الأمة دواماً ) ولما كان الأول والثانى قد سبق ذكرهما فيما تقدم من آيات، لم تعد هناك حاجة إلى إعادة ذكرهما ، انتقلت الآيات إلى بيان زواج المتعة ، وهو القسم الثالث بقوله تعالى ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ) وسمى المهر هنا أجراً كما سى المهر فى الدائم صداقاً ، وبين حكم هذا المهر بأنه يجوز الخط منه بالتراضى ، ثم ذكر بعد ذلك حكم النكاح الشرعى الرابع فى قوله ( ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيانكم من فتياتكم المؤمنات ) إلى قوله سبحانه وتعالى ( فانكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف ) إلى قوله سبحانه وتعالى ( ذلك لمن خشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم ) ، وبذلك تم الكلام على جميع أقسام النكاح بأحسن بيان وأسلسه وأوضحه ترتيباً وقصداً (٢) .. هذا فقه النكاح الشرعى فى القرآن ، وهذا نص محكم الآيات التى هى الفصل كما ذكرنا فى القبول أو الرفض فى الحكم

(٢) راجع تقضى للوشية ( مرجع سابق ) ص ٢٧٧ وراجع أيضاً ( إبلاننا فى العرفن بين السنة والشريعة ) للدكتور مصطفى الرتمى - مؤسسة الأهلن للدراسات والبحوث - ص ١٤٨

على شذوذ الرأي أو عدم شذوذه ، وهذه هي حجتنا المقنعة ،  
الجامعة المانعة ، بساندها ظاهر الآيات وتفسيرها ، أما  
ظاهرها فقد عرضناه عليكم في تسليط البيان القرآني ،  
وأما تفسيرها فيسندنا فيه ترجمان القرآن عبد الله بن عباس  
وأشهر كتاب الوجي أبي ابن كعب ، وإمام أئمة الرأي عبد  
الله بن مسعود ، فإن رددتم فترجواكم أن تردوا عليهم وليس  
علينا ، وأن تهملهم ولا تهملونا ، وأن ترموهم إذا رميتهم  
بما ترموننا به ..

وأبعاً : هناك ما يحسم الأمر بيننا وبينكم . إن كان لم  
يحسم بعد ... زواج المتعة الآن .. هل هو في رأيكم زواج أم  
زنا ؟

فيرد السنة : لم نسمع جيداً صيغة السؤال ، هل قلتم  
(الآن) ، بمعنى هل تسألون عن زواج المتعة لو أتاه مسلم  
ومسلمة الآن ، وهل هو زواج في تقديرنا أم زنا ؟

فيرد الشيعة : بالضبط هذا ما قصدناه ..

فيرد السنة : وهل هذا في حاجة إلى سؤال ..

هو زنا بالطبع ..

فيرد الشيعة : حسناً ، لماذا إذن تجمع كتب الفقه  
السني في باب (الزنا) . على عدم عقوبة من يأتي زواج  
المتعة بالعقاب الشرعي على الزنا بل ولا تغتاب من يأتيه  
بأية عقوبة ؟

فيرد السنة : ليس اعترافاً به أو تسليماً بمشروعيتها ، وإنما تطبيقاً للقاعدة الشرعية ( الحدود تدراً بالشبهات ) أم تريدون إغلاق باب الرحمة في الشريعة الإسلامية ؟ ..

فيرد الشيعة : إطلاقاً ، نحن لا نسعى لأكثر مما ذكرتموه الآن ، فوجود شبهة في زواج المتعة يعنى أن حله مشتبه عليكم ، وحرمة مشتبهة عليكم ، ولو كنتم واثقين حقاً من حرمة لعاقبتكم عليه بعقوبة الزنا ..  
أليس كذلك ؟

أليس في هذا حجة لنا وحجة عليكم ؟

لماذا لاتعترفون الآن بأن منطقتكم من البداية كان ضعيفاً وأن هناك شبهة في الأمر منذ بداية النقاش لديكم ، وأنا بحوارنا هذا قد أجلينا أمامكم الحقيقة ، وأسفرنا لكم عن الحق وأزلنا ما يوزقكم من شبهات ..

فيرد السنة : ما أسوأ الطبيعة الإنسانية ..

هل انعدم لديكم الذوق الإنسانى الرفيع ، والحس الإيماني الصادق ، والقلب المتدين الورع ، حتى لاترفضوا مثل هذا الزواج من البدء وحتى لاتشغلونا طوال هذا الوقت بهذا الحوار العقيم ..

هل منكم من يرضى بهذا الزواج لابتته أو لأخته حتى يرضاه لئساء المسلمين ..

ماهر موقف الواحد منكم . يرحمكم الله . إذا استأذنته

أبنته لنقضى ساعة فى أحضان صديقتها . ينكحها فيها كما يشاء . فإذا استنكرتم أجابتكم الإبتة فى هدوء لقد أعطانى عشرة جنبيات ، فإذا غضبت مشاعركم ، ونظنها تغضب ، قالت لكم ( فما استمتعتم به ... ) ..

هل تمسلمون لهذا المنطق ..

وهل ترضونه لدينكم ..

هل ترضون هنا لابتتكم ..

ان كنتم ترضونه فنحن لارتضاء ..

هذا بقاء .. بقاء .. بقاء ..

عزيزى القارئ ..

اعذرني هنا لهذه المداخلة ..

فها هو الحوار كما وعدتك يصل إلى نقطة البدء من جديد .. كما وعدتك تماماً ..

وها هو يؤكد على مدى الصفحات السابقة ما ذكرته لك من الهداية ، وهو أن لكل رأى رداً ، ولكل رد رفضاً ، ولكل رفض دحساً ، وأنتك ما أن تستقر على رأى فترضاه ، حتى يأتبك رد آخر ترضاه أكثر ، فإذا اقتنعت به وارتككت عليه ، أذاك تفنيده بأسرع مما تتصور ، وبأسرع ماتتخيل ، ولعلك تصدقنى الآن لبا ذكرته لك من الهداية من أن حوار المنفعة رياضة ذهنية

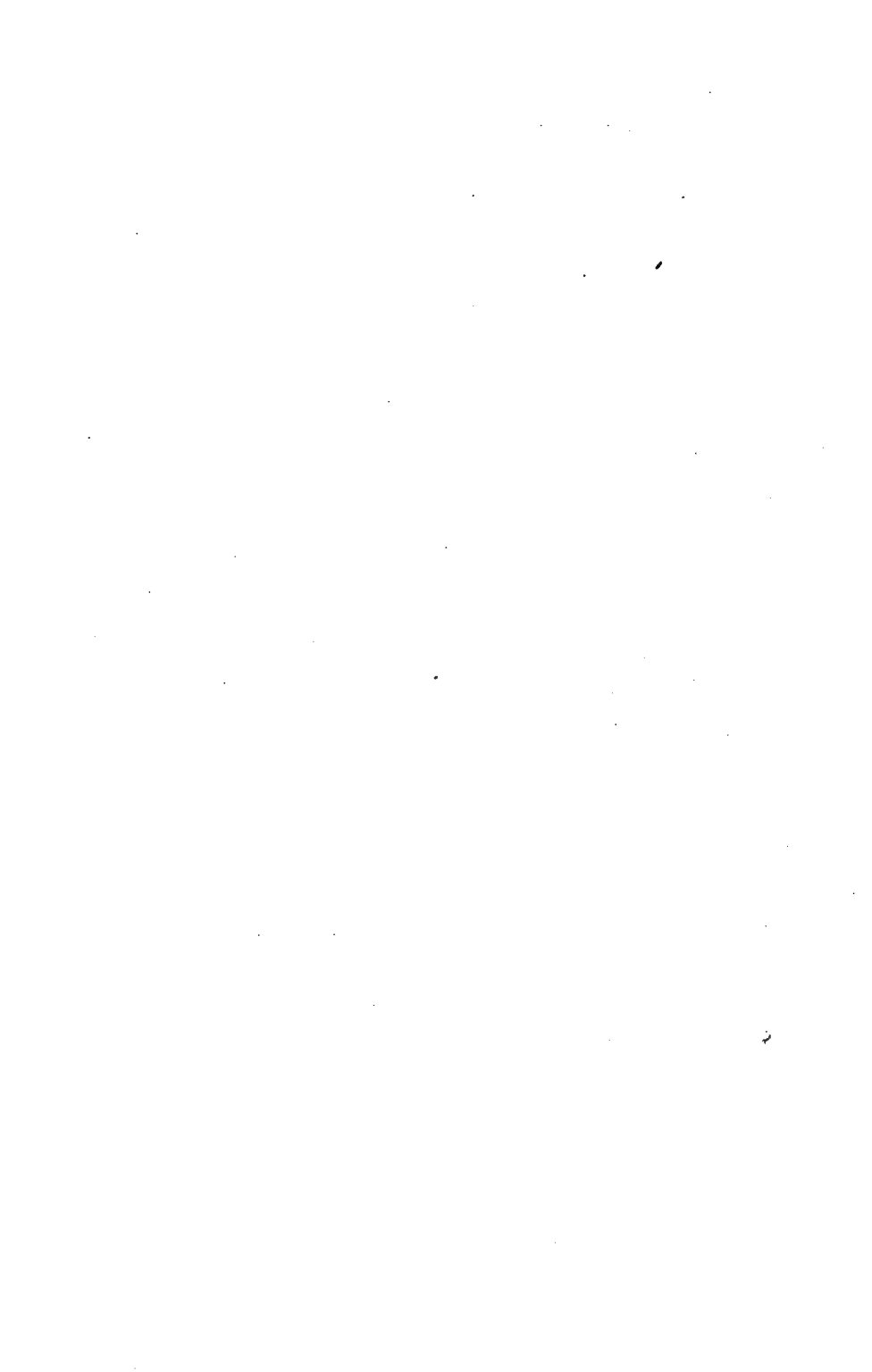
رائعة ، فلعلك استمتعت بها ، ولعلك سعيد  
بأنها انتهت هذه النهاية المفتوحة حيث لا رأى  
للكتاب ولا اجتهد ، وأنا هي مائدة فقهية دسمة  
، نهديها إلى فقهاءنا الأجلاء حتى يوضحوا لنا  
ما استشكل علينا ، ويحسمون الأمر لمن اشتبه  
عليه الأمر منا ، وأنا واثق من قدرتهم على  
ذلك ، فعلمهم في النهاية هو الملاذ ، وفقهم هو  
السند ، واجتهادهم هو الأمل وقدرتهم التي لا تشك فيها  
هي التي سوف تحسم الأمر بالقول الفصل ، هدانا الله وإياهم  
وبهم إلى سواء السبيل ..

## الباب الثانى

### حوار حول المتعة

(الذين يفكرون ثم يكتبون أحترمهم .  
والذين يكتبون ثم يفكرون أعلوهم .  
والذين يكتبون ولا يفكرون أبدا ...  
أرد عليهم )





## ١٣٥٠ مقدمة

هذا الباب ينتقل حواراً أقام الدنيا وأقعدما ، وكان سبباً مباشراً في التفكير جدياً في كتابة هذا الكتاب ، ولا أريد أن أسبق القارئ أو أن استخلص له النتائج ، وحسبى أن أؤكد له ما آمنت به من خلال الحوار العنيف ، وموجزه مايلي :

أولاً : أن الحوار هو الحل .. فالانتصار دائماً لصاحب الحجة وليس لصاحب اللسان السليط ..

ثانياً : إن الأسماء الرنانة الطنانة ، والشهادة الدينية المتخصصة العليا ليست بالضرورة مدخلاً إلى صحيح الفهم وعميق العلم وسليم المنطق وصحيح الاستنتاج ..

ثالثاً : أن من يضحك أخيراً .. يضحك كثيراً ..

رابعاً : أن هناك وهم يسيطر على أذهان البعض ، يفزله ضعف الحجة وقلة البضاعة من العلم والاطلاع ، وينسجه الاحساس الداخلي بالعجز ، وتكون نتيجته دائماً ترك الحوار الموضوعي إلى التجريح الشخصي ، ورمى صاحب الفكر بالتأمر ، وصاحب المنطق بالعمالة ، والحوار ذاته بأنه مؤامرة عالمية ، والمؤكد أن هذا كله هو الزيد الذي يذهب جفاء ، وأما الذي ينفع الناس ، وهو المنطق الرصين والحجة المستقيمة والرأي المذهب الهادئ ، فهو الذي يبقى في الأذهان ، ويعيش إلى أبد الأبد ..

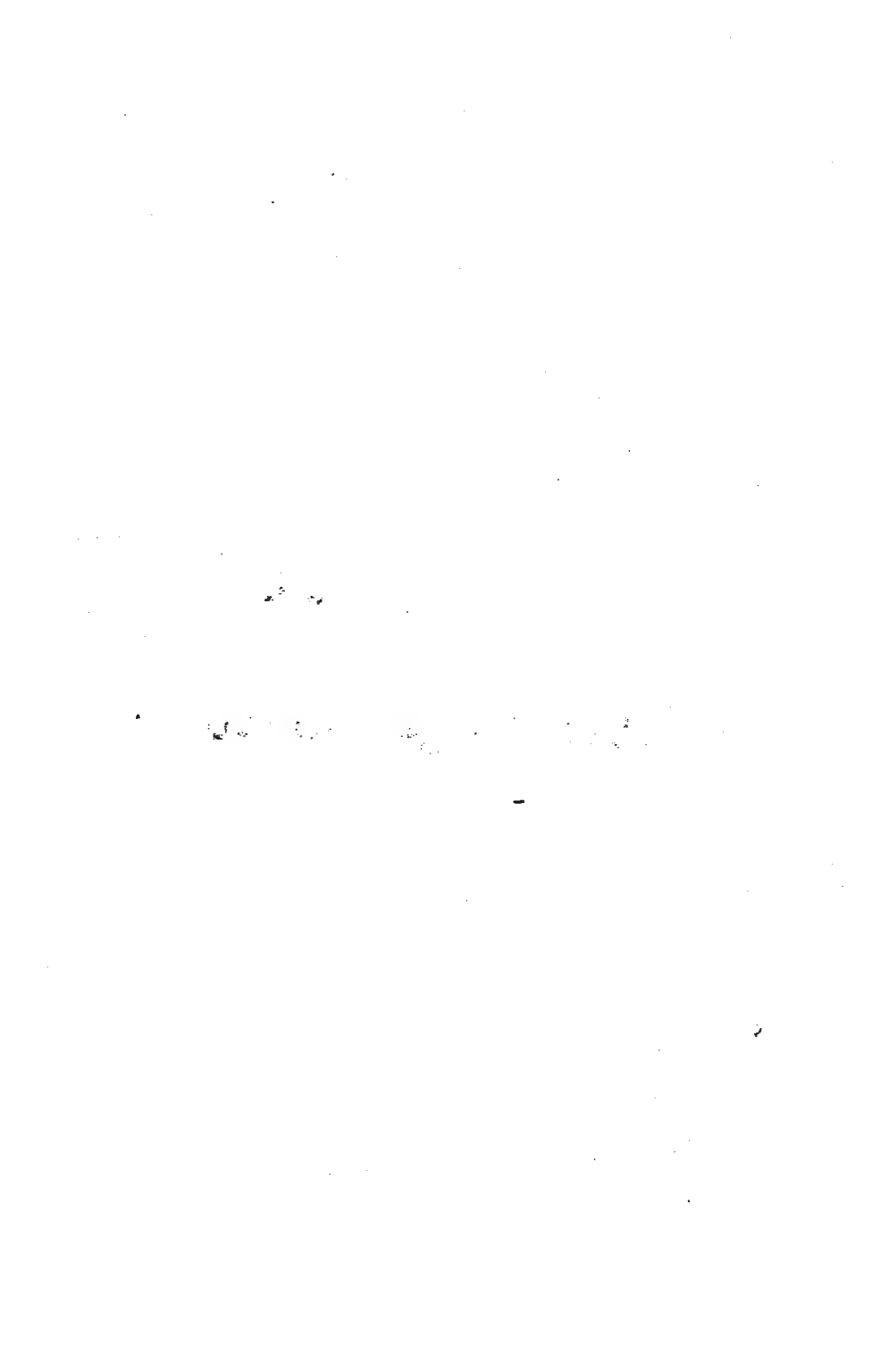
وأخيراً ، فحتى يستكمل القارئ الصورة ، أود أن يعلم أن الحلقات الست الأولى من حوار الفصل الأول ، قد نشرت تباعاً في جريدة الأحرار ، ثم ثارت ثائرة من لم يتحملوا الحوار ، فأخذوا قراراً بمنع نشر باقى الحلقات ، خاصة بعد أن رد بعضهم فأتاه الرد على الرد بما لم يحسب له حساباً ، وقد وعدت من أخفوا قراراً بالمنع بأن أنشر الحلقات كاملة في كتاب هو بالقطع أبهى وأكبر تأثيراً ، وهذا أثلاً أفى بالوعد.

### ويسبق واحب الاعتذار

وهو اعتذار للقارئ عن خطأ ، لم يسبق لى الوقوع فيه ، ولم أستطع تلافيه ، وهو خطأ التكرار ، الذى كاد يدفعنى إلى حجب هذا الباب عن النشر ، لولا أن رجعت لدى مبررات نشره ، فقد حدث الحوار حول المتعة قبل نشر هذا الكتاب ، وخلال كتابتى للباب الأول ، وكان طبعياً أن ترد فى أحد ردودى على المتحاورين ، بعض الحجج والأدلة الواردة فى الحوار السابق ، ولم أستطع استبعادها لأن أمانة النقل تقتضى نشر الحوار كاملاً ، وفى ظنى أن الحوار يعطى صورة متكاملة عن خلفية بعض فقهاءنا وكتابنا عن الموضوع ، وأن متعة متابعته ، حيا ومتواليا وساخنا ، سوف تتجاوز بالقارئ مشاعر الضيق أو التبرم من معلومة أو حجة تتكرر هنا أو هناك .

## الفصل الأول

تنويعات هادئة في حوار شائك



## (١١) مازق صعب

أخيراً أخرجنى الأستاذ وحيد غازى (١) من قوقعتى ، أما القوقعة فهى الإحساس بالتناقض بين الشعور بالقدرة على العطاء وبين عدم القدرة على النشر المستمر ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن اكتسبت كتاباتى طابعاً من الحدة يتناقض مع طبيعتى ، مبعثة الرغبة فى اقتناص فرصة النشر ، وانتهازها للزود على سبيل من الهجوم والطقن والتجريح ، لذا ما أن صارحنى بروغبته فى أن أكتب أسبوعياً للأحرار ، حتى رجوته أن يوقف نشر مقال كنت أرسلته إليه ، وكان فيه من الحدة ما فيه ، ومن التوثيق ما يساند الحجة والحدة ، بيد أن الحدة فى النهاية ليست أكثر من ضرورة يبيحها محظور صعوبة النشر ، وما أخرج الجميع إلى الحوار الهادئ ، وإلى الاجتهاد إلى العقل وصالح الجماعة ، وما أظن هنا يتناقض مع الاجتهاد إلى الدين أبداً ، غابة مافى الأمر أن هناك معبراً بين السبيلين هو الاجتهاد المستنير ، وأحسب أننا افتقدنا ذلك منذ زمن طويل ، وأتينا قلنا اجتهادات السلف ، ونسبنا أنهم قد اجتهدوا لعصرهم ، وتناصبنا مقولة أبى حنيفة ( هم رجال ونحن رجال ) ، وأحسب أن عقم الاجتهاد أحياناً ، واجتهاد العقم أحياناً أخرى هو السبب الرئيسى فى المازق الذى وصلنا إليه ..

حسناً ، ليكن حديثى موجهاً إلى الطرف الآخر فى الحوار

الساخن والشائك الذي يدور في مصر ، وينتقل صدها إلى كل الأقطار المجاورة ، أن تعالوا إلى كلمة سواء ، وقارعونا الحجة بالحجة ونادلونا الرأي بالرأي ، ونحن نعدكم برفع الراية البيضاء استسلاماً إذا كانت جثثكم أقوى ، ودأيكم أرجح ، ومتظنكم أحكم ، أما إذا انتصرت حجتنا ، ورجح رأينا ، وتغلب منطقنا ، فليس لنا صاعثها إلا أن نحمد الله على ما هدانا إليه ..

لقد اخترت أن أنقل إلى القارئ نص حوار حقيقي دار بيني وبين جمهرة من المستمعين في ندوة معرض الكتاب لهذا العام وكان تاريخ الندوة هو الرابع من فبراير (١١) وكان موضوعها آخر ما أصدرت من مكتبتي وهو كتاب ( الإرهاب ) ، وقد فوجئت بعد أن عرضت موضوع الكتاب بثلال من الأوراق المحملة بالتساؤلات ، وكانت النسبة الغالبة منها معارضة لما أبديت من آراء ، وتصادف أن كان من بينها سؤال طرف نصه ( هل تعرضت لتهديدات بالقتل نتيجة لأرائك ) ....؟ والفراع الذي يسبق بحلقة الاستفهام يحمل بعض عبارات المديح ، وامتنعت يدني بسرعة إلى وريقة أمامي قرأت منها الأجابة ، وكان قصها ( أمير جماعتنا أفتى بعمل دمك .. دغ وزير الداخلية يتفكك سلمه وكانت الريقة خالية من التوقيع لكنها أثار جوا من المرح في القاعة ، ولم أجد مشكلة في الاختيار بين الأوراق ، فقد كان أكثر من يصحها بغير مبالغة بدور جدول سؤال واحد ،

مضمونه بعد إعادة الصباغة على النحو التالي : انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة اغتصاب الفتيات في مصر ، أليس ترى أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو عدم تطبيق شريعة الإسلامية في مصر ، وفي المقابل أليس ترى أن خلل كامن في تطبيق حد الزنا ، إن البعض يعتقد أن الرجم عقوبة قاسية وغير عصرية ، فما رأيك ، أليس الاغتصاب بظاً جريمة قاسية ووحشية بل وغير إنسانية ، إننا نؤكد لك أن تطبيق عقوبة الرجم على المفتشين في الميادين العامة سوف يؤدي إلى اختفاء هذه الظاهرة المأساوية من حياتنا ، بما هو تعليقك على هذا الرأي ؟

منطق مغلق كما يرى القارئ ، ومحاولة للأحكام كما يبدو من التساؤلات ، وحجة متوازنة بغير شك ، ففسوة الجريمة وشاعتها توازنها قسوة العقوبة وشدتها ، وانتقاء لا يخلو من ذكاء أريب ، لأن الجريمة شديدة البشاعة ، وهي ساخنة في ذهن ووجدان المستمع نتيجة للإعلام المكثف حولها ، والسائل يعتقد أنه قد وضعني في موقف صعب بل عسير ، لذا كانت المفاجأة أن اخترت البدء بهذا السؤال ، وكانت المفاجأة الأشد أن بدأت بقولي ، يؤسفني أن أختلف مع السائلين فيما ساقوه من منطق ، وما عرضه من حجج ، وما توصلوا إليه من نتائج ، وسعدني في إجابتي أن أؤكد لهم أنني أنطلق في إجابتي من نفس منطلقتهم ، وهو منطق الإسلام ، فقها وتاريخاً وأحكاماً ومقاصد وحجتي في ذلك مايلي .. وهنا توجهت إلى العيون في تشرق واندعاش ،



ولعل هنا أيضاً هو شعور القارئ ، وموعلي معه لكي  
اعرض عليه مذكرات من أقوال وما سفت من حجج في  
الأسبوع القادم .

## (٢) كان الزمان معطاء (١)

ذكرت في الأسبوع الماضي كيف واجهني المعارضون بسؤالى عن رأى فى مواجهة جرائم الاغتصاب بتطبيق عقوبة الرجم على الزناة فى ميدان عام وكيف بدأت حديثى بتأكيد اختلافى معهم والتأكيد على أن رأى لا يخرج عن إطار الإسلام فقهاً وتاريخاً وأحكاماً ومقاصد وقلت ..

بادئ ذي بدء هناك حقيقتان تسبقان عرض لوجهة نظرى ، أولاها أن انتشار جريمة الاغتصاب فى مصر ظاهرة إعلامية أساساً ، سئدى فى ذلك الأرقام التى لا تكذب فقد ذكر تقرير وزارة الداخلية فى العام الماضى ١٩٨٨ أن عدد جرائم الاغتصاب وفقاً لتقارير الأمن ٢٥ جريمة فى مصر كلها طوال العام ، والمعتاد أن نسبة ٦٠٪ تقريباً مما تقبله أجهزة الأمن من جرائم تثبت فيه الإدانة فى مرحلة التقاضى ، أى أن عدد جرائم الاغتصاب المثبتة خلال العام الماضى حوالى ١٥ جريمة اغتصاب فى دولة سكانها خمسون مليون نسمة أى بنسبة ٣ الجرائم لكل عشرة ملايين نسمة . وأجزم أن هذه إحدى أقل النسب فى العالم كله إن لم تكن أقلها . ولو طبقناها على دولة مثل السعودية لكان عدد الجرائم فى العام ثلاثة وفى دولة مثل هولندا خمسة وفى دولة مثل اسرائيل جريمة واحدة فى العام ، لكن ماذا نفعل لشهوة محررى أبواب الحوادث فى الصحف اليومية وسادية البعض ممن يهونون

تعذيب الشعب المصرى تارة بأنباء الاغتصاب وتارة بأنباء  
 الفتران التى ما يزال الكثيرون منكم يذكرون الضجة التى  
 أثارت حولها ، ولعلهم يسألون أنفسهم اليوم كيف اختفت  
 فجأة بعد أن كانت مسلسلأ يومياً ، وهل فاترى هاجرت أو  
 انتحرت انتحاراً جماعياً ، أما ثانية الحقائق فهى أنه لو طبق  
 حد الزنا فى مصر على جرائم الآداب فى ربع القرن الأخير لما  
 عوقبت جريمة واحدة بأية عقوبة ، لو قل نفس الشيء عن جرائم  
 الاغتصاب ، لقل ، وما لانتهى الأمر خاصة فى جرائم الآداب  
 يجعل رجال الشرطة بتهمة القذف لعدم توافر أركان الجريمة  
 الشرعية وشروط الحد ، وملفات القضايا موجودة فى المحاكم  
 ، وشروط تطبيق الحد موجودة فى كتب الفقه ، وقضى  
 فضيلة المفتى فى جريمة الاغتصاب الشهيرة ( جريمة العادى )  
 لم تكن على أساس حد الزنا وإنما كانت على أساس حد  
 الحراة وهو خطأ فقهى فى تقديرى لأن جريمة الحراة تقع فى  
 الأموال وليس فى الفروج ، بيد أن هذا مجال نقاش فقهى  
 آخر والشاهد هنا أن فضيلة المفتى لم يجد ضالته بالنسبة  
 لهذه الجريمة فى حد الزنا وهو ما قصيت توضيحه ..

هاتان حقيقتان ، ولا أقول وأبان ، تطبيقان عرضى  
 لوجهة نظرى التى أوجزها فى أربعة قضايا تتكامل لكى  
 تقدم مجتمعة إجابة شافية على السؤال المعروض أمامى ، أما  
 القضية الأولى فهى ما أجمع عليه الفقهاء من أن إباحة  
 الحلال تسبق العقاب على الضلال ، وأن الرخص تسبق  
 الغزائم ، بمعنى أن الله يراحمه ويأدراكه للطبيعة البشرية ،

يوفر للمسلمين من الرخص والتيسيرات ما يجعلهم في سعة من الأمر ، وفى منعة من المخالفة ، بحيث إذا خالفوا بعد ذلك كانت العقوبة الشديدة ، التى لامجال لوصفها بالقسوة إذا قورنت بما أتاحه الله من تيسير لعباده ، وفى مجال العلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة كانت هناك ثلاث رخص أبيحت فى حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أولهما الزواج بأربع ، وهى رخصة أباحتها سعة الرزق وسهولة الحياة حتى عهد قريب هو عهد أجدادنا ، ويصعب علينا أن نجد صحابيا جليلا لم يستمتع بهذه الرخصة ، ويحكى لنا المخضرمون أن حياة أجدادنا وممارساتهم لما أحل الله لهم ، كانت حياة هنية بل إن شئنا الدقة بلهنية ، وأن هذه الرخصة التى أبيحت وأتيحت لهم كانت تسد أمامهم أبواب الفتنة ، وأن الكثيرين منهم كانوا يندرون السبب لزوجة والأحد لثانية والاثنتين لثالثة والثلاثاء للرابعة والأربعاء للراحة والتخصيص للأخيرة أو المشيرة أو الأثيرة أو الصغيرة ، والجمعة للعبادة والاستعداد للأسبوع الجديد ، ولنا أن نسأل أنفسنا سؤالا محذوا ، ترى ماذا يستحق الرجل الذى يحتاج له هذا كله إذا امتد بصره ، رغم هذا كله إلى زوجات الآخرين ، وطمع إلى ممارسة الزنا معهن ، ومارسه بالفعل .. ألا يستحق الرجم ، بديهي أنه يستحق ..

أما الرخصة الثانية التى أتيحت وأبيحت للمسلمين فقد كانت التسرى بالجوارى أى ممارسة الجنس معهن ، وهو أمر رما بأباه النوق فى عالمنا المعاصر ، بيد أننا نخطئ خطأ

جسيما إذا قبنا عصر السلف الصالح بقاييس عصرنا ،  
وليس من حقنا إطلاقا أن نحدد الخطأ والصواب باجتهادنا ،  
أو الحلال والحرام بعقولنا فالمرجع فى ذلك للنص وحده ،  
وأغلب الصحابة ، إن لم يكن جميعهم ، مارسوا التسترى ،  
وأزهد الزهاد وهو على بن أبى طالب رضى الله عنه توفى  
ولديه كما يذكر السبوطى فى كتابه تاريخ الخلفاء ثلاث  
عشرة سرية ، ووصل الأمر إلى الآلاف لدى بعض الخلفاء فى  
العصر العباسى ..

رخصة أباحها الله لعباده كما ترى ، ومصدر للمتعة الحلال  
توفره الفتوحات وتوفره أيضا إمكانيات الشراء من الأسواق  
أو التجار المتخصصين ، وتساؤل يطرق أذهانتنا فى هدوء ،  
لكنه تساؤل منطقى على أية حال ، عمن تتوافر له رخصة  
الزواج بأربع زوجات ، ورخصة التمتع بالجوارى بلا عدد ثم  
يمتد بصره إلى نساء الغير ، ويقوده شيطانه إلى الزنا بهن ،  
ماذا يستحق ؟ أجزم بأنه يستحق الرجم بأحجار المقطم ..  
وتبقى رخصة ثالثة نستكمل بها القضية الأولى وموعدها  
معه فى الأسبوع القادم إن شاء الله ..

### (٣) إشكالية زواج المتعة (١)

موعدا اليوم مع الرخصة الثالثة التي أبيحت على عهد الرسول ، وهي زواج المتعة ، وهي رخصة تشير إشكالا فقها ما يزال قائما بين السنة والشيعة إلى يومنا هذا ، حيث يرى أهل السنة أن الرسول قد حرمها قبل وفاته ويستدلون في هذا لأحاديث وردت في كتب السنة أشهرها عن علي بن أبي طالب وعن سيرة بن معبد الجهني ، بينما يرى الشيعة الإمامية أن الرسول لم يحرمها وأنها مورست في عهده ثم عهد أبي بكر وصدر عهد عمر الذي حرمها ، ويستدلون في هذا لأحاديث في كتب السنة أشهرها عن جابر بن عبد الله الأنصاري وعمران بن حصين ، ثم يختلف الفريقان حول تفسير آية (فما استمتعتم به منهن) الواردة في سورة النساء حيث يرى السنة أنها واردة في الزواج الشرعي ويرى الشيعة أنها واردة في حل المتعة استنادا إلى قراءة لابن عباس وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ، وقد ناصر حل المتعة من ذكرناهم ومعهم كثيرون منهم سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وابن جريج وغيرهم ، وناصر حرمة المتعة فقهاء المذاهب الأربعة والإمام زيد (مذهب الزيدية) وغيرهم كثيرون ، وتجتمع المذاهب السنية الأربعة والمذهب الزيدي على الحرمة ، وينفرد مذهب الإمامية الإثني عشرية بإباحتها حتى الآن ، والراغب في الاستزادة عليه بالرجوع إلى

(١) هذه هي الحلقة التي أثارت عاصفة الحرام حول زواج المتعة وكانت سببا في الاسراع بملء هذا الكتاب  
وله نشرت في جريدة الأحرار عدد ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠

كتابنا ( زواج المتعة ) وهو تحت الطبع ، وما يعيننا من هذا كله ما يلي

أولا : أن المتعة قد أحلت في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام برخصة منه دون خلاف على ذلك بين السنة والشيعة ومنطقتي أنها أحلت للصحابة ويدهي وقطعي أنها مورست قبل تحريمها بقول الرسول في رأى السنة ورأى عمر في قول الشيعة .

ثانيا : أن الأزهر الشريف يعترف بالمذاهب السنية الأربعة ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الاثني عشرية ، والمذهب الأخير يحل المتعة .

ثالثا : أن فقه السنة لا يعاقب على المتعة باعتبارها زنا ، وهو لا يواجهها في حالة إتيانها بأية عقوبة ( لوجود شبهة نتيجة فتوى ابن عباس ) كما ورد في كتاب فقه السنة للشيخ سيد سابق .

ومضمون ما سبق أن زواج المتعة كان رخصة بلا شك في حياة الرسول وأن فريقا من المسلمين يرون حله إلى اليوم استنادا إلى بعض الأحاديث وإلى فتاوى بعض كبار الصحابة وقراءة بعضهم لآية من آيات القرآن ، وقد يتساءل القارئ عن كنه زواج المتعة فنقول أنه زواج لأجل مقابل أجر فإذا انتهى الأجل انتهى الزواج دون طلاق ودون ميراث للزوجة إلا إذا اتفق عايه عند تحديد الأجل الذي قد يكون ساعة أو ساعات أو يوما أو أياما كما أنه زواج غير محدد بعدد .

ومدته يجوز تجديدها مرات بغير حصر ..

ونعود إلى موضوعنا الأساسي ، ونتوقف عند عصر  
الرسول الذي أبيحت فيه المتعة دون خلاف اللهم عدا ما يراه  
بعض من أن ذلك كان في ظروف الغربة أو العزبة أو السفر  
وهو ما يرد عليه الشيعة بما ورد في كتب السنة من إباحتها  
في حجة الرداع حيث انتفت هذه الظروف الصعبة ، ونسأل  
أنفسنا ، ألا تبدو رحمة الله واسعة ، وألا يبدو عقابه  
منظفيا بل إنسانيا ، فمن الذي يحتاج له هذا النقص من  
الرحمة ثم يزني ، زوجات أربع ، وجوار بلا عدد يتسرى بهن  
، وبزواج للمتعة يظن غلب الشهوة ونار التطع إلى الحرام  
، ألا يستحق من يزني بعد ذلك أن يرحم بأحجار جبال الألب  
والبرانس والهمالايا ، دون رحمة منا لأن الله كان أرحم به حين  
أحتاج له سبيل الحلال واسعاً ورحباً .. الحقيقة أن ذلك منطق  
يصعب الرد عليه ممن ينكرون العقوبة لنفسونها أو عتقها بيد أن  
ذلك يقودنا إلى سؤال آخر مادامنا قد طرقتنا باب المنطق ،  
مضمونه وضع الشباب المسلم في عالمنا المعاصر ، حيث سدت أمامه  
أبواب المتعة بفتوى فقهاء السنة ، وأبواب التصري بالجوارى  
بتحريم الرق وقوانين حقوق الإنسان وأبواب الزواج بأربع بسبب  
الأزمة الاقتصادية ، الأمر الذي أثقل كفة العقوبة في الميزان ، حين  
انتقصت كفة الحلال المباح بما سبق من قيود ، ومن هنا بدا الأمر  
تقبيل الرطة على النفوس ، غيب الشدة على الضمائر ، ورثا تسامح البعض  
في خبث ، هل معنى حديثك أنك تبيع الزنا نتيجة ما ذكرت من سد  
أبواب الحلال ، وإجابتنا حاشا لله أن يكون ذلك هو القصد أو أن يكون هذا



هو الهدف ، بيد أننا نتساءل في صدق مع النفس ، هل نحن أكثر إيماناً وزهداً وعفة من كبار الصحابة وأوائل التابعين ، والإجابة مرة أخرى حاشا لله أن ندعى ذلك ، وما أردنا والله إلا أن نقرب منهم ونتأسى بهديهم ونتابع سيرتهم ومسيرتهم إن مطلبنا بسيط وهو يقترب من مطلب معارضة أو من يظنون ذلك ، ومضمون هذا المطلب أننا نطالب بالعودة إلى ظروف السلف الصالح وإطار حياتهم ، ولا أكثر ولا أقل ، وليس هذا مستحيلاً ، بل هو ممكن إذا صدقت النوايا وصلحت النفوس ، وإذا كانت الشبهات أو الحساسيات أو الفتاوى تحيظ بزواج المتعة وتؤكد امتناعه فإن من حقنا المطالبة بإتاحة باب الزواج بأربع وتشجيعه وإباحة التسرى بالجوارى وعودة أسواقهن ، وهذا كله ممكن ، ولنا فيه اقتراحات عملية ممكنة ، وموعدنا معها في الأسبوع القادم إن شاء الله

( ٤ ) هودة إلى المجلد ( ١١ )

توقفت في الأسبوع الماضي عند الدعوة إلى ضرورة أخذ دعاة تطبيق لشرعة أنفسهم وأنفس الناس بالعدل في الحكم ، فما داموا يطالبون بالعقوبة القاسية الرادعة ، فلا بد لهم أيضا أن يوفروا قبل ذلك ما اتسعت رحمة الله له من حلال ، وما أوسعها على المسلمين من تيسير حين أباح لهم من الرخص ما أوقفته دعاوى التحضر وظروف الضائقة الاقتصادية ، وذكرت أن زواج المتعة رخصة لا نتوقف عندها ولا نطالب بها ، متجاوزين ما يذكر من أن اختلاف الفقهاء رحمة ، وما نعرفه من تجاوز فقهاء السنة عنها في العقوبة لوجود شبهة نتيجة لفتوى ابن عباس ، ملزمين أنفسنا بإجماع فقهاء السنة على أنها كانت رخصة تمتع بها الصحابة في عهد الرسول ، ثم حرّمها الرسول قبيل نهاية حياته ، بيد أن أهواها من المتعة الشرعية المباحة لم يتزل بتحريمها أمر ، ولم يصلنا في النهي عنها خبر ، ولا يستطيع عالم أو فقيه أن يدعى حرمتها أو علم جوازها ، وهى الزواج بأربع والتسرى بالجوارى أى التمتع بهن جنسبا دون التقيد بعدد ، وذكرت في ردى على من وجهوا لى السزّال في الندوة أننى ساع معهم إلى ما يستهدفون ، وهو استعادة عصر السلف الصالح بكل ما فيه ، واستعذت بالله أن يتصور أحد أننا يمكن أن نكون أكثر زهدا وورعا وتقوى وفضيلة من السابقين المكرمين من كبار الصحابة وأئمة الزهد ، والثابت لدينا أنهم استمتعوا جميعا بما أحل الله لهم ، ومارسوا الحلال كما أمرهم الله

ودرسوله ، وأنه ليس من حق كائن من كان أن يمنع حلالا أو يحرم مباحا ، بل وقلت ما نصه بالحرف الواحد ( قولوا على لسانى أنتى أول المزيدين لتطبيق حد رحم الزناة ونفى المبادين كما تطالبون بشرط واحد هو أن يتاح لنا ما أتيح لسلفنا الطاهر النقى الورع العفيف من رخص وتيسيرات هى حلال حلال ) ، وذكرت أيضا أن الأمر بهذه الصورة يبدو متوازنا ، فالشاب المسلم يستمتع بزواجه الأربع ، ويشترى من الجوارى ما يسد عليه أبواب الفتنة ، فإن أرادها سمراء كان ، وإن أرادها صقلبية كان ، وإن أرادها حبشية كان ، وإن أرادها رومية كأنها بكرة عبطاء ( أى هيفاء طويلة العنق ) كان ، وبعد هذا يصبح عدلا إذا زنى أن يرجم فى الميدان ، وذكرت لهم أنتى ورفاقتى سوف نكون أول من يرمى بحجر ، فمثل هذا بعد استناعه بهذا لن يشفق عليه أحد ، ولن يدعو إلى رحمة أحد ، ولا بد أن يقام عليه الحد ...

ثم استطردت قائلا ، بيد أن الظروف الاقتصادية لا يمكن الشاب من الزواج إلا بواحدة ، وأحيانا لا يمكنه من الزواج بواحدة ، والقوانين ( الوضعية ) تحرم ما أحل الله وهو التسرى بالجوارى ومصدرهن كما يذكر الفقهاء هو الحرب أو الشراء ، بحجة أن حقوق الإنسان تمنع الرق ، وهى أمور يجب أن نجتهد جميعا فى مواجهتها ، ومعنى أدق فهى عوائق يجب أن نشغل أنفسنا بإزالتها ثم نطالب بعد ذلك بتطبيق الحد الشرعى ، فتعتدل كفتا الميزان ..

نعم .. لابد أن نطالب الدولة بدعم الزواج الثانى ( وهنا

ارتسمت الابتسامات على الوجوه ) ، وبدعم أكثر للزواج الثالث ( واتسعت الابتسامات ) ، وبدعم بلا حدود للزواج الرابع ( وارتفعت الضحكات ) وهنا رفعت صرتى قائلا : اننى أرفض الضحك والهزل فى موطن الجد والمطالبة بالسعة فيما أحل الله ، فانا جاد فيما أقول ، فقد طالبونا بالعودة إلى عصور السلف الأول فاستجبنا لهم ، وحاولنا معهم ، ومن حقنا أيضا أن نستعيد رخصة التسرى بالجوارى وأن رغمت أنوف ، وأنا أعلم أنه رغم تحريم الرق فى بلاد مشرقية مجاورة ، فإن الكثيرين من أبنائها يذهبون إلى الهند وسيلان وتايلاند ويشتررون فتيات من هناك ، ويستمتعون بهن كما يشاؤون ، ويقفزون فوق القوانين بحجة أنهم خادما ، وهو أمر من أمور التقية المشروعة ، فما دامت القوانين ( النوعية ) تحدد من ممارسة ما هو مشروع وحلال فلا بأس من انقتر فوقها والتحايل عليها .. بل وأكثر من ذلك فعن أسبأ قرانينا ، وقد دعى الأستاذ فهمى هويدى فى جريدة الأهرام إلى الاعتناق من قوانين الغرب ، وهى دعوة رائعة ، وأحسب أننا يجب أن نستجيب ، وقد ازدهرت أسواق الجوارى فى عصور الأمويين والعباسيين ، وانتشر التسرى بهن قبل ذلك فى عصور الراشدين ، وما أحرانا بالعودة إلى هذا كله كمدخل لتطبيق حد الزنا على الخطاة المنحرفين ، وتعالوا نتكاتف سويا للمطالبة بمشروعية ذلك ، وسوف يكون انتصارا عظيما يوم تنتشر هذه الأسواق فى الهرم والتحرير والعتبة والعباسية وروكى وميدان الحجاز وقد ذكرت ميدان روكى لقريه

من منزلي، ولتقبل بالأمر كله بجانبية رخصه وعقابه، تبسيـره  
 وحلوده ، وهنا ساد القاعة ضمت عميق قطعته بقولي :  
 لكني أؤكد لكم ما تتدعون له ، وهو أنه حتى لو استعدنا  
 ذلك كله ، ومزجنا هذا كله ، فلن يـرجم أحد في ميدان عام  
 بتهمة الزنا ، ليس لأن أحدا لن يمارسه فالحظا الإنسانى  
 موجود دائما وفي كل عصر ، بل لأسباب أخرى هي ما  
 قصدته في البداية بالموضوع الثانى فى الرد .

## ( هـ ) مآزق اليهود (١)

توقفت في الأسبوع الماضي في محاورتي مع المطالبين بجرم الزناة في ميدان عام لمعاربة جريمة الاغتصاب عند تأييدي لهم بشرط إباحة وتشجيع الرخص والتبسيرات التي أباحها وأتاحها الإسلام ، فحكم الله عدل ، وتيسر الله رحمة ، ورحمة الله تسبق عدله ، وتيسره يسبق حكمه ، وخصصه تسبق عقابه ثم ذكرت لهم أنه على الرغم من منطقية هذه المطالبة ، فإنها لن تكفى لتحقيق ما يطمحون إليه ، وأنتى أشك كثيراً في أن أحدا سوف يرجم في ميدان عام ، رغم تأكدي من أن الزنا لم ولن يتوقف لأنه مرتبط بطبيعة ابن آدم الخطاء ، وقد ذكرت في البداية أن ردى سوف يشمل على موضوعات أربعة ، أولها توازن إباحة الحلال مع التشدد في العقوبة وثانيها أنها عقوبة أقرب إلى الإستحالة إذا تسكنا بقرائنا الفقهى العريق ، دون اجتهاد معاصر ممن يقدرون على الاجتهاد ولا يفتنمون عليه ، فجريمة الزنا محدودة المعالم ، ثابتة الأركان ، مفصلة تفصيلاً لا سابقة له في جريمة أخرى ، وحكمة الله الرائعة في ذلك ، أنها جريمة تزلزل بنيان الأسر ، وتهلك ثبوت النسب ، وتشين مرتكبيها وأهليهم ، ومن هنا فإنها لا تنطبق على ما يسميه الأوربيون بالجنس الشفوى ويقصدون به الممارسة الخارجية كما أن البكارة شبهة تزيل تهمة الزنا ، ولعل هذا ما دفع المفتى السابق إلى استبعاد حد الزنا في جريمة اغتصاب المفادى ، وأيضاً فإن القبلات الساخنة والعناق الحار ، ورشف الرضاب ،

والهمس واللمس ، عفيفه وعنيفة ، أمور لا تدخل في جريمة الزنا من قريب أو بعيد ، وتحدثنا كتب التاريخ حديثا تفصيليا عن وقائع تحقيق في جريمة زنا حدثت في عهد الخليفة العظيم عمر بن الخطاب ( راجع تاريخ الطبرى - ج ٣ ص ١٦٨ - طبعة مؤسسة الأعلمى - بيروت ) وكان المتهم فيها هو المغيرة بن شعبة والى عمر على البصرة ، وهو منصب رفيع يعادل منصب نائب رئيس الوزراء فى عصرنا الحالى ، وقادت المصادقة وأسلوب البناء إلى اكتشاف الواقعة ، حيث كان جاره أبو بكره جالسا فى مشربته ، فأزاحت الريح باب كوة مشربته وباب كوة مشربة المغيرة المقابلة ، فقام ليصفقه نشاهد المغيرة بين رجلى امرأة ، وشاء حظ المغيرة العاثر أن يكون لدى أبى بكره ضيوف فأشهدهم على الواقعة وسألهم عن المرأة فتعرفوا عليها وقالوا إنها أم جميل ابنة الأتقم ، ويذكر الطبرى مانعه ( وكانت أم جميل إحدى بنى عامر - يقصد إحدى نساء بنى عامر - بن صعصعة ، وكانت غاشية للمغيرة وتغشى الأمراء والأشراف - وكان بعض النساء يفعلن ذلك فى زمانها ) والشاهد أنهم منعوا المغيرة من إمامة الصلاة وأرسلوا إلى عمر بالنبا فأرسل إليهم أبا موسى الأشعرى ومعه رسالة إلى المغيرة نصها ( أما بعد فإنه بلغنى نبا عظيم فبعثت أبا موسى أميرا ، فسلم ما فى يدك ، والعجل ) ، وارتحل المغيرة ومعه الشهود الأربعة وهم أبو بكره ونافع بن كلثوم وزباد وشبل بن معبد ، وسألهم عمر فوصفوا واقعة الزنا وصفا دقيقا ، نشفق على أعصاب القارئ

من ذكره ، وتنجلج زياد فذكر أنه لم يشهد مثلهم المروء في  
 المحكمة ، وإن كان شاهدهما عاريين ، وكان قرار عمر بجلد  
 الشهود الثلاثة بتهمة القذف ، حيث لا تثبت واقعة الزنا  
 بثلاثة شهود فقط ولا باتفاق الأربعة على رؤيتهما وهما  
 عاريين والشاهد هنا أن أسلوب البناء كان أحد أسباب الضبط  
 القضائي كما نذكر في كتاباتنا المعاصرة ، حيث لم يعرف ذلك  
 العهد ما نعرفه من النواخذ الخشبية المغلقة والستائر المحكمة  
 والأبواب المغلقة بالرتاج والأقفال ، والشاهد أيضا أن عمر قد  
 طبق حربية أسلوب التثبت من وقوع الجريمة ، سواء بأسنانه  
 الصريحة أو يرفضه الإدانة رغم كل الملابسات لعدم توافر  
 الشهادة الكاملة من شهود أربعة ، وجريمة الزنا كما يعلم  
 الكثيرون تثبت بأساليب ثلاثة ، أولها الشهادة ، وثانيها  
 البيعة ، وثالثها الاعتراف ، وأول هذه الأساليب هو الشهادة ،  
 حيث يشترط أربعة شهود ( رجال ) ، يرون الواقعة بضرورة  
 تفصيلية يعرفها الجميع ، وهو أمر لا يتيسر إلا بأحد  
 سبيلين في حياتنا المعاصرة أولهما أن ينظر الشهود من ثقب  
 الباب ، والشاهد في هذه الحالة متجسس ، ولا شهادة  
 لتجسس ، وثانيهما أن يكون جالسا معهما على الفراش ،  
 وهو في هذه الحالة ديوث ، والديوث لا شهادة له ( راجع  
 كتاب حقيقة الحكم بما أنزل الله - زغلف وزبدان وكامل ) ،  
 وأكثر من ذلك فلو تصورنا أن أربعة من الشهود قد سمعوا  
 من أصوات العشق ما لا شبهة معه لإنكار حدوث الزنا ،  
 وتكاتفوا يدفعهم صحيح الإيمان والخشية على الأخلاق العامة



فكسروا الباب وشاهدوا الرجل والمرأة عاريين تماما على الفراش ، فإن جريمة الزنا لا تثبت ما دام في غير اتصال لاشبهه فيه ، ولز ثبت أن رجلا وامرأة قضيا معا أسبوعا في غرفة بأحد الفنادق أو شقة يملكها أحدهما ، لما كان في هذا إثبات لحدوث الزنا وإتيانه ، وأسألتنا من الفقهاء بعلمون حديث سعد بن عباد مع الرسول ، حيث سأل سعد الرسول هل إذا وجد رجلا مع امراته في الفراش ، يتركهما ويذهب لإحضار شهود ، فأجابه الرسول بنتم فغضب سعد فقال الرسول عليه الصلاة والسلام إن الله ورسوله أغير من سعد ، وباب ( الملاءمة ) باب من أبواب الفقه ولا مجال للغرض فيه ، ولكن الخلاصة هنا أن شهادة الشهود تبدو لنا ولغيرنا أيضا مستحيلة ، وليس لدينا في كتب الفقه أو التاريخ واقعة واحدة ثبتت فيها جريمة الزنا بالشهود ، ومن هنا كان قولنا بأن جميع جرائم الآداب في ربع القرن الأخير لا يمكن أن تعاقب بعد الزنا ، بل الأقرب إلى أصول الفقه وروح الشريعة وتصورها ، أن يعجل فيها رجال الشرطة بتهمة القذف ، ولعل هذا كان دافع الشيخ سيد سابق - أكرمه الله - إلى أن يذكر في كتابه فقه السنة ما نصه ( ص ٦ - ١ ) ( فقه العنونة : يقصد حد الزنا - هي إلى الإرهاب والتخويف أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ) وإذا كانت شهادة الشهود أقرب إلى الاستحالة ، فهل البيئة والاعتراف أبسر منا ، وأسهل تحقيقا .. يؤسفنا القول بالنفي وموعدا مع ذلك في الأسبوع القادم إن شاء الله ..

## ( ٦ ) السنة وأهل الخطوة (١)

انتهينا في الأسبوع الماضي إلى استعانة إثبات الزنا  
 بشهادة الشهود ، وتوقفنا عند تساؤل عن البيئة والاعتراض  
 كأساليب للإثبات وهل ينتهي الأمر بهما إلى ما انتهى إليه  
 بالنسبة لشهادة الشهود لم لا ، ولعل القارئ يلاحظ أننا  
 نحاول جاهدين أن نستحيب لأضية المطالبين بتطبيق حد الرحم  
 على المفتصين في الميادين العامة ، بل ونجاوز ذلك إلى  
 الزائدة عليهم بالمطالبة بعودة للجمع إلى واقع مجتمع السلف  
 الأول إل إل إل ، وهي مزايمة مستحبة لأنها مزايمة في الحق ،  
 ولعل الله يرى يحزن كما نحزن حين نصظم بعواقب بل بمواقع  
 يصعب علينا بل يستحيل تجاوزها ، ولعله أدرك أيضا فائدة  
 الحوار ، ومغبة ترك المقولات للعواطف أو التناول السطحي  
 غير الموثق بالعلم أو الفقه ، ولعله يحزن كما نحزن لأن حوارا  
 كهذا لم يتسع نطاقه إلى مجال المناظرة وقرع الحجج بالحجة  
 والرد على الرأي بالرأي خاصة وأتينا جميعا لانتخلف على  
 إسلامنا الذي هو أعز ما نعتز به هو والوطن ، وأتينا جميعا  
 نحاول الارتفاع بقضاياها عن انتهائية الساسة ومزایدات من  
 لا يعلمون أو يعلمون ويستغلون أن غيرهم لا يعلم .  
 ما علينا ، بل علينا أن نستمع بالله ، ونحمد ونستغفره ، ونسأله  
 العون في توضيح البيئة كأسلوب من أساليب إثبات جريمة الزنا ، والبيئة هنا  
 هي العمل ، ولكي تقترب بالأمر من الأدهان ، نفترض أن زوجة مصرية  
 مقيمة في القاهرة مثلا ، وغاب زوجها في بغداد بالعراق منذ عامين ،

ثم فجأة ارتفع بطنها تذكيرا بحمل متوقع ، أكدته تقارير الأطباء ..

الأمر هنا بالنسبة لى وبالنسبة للقارئ لا يحتمل لبسا فسادا الزوج غائب منذ عامين فلا شك فى وقوع جريمة الزنا ، غير أن للفقه الإسلامى رأيا آخر ، يستند فى باب من أبوابه إلى رخصة لا شك فيها ، ودرما للحدود بالشبهات ولو ندرت ، وهو باب تقية وتحترمه ونقده حق قدره ، لكننا لا نفعل ذلك بالنسبة لأبواب أخرى تبدو لنا ساذجة أحيانا ومضحكة أحيانا أخرى ، والانتقاد هنا ليس للإسلام . حاشا لله ، وإنما لأسلوب تفكير بعض المسلمين ، وتسليم من يتبعهم بهذا التفكير الساذج والاستنتاج غير المعقول وغير المقبول ..

أما باب الرحمة ، فهو احتمال أن يحدث الحمل نتيجة لانتقال الحيوان المنوي بغير الاتصال الجنى ، كأن يحدث الانتقال من ملابس مستعملة من الغير أو من تلامس مع جناد يحمل حيوانا منويا ، وأما الأبواب المضحكة أو الساذجة فمنها ما يتبادى به الحنايلة من نظرية الحمل المستكن أو الحمل الكامن ، وموجز هذه النظرية أن الحمل يمكن أن يكمن فى رحم المرأة لمدة عامين كاملين دون أن يظهر ، وهنا تستطيع المرأة التى ذكرناها فى المثال أن تطلق زغرودة مججلة مهللة ، تعلن براءتها استنادا إلى فتوى خيالية ليس لها أصل علمى أو سند فسيولوجى وشبهه بهذا رأى بعض المالكية من أن الحمل المستكن يستمر فى بطن المرأة ثلاثة

أعوام (١١) ورأى بعض الأحناف من أن مثل هذه المرأة بريئة من الزنا لاحتمال أن يكون زوجها من أهل الخطوة ، والغريب في الأمر أن أحكاماً قضائية صدرت في مصر ، وأخذت برأى الحنابلة واجتهادهم .

الشاهد هنا أن البيعة كما أوردناها في المثال السابق لا تصلح دليلاً على جريمة الزنا وأن مصيرها مثل مصير الشهادة كأسلوب من أساليب الإثبات ، ولا يبقى إلا الأسلوب الأخير وهو الاعتراف ، وهو أمر موكل إلى ضمير المعترف ، وهو أمر صعب التصور في عالمنا المعاصر خاصة إذا علمنا ما يشترطه الفقهاء لصحته ، من ضرورة الإقرار بارتكاب الزنا باللفظ الصريح الواضح دون كتابة أو إشارة ، وما يراه الحنابلة من ضرورة اعتراف الزاني بجريمته أربع مرات أمام القاضي ، وما يراه الأحناف من اشتراط أن يتم الاعتراف في أربعة مجالس متفرقة ، وما يراه بعض الفقهاء من ضرورة أن يظهر القاضي الكراهية للإقرار كما فعل رسول الله مع ماعز ، وفوق ذلك كله يسقط تطبيق الحد إذا تراجع المعترف عن اعترافه حتى أثناء تنفيذ العقوبة ، ليس بالقول فقط ، بل بالفعل المزيد للتراجع مثل محاولته الهرب من التنفيذ ، وقد ذكر الأستاذ الحمزة دعبس ما يزيد ذلك فيما يأخذون به في إيران من إسقاط العقوبة على المعترف عند محاولته الهرب من التنفيذ ، حيث تتاح له إمكانية الهروب .

(١١) ترك بعض مراجع الفقه أن الإمام مالك نفسه قد طاعت حدا حله في بطونيه إلى ثلاث سنوات .  
راجع الملوك لابن قتيبة ووفيات الأعيان لابن خلكان .

هل رأى المتشككون بالقسوة كيف أتاحت رحمة الله كل  
 هذه السبل للعتو والرحمة . وهل رأى القراء كيف وصلت  
 الرحمة بالعقوبة إلى ما يشبه استحالة التنفيذ ، وبوسائل  
 الإثبات إلى ما يشبه استحالة الإثبات .. ولعل القارئ  
 يلاحظ هنا أننا نتحدث عن الرجم . وغم استحالته . وكأنه  
 عقوبة لا خلاف حولها ولا جدل فقهي بشأنها وهذا ليس  
 صحيحا ، فمما أكثر الخلاف ، وما أكثر الجدل ، وذلك كله هو  
 الموضوع الثالث في موضوعاتنا الأربعة ، وهو محور حديثنا  
 في الأسبوع القادم إن شاء الله . (١)

(١) بعد نشر هذه الحلقة والمؤثر حول نزاع اللغة في جريمة الاضرار لجسم الجاني العقيم الحرب وأنت تردوا  
 بالحق النشر ولم اعترض رئيس التحرير ورئيس المذيع ولم يتم استكمال المؤثر .

## ( ٧ ) والحلال الفقهى قائم

هذا هو موضوعنا الثالث ، نعرض فيه خلافا فقهيا ليس  
 بالهين حول حد الزنا ، فقد ذكرنا الرجم فيما سبق وهو أقسى  
 العقوبات ، والمعلوم أن الرجم عقوبة الزانى المحصن ( أى  
 المتزوج ) والزانية المحصنة ( أى المتزوجة ) وأن الجلد عقوبة  
 الزناة غير المحصنين ، ويضيف البعض إلى الجلد عقوبة  
 التغريب ( النفى ) عاما استنادا إلى حديث نبوى يراه  
 الأحناف ضعيف السند ، والمعلوم أيضا أن عقوبة الرجم لم  
 ترد فى القرآن الكريم إطلاقا وإنما وردت فى السنة ، وأن  
 الذى ورد فى عقوبة الزنا فى القرآن هو الجلد مائة جلدة ،  
 وقد أثار هذا جدلا فقهيا ما يزال قائما حول قضيتين ،  
 الأولى تتعلق بتساؤل عن جواز نسخ السنة للقرآن ، وهو ما  
 يراه بعض الفقهاء ممكنا ويتحرج غيرهم من قبوله حيث يرون  
 أن العكس هو الصحيح لكون القرآن قطعا والسنة ظنية ،  
 والثانية عن تاريخ تطبيق عقوبة الرجم الواردة فى السنة ،  
 وهل كانت سابقة لنزول الآية فتسسخ الآية الرجم أو أنها لاحقة  
 لتاريخ نزول الآية فتكملها ، والبعض يرى رأى الأول ،  
 والأغلبية ترى رأى الثانى ، بيد أن أحدا من الفريقين لا  
 يملك دليلا قطعيا على التوثيق الزمنى ، والقائلون بنسخ  
 السنة للقرآن يؤكدون حججهم فى وجوب الرجم بوجود آية  
 قرآنية نصت على رجم الزناة ، ذكرها عمر ولم يوافقه عليها  
 أحد ونصها ( والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة )  
 ويذكرون أن هذه الآية نسخت نصا وبقيت حكما ، بمعنى أنها

لم ترد في مصحف عثمان لكن حكمها بقي ملزما ،  
 والمعتزليون على ذلك يؤكدون اقتراضهم بالقول بأن نسخ  
 النص وبقاء الحكم غير منطقي ابتداء ، ثم يؤكدون بأنهم  
 هذا بأنه من غير المعقول أن يبقى نص آيات مع نسخ حكمها  
 وفي نفس الوقت يخلطون بين آيات مع بقاء حكمها ثابتة  
 لأن العكس هو المقبول بقاها ، ويضيفون إلى ذلك أن الآية  
 المذكورة لا تتفق معها مع المتن القرآني ، بحيث يبدو لفظ  
 (التي) غريبا على النص القرآني المتداول والمعروف ، وقد  
 أخذ الخوارج بهذا الرأي ، والخوارج فئة يختلف الكثيرون  
 معهم في إلزامهم الشيعة لكن أهلنا لا يختلف على وزعمهم  
 وتبطلهم موتهم في الآية إلى غير ذلك ، ومن أطرف حجج  
 الخوارج في هذا للضد ، أن مراجع الفقه تنص على بطلان  
 عقوبة الآية في الزنا نصف عقوبة الحر ، والجلد ممكن  
 التصفيف ما لمائة جلدة فيكون لمن تصح خمسين ، أما الرجم  
 فلا تصف لغيره فليس بين الحياة والموت نصف موت أو  
 نصف حياة ، أما ما قيل من أن الآية من آيات التماسك  
 كما سبق كان خلافا لكثيرا من أضاف الآية المحدثون كثيرا  
 من آراء الخلاف ، حيث قالهم أن كثير من آيات التماسك لا  
 يطبق عليها أحد الزناد الرواد شرعا في كتب الفقه وقد ذكرنا  
 أمثلة لذلك ، وغير هذه الأمثلة كثيرة ، فياقتبلات العلية  
 ليست ، وما في رواية الرجل والمرأة حول غار في غار منور  
 الملقاة لا يكفي وحده لإثبات الزنا رغم اليقين بأن الشيطان  
 ثالث الاثنين ، وممارسة الجنس شبه الكامل مع بقاء البكارة  
 لها ، فيكون الحكم فيها مع هذا ما كان في الآية

ليست زنا لوجود شبهة البكارة ، والإبتاء من مكان غير ما أحل الله ليس زنا لأن المرد أخطأ المكحلة ، وضبط الرجل لعشيق زوجته في فراشها أو مرتكبا للفاحشة معها لا ينطبق عليه حد الزنا لعدم اكتمال عدد الشهود وهكذا ، وأمثال هذه الجرائم قد أفرغت أنصار التطبيق ، ولم يهون الأمر عليهم انفتاح باب التعزير واسعا أمام الحاكم ، تخوفا من أن تنسب العقوبات لما يسمونه بالقوانين ( الوضعية ) ، فحاولوا استنباط قوانين شرعية تختص بجرائم لا أصل لها في مراجع الفقه ، مثالا عقوبة جريمة شبهة الزنا ، التي عاقبت عليها المحاكم الشرعية ( الناجزة ) في السودان بخمسة وعشرين جلدة للمواطن عند الرحيم عيسى طه وستين جلدة وألف جنيه غرامة للمواطن سمير أمين محمود و ٨٥ جلدة وغرامة ٦٥٠ جنيهها لكل من عثمان حمزة ونوال محبوب وعريضة ميرغني والفتاح عبد الرحمن وصلاح البدوي وكمال عباس وناسر النوريشري ، و ٤٠ جلدة وغرامة ١٥٠ جنيهها لكل من أحمد وأدم وفاطمة حسن صالح ، ولا يوجد في أحكام الفقه الإسلامي جريمة مستقلة تسمى الشروع في هذه الجريمة أو تلك ، ودون الزنا لا يوجد سوى الخلوة المحرمة بين المحارم وهذه وما يلحق بها من إخلال بالأداب يمكن أن تعاقب تعزيرا دون إشارة من بعيد أو قريب للزنا .

أغرب ما في الأمر أن الصيحات ترتفع بين وقت وآخر ، بأن القوانين ( الوضعية ) تبيع الزنا إلى الدرجة التي يحدث معها أن يأكل الطناش الجلاش كما ذكر أحد كبار العلماء في



مقال نشرته حريدة الأهرام ، ويضربون على ذلك مثالين أولهما أن الزنا بإرادة الطرفين البالغين لاعقوبة عليه ، وفاتهم أن يسألوا أنفسهم ، أى زنا ، هل هو الزنا الموجب للحد ، وهل هو ممكن الإثبات شرعا بين طرفين أخذنا أهبتها له ، واحتاطا لحدوثه ، ومارسناه بعيدا عن عيون المشاهدين بالتأكيد ، ودون تواجد لشهود أربعة عدول ربما يطلبون إعادة المشهد من جديد للتيقن من الإثبات ، أما المثال الثانى فهو سماح القانون للزوج بالتنازل عن بلاغه أو حقه فى اتهام الزوجة بالزنا ، وقد سبق أن ذكرنا أن ضبط الزوج للزوجة والعشيق فى وضع التلبس بالزنا لا يكفى لإثبات الواقعة شرعا .

ليس هدفنا هنا هو المقارنة ، وإنما هدفنا يسير وموجز فى قضية أساسية وهى أن للشرعة وسائل ومقاصد ، وأن من تنصرتا جريمة الزنا فى قوانيننا المعاصرة ، كان مقصدهم هو ذات مقصد الشرعة ، وهو الحفاظ على العرض ، وأنهم حاولوا التوصل إلى ذلك بأسلوب يأخذ واقع العصر فى حسابه ويخضع للعنصرية ما لاتصل إليه اجتهادات الفقهاء فى عصر غير العصر ، لعصر غير العصر ، وموعدا مع مناقشة ذلك فى الأسبوع القادم إن شاء الله ..

## ( ٨ ) والله أعلم أين الحق

وأخيرا نصل إلى ما ليس منه بد ، وهو طرح السؤال الذى لا مفر منه ، ولامهرب من طرحه ومناقشته ، وكان بردنا أن لا يحدث ذلك لولا أنهم ظلوا يتنادون فى كل مكان بأنهم أصحاب حق مطلق وأتانا أصحاب باطل مطلق وأنهم أنصار شرع الله وأتانا أعداؤه ، وأنهم يملكون الحل السحرى لكل مشاكل المجتمع ، وأتانا سبب المشاكل بما نطبقه من قوانين وضعية وضعها البشر فسامت الأحوال لقصور علمهم وضيق أفهامهم ، وفى تقديرنا أن الإسلام مقحم فى النقاش بلا مقتضى ، فهو أعز من أن يختلف عليه ، وهو أرفع من أن يختلف معه ، غاية ما فى الأمر أنهم يدارون قصورهم فى الاجتهاد برميئنا بالأحجار ، وعجزهم عن الاستنباط باتهامنا بالكفر ، وتنازعهم عن فهم القاعدة الفقهية التى مضمونها أنه حيث تكون المصلحة فثم شرع الله باتهامنا بإنكار الشرع والعداء للشرعية ، وقد قلينا الأمر فيما سبق على وجهه ، فلم نجد منهم إلا صدا ، ولم تلق منهم إلا عدا ، وكم فزعوا ونحن نطالبهم بالعودة إلى عصور السلف بما لها وما عليها ، وكان المفترض أن لا يفزعوا ، وكان المنطقى أن يسعدوا بهذا كل السعادة ، وكم غضبوا ونحن نعرض عليهم من الأمثلة ما يشيب لهوننا الولدان ، ولا ينالها العقاب لقصور اجتهاد بنى الإنسان ، ولعلمهم يجيبوننا على سؤالاتنا الحائر ، الذى يوجز ما سبق أن طرحناه ونناقشناه وأجهدنا أنفسنا فى بحثه وتوثيقه ، أيهما أقدر على تحقيق صالح المجتمع ، ومقاصد

الشرع ، القوانين التي قدموها باجتهادهم القاصر ، والتي نقلوها عن اجتهاد علماء القرن الرابع الهجرى لمقتضيات وأحوال القرن الرابع الهجرى ، والتي لا تعاقب بالزنا على ما ذكرناه من أمثلة وهو كثير وثقيل ومزول ، أم القوانين التي ينعتونها بأنها وضعية إقلا من شأنها وتسفيها من قدرها والتي تصل بعقوبة تلك العرض إلى الإعدام والتي تثبت الزنا بوجود الرجل في المكان المخصص للحريم أو المكاتب أو أى وسيلة من وسائل الأثبات . ؟

أيهما أحفظ لحق المجتمع وأيهما أكثر اتساقا مع مقاصد الشرع .. اجتهاداتهم المسماة بالقوانين الإسلامية ، التي لا تعاقب المختص بحد الزنا ولا المضبوطات في جرائم الآداب وتعاقب بدلا منهم رجال الشرطة بالجلد ، أم القوانين التي يسمونها وضعية والتي أعدم بواسطتها غلاة المفتصين ، وسجن نتيجة لتطبيقها مئات البغايا والقوادين ..

أيهما أحفظ لحق المجتمع ومقاصد الشرع ..

قانون لا يثبت الزنا على عشيق في فراش الزوجة يضبطه الزوج متلبسا بالجرم المشهود منه ، ومنه وحده لأنه ليس مفترضا أن يذهب لمنزله في مركب من الشهود ، أم قانون يسك بتلايب العشيق ويعاقبه ، حقا أنه يعاقبه بالسجن ، لكن أليس السجن أهون من البراءة ومن جلة الزوج أو لجونه إلى الملاعة ..

العيب ليس في الإسلام ، لكن العيب فيهم ، وأقصد بهم

من يتاجرون بالإسلام ، وكان المنتظر منهم أن يسعدوا  
بالقوانين السائدة ، وبياركوها لأنها تحقق مقاصد الشرع ، وأن  
يخجلوا من أنفسهم وهم بظالبون بالعقاب المستحيل ، وما  
استحال إلا بسبب بسيط ، وهو أنه استحال عليهم أن  
يجتهدوا وأن يتسقوا مع مقاصد الشريعة ، وأن يدركوا  
جوانب الساحة فيها قبل جوانب العقاب ، وأن يفهموا أن  
المباحات قبل العقوبات ، والرخص قبل العزائم ، والتيسيرات  
الحلال قبل الردع والقتل ..

لعلم بعد ما ذكرنا يهدنون من غلوائهم ويقللون من  
صياحهم ويتحفظون في اتهاماتهم لنا ، ولعل القارئ يتعجب  
معنا بعدما ذكرناه ، ومبعث تعجبه أمران ، أولهما ما  
تكشف له من ضعف حجته بل إن شئنا الدقة من هول  
حجته بعد أن غطوها زمتا بطويلا بالبكاء على الشرع  
المحجوب ، والعرض المسلوب ، ودم البكارة المسكوب ، والله  
وحده يعلم والعالمون أنها جعجة بغير طحن ، وثانيهما  
تعجبه من أن مثل هذه الحوارات لم تتح لها الفرصة للعرض  
على الرأي العام ، لأنها لو عرضت منذ زمن لاستكانوا  
وهذاوا وفضلوا الصمت على الصياح ، واتهموا أنفسهم  
بالتقصير ولم يتفرغوا لتكفير كل مخالف ، والله يعلم أن  
أمثالنا هم المدافعون عن دينه خوفا من أن تلتصق به اتهامات  
لا سبب لها في جوهر الدين العظيم ، وإنما أسبابها كامنة  
فيمن يلتحفون بردائه ويرفعون شعاراته ويقصرون في  
الاجتهاد في أحكامه وهو فريضة عليهم وواجب كانوا أجدر

الناس بالالتزام به ..

إلى هنا انتهى ردى على السائلين فى تلوّة معرض الكتاب ، ولعل السائل قد استراح إلى أن ردى لم يخرج عن إطار الدين تاريخاً وجوهراً وشرعة ومقاصد ، ولعله أدرك أن شعارى البعض ينطبق عليها قول الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه ( قوله حق يراد بها باطل ) .

والله أعلم أين الحق وهو خير ناصراً إن كان الحق معنا ، وخير غافراً إن كنا قد اجتهدنا فأخطأنا الاجتهاد ..

## الفصل الثانى

حوار حول المتعة



. ١٧٣ .

جريدة الأحرار العدد ٦٢٣ ص ٤ بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٨٩ م  
الدكتور القهي استاذ التفسير بكلية أصول  
الدين يرد على الدكتور فرج فوده :  
حقيقة الحكم الشرعي في زواج المتعة (١)

نشرت جريدة الأحرار بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤١٠ هـ  
الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٩ مقالا تحت عنوان " إشكالية  
زواج المتعة للدكتور فرج فوده " وقد لاحظنا على المقال ما  
يأتى :

١ . اشتغل بأمر منسوخ بالنص لقوله صلى الله عليه  
وسلم " أنهاكم عن الحمر الوحشية وزواج المتعة " وذلك في  
عام خيبر .

٢ . من المعلوم أن الشيعة يعتمدون على روايات على  
مع أن الراوى للتحريم هو على بن أبى طالب .

٣ . كلام الشيعة دعاوى لا دليل عليها أن زواج المتعة  
عمل به في زمن أبى بكر وعمر ومعلوم رأيهم في الصحابين  
الجليلين فهما في رأى الشيعة مخالفان فكيف يستدلون بما  
وقع في زمانهما وهم ينكرون على أبى بكر وعمر كل ما  
قالاه .

٤ . ليس من أصول الشيعة جابر بن عبد الله وعمران بن

---

(١) الذي لم ينشره الاستاذ وحيد الهادي وليس التحرير والمحررين به أن الله كان محمدا بتوقيعات أسماها  
لسم التفسير بالخاصة الأزمية بالقاهرة فمنا مع الدكتور محمد القهي في محضره رده .



حصين اللذان يستدل بروايتهما على دعوى الشيعة .

٥ . قوله " فما استمتعتم به منهن " قاطع في الزواج الشرعي بذليل قوله بعد ذلك " ومن لم يستطع منكم طولا إن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم " وحل الشبهة لا يعجز عنه أحد فما معنى قوله ومن لم يستطع ؟

٦ . قال أن الشبهة أحلت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونسى أن النسخ ألغى ما كان أحل فتبى صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ثم أذن بالزيارة فهل يجوز أن نحتج بالنتهى الأول ، وكم توجه المسلمون إلى بيت المقدس ، ثم عدل القرآن الكريم ذلك وأمر بالتوجه إلى الكعبة فهل يباح التوجه إلى بيت المقدس الآن ؟ عجبا لمن يتمسك بأمر منسوخ ومن الأوليات في علوم القرآن عدم التمسك بما هو منسوخ ويتعين على المفسر أن يعلم المنسوخات ومواضع الإجماع كي لا يتورط فيما تورط فيه كاتبنا .

٧ . يعترف الأزهر بمذهب الإمامية وهم يحلون المتعة ونسى أن هناك فرقا بين الاعتراف بالمذهب والموافقة على كل تفاصيله فأبو يوسف ومحمد وزفر أحناف ومع ذلك خالفوا الإمام رابن القاسم وأشهب مالكيان وقد خالفا إمامهما وتلك من بداهة العلم بفقهاء المذاهب .

٨ . ادعى أن فقه السنة لم يعاقب بالحد على المتعة لوجود الشبهة وهنا ادعاء باطل وإنما الشبهة المعترف بها وتأثيرها لمن يدعى عدم العلم بالتحريم أما وأن أهل السنة

قالوا بالتحريم فنكاح المتعة عندهم ليس بشبهة تدراً للحد إلا لمن يدعى حلها على أن يتأكد من صحة دعواه وإلا بطل حد الزنا من أساسه إذ يمكن لمن يزنى بغير المتزوجة أن يدعى أن نكاحه من نكاح المتعة وعلى هذا لا يكون هناك محل لقوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " .

٩ . والسؤال الذي نوجهه لادعائه أن نكاح المتعة كان رخصة :

السؤال هو : هل الرخصة من المباح ؟ أو هناك فارق بينهما ادرس الفقه قبل أن تتجراً عليه ، واتق الله فلا تضلل الناس وهل يا ترى زواج المتعة من المخير فيه أو مما لا حرج في فعله ؟ وما الفرق بينهما ؟

١٠ . فرق الفقهاء بين زواج المتعة والزواج المؤقت فاعرف الفرق بينهما قبل أن تتكلم في زواج المتعة وكلاهما باطل .

١١ . ادعى أنه زواج بلا طلاق ولا ميراث ونحن نسأله وما الحكم إن جمعت ؟ وهل هناك زواج بلا طلاق ولا ميراث ؟ كيف يكون ذلك وقد قال سبحانه " ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد " ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد " وقال سبحانه بعد أن شرع الطلاق ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا .

١٢ . وأى زواج بعد الدخول يخلو من العدة وهي منتفية في حالة واحدة قبل المسيس .

١٣ . ثم ادعى أن العمل بالمتعة كان إلى حجة الوداع

وتلك دعوى تكذبها كل الأحاديث الصحيحة على أن النهي كان في فتح خير وقبل حجة الوداع بثلاث سنين .

١٤ . وأخيرا ختم كلامه بأن رحمة الله واسعة ونسى أنها للذين يتقون ومع رحمته سبحانه نهانا عن الرأفة بالزناة وقال " ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " .

وبعد ..

فإنا نهيى بصحيفة تدعى أنها إسلامية وتنتشر على الناس هذا الهراء أن تتورع ، وهكذا تتعلم الأحزاب كيف يتجرون بالدين ثم يبيحون للأدعياء الطعن في الدين .

والله يهدينا سواء السبيل ..

جريدة الاخبار العدد ٦٢٣ . باب برید القراء . بتاريخ

١٩٨٩/١١/١٣

ودأى من قارئ

أباح الدكتور فرج فوده زواج المتعة وأقره برغم اتفاق جميع الأئمة استنادا على رأى لابن عباس ورغم أنه صحح هذا المفهوم فيما بعد على أساس أن زواج المتعة فى رأيه كأكمل الميتة للمضطر ولا يوجد فى هذا العصر ما يدعوا للاضطرار فالتناء كثيرات وإن كانت توجد مشاكل اقتصادية فلا يجب

جعلها شناعة نعلق عليها انحراف فكرنا ..  
فهذه الآراء بلا شك يادكتور تشير حفيظة الشباب  
وتستفزهم لأنها آراء هدامة .

هادي محمد غلاب

خطيب الأوقاف

قليوب

مقال للأستاذ صلاح عزام بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ نشر  
في جريدة ( الحياة )

ارفعوا أعلامكم من الإسلام

هل .. كل من أسك بالقلم وأنعم عليه ( بملكة )  
الكتابة .. من حقه أن يصبح مرشدا .. وداعيا إلى الله  
سبحانه وتعالى .. يهاجم .. ويزعم أن التاريخ .. والوقائع  
الشرعية .. معه .. ؟

ويعني أوضح .. هل من حق كل من وفقه الله سبحانه  
وتعالى إلى قراءة عدد من الكتب .. أن يزعم صلاحيته  
للإفتاء ..

أقول هذا .. لأننا أصبحنا .. فوجدنا أنفسنا أمام زحف  
رهيب من عدد كبير من الذين تصدوا للإفتاء .. وأصبح

كل متعلم .. ولا أقول من خريج الأزهر .. مفتيا .. يقول لك هذا حرام وهذا حلال .. وهذا حرام .. وتساله .. وكيف ترعيت إلى هذا الحكم .. صال وصال (١) .. لأنه من أهل الجدل .. والكلام .. وزعم أنه سمع الشيخ .. وقرأ .. للشيخ .. وتساله .. وهل هذا ماتقول يعطيك حق الإفتاء .. أجاب بكل ( تنطع ) .. نعم ..

ومنذ عهد .. قريب .. غضب العلماء وثار المتعلمون .. لظهور بعض الجماعات التي تزعم أنها على الحق .. وغيرها على الباطل .. وكان ما كان ..

واليوم يتقدم الصفوف .. بعض حملة (الدكتوراه) زاعمين أنهم أعلم بالتاريخ منا: لسبب واحد أنهم من حملة (الدكتوراه) ومن حقهم أن يصححوا التاريخ ومن واجبه أن ينتقدوا ما لا يرضيهم .. و .. الخ

ولكن من أنتم .. أكل من حصل على الدكتوراه حتى ولو كانت في ( انبطاطس ) (٢) .. من حقه أن يعلمنا أصول ديننا .. وإذا كان هو غير متمكن في تخصصه .. فما هي الفتوحات التي حصل عليها ليناقشنا في أمر ديننا .. ثم .. من الذي دعاه إلى هذا القول ..

وهل قال كلمته من غير الإسلام .. في الاقتصاد أو السياسة أو أي علم .. أم أن الإسلام .. هو المجال المدعو له

(١) ردود مكررا في النص .

(٢) اللهم تقط .. شهادة الدكتوراه التي ألسها ليست في البطاطس .

. ١٧٩ .

جماعات من أفراد الأمة - يفتون .. ويكتبون ..  
ولنتظر إلى العالم من حولنا ..

هل يستطيع أن <sup>(١١)</sup> شخص أن يفتى في أمر من شئون  
دينه .. أم لهذا العمل من أهلتهم ثقافتهم وعباداتهم وبالتالي  
مسئولياتهم ..

وهل من حق غير المختصين في علوم دينهم .. أن  
( يتفرغوا ) للكتابة عن إخوانهم في عقيدتهم ..  
ولماذا نصمت على ذلك ؟ ..

---

(١١) وردت في الأصل مكثا والصحيح (أي) .

رد من الدكتور فرج فوده على مقال الدكتور القبيعى .  
نشر بجريدة الاحرار العدد (٦٤٢) بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

## بافرحة كل شيعى برد الدكتور القبيعى

بافرحة كل شيعى برد الدكتور القبيعى ، وباحزنى الشديد وأنا الذى كنت أذخره وأمثاله للحوار المجهد الجهد ، حين يستشكل على فأجأ إليه ، ويضيع المنطق من بين يدى فأستجد به ، وأحترار بين رأى هذا وذلك فأجد الملجأ لديه ، وما ضرنى أبداً أن يحتد . فعذره علمه وهو كثير ، وعلمى وهو قليل ، وما آذانى أبداً أن يشتد ، فعذره موقعه وهو رجل فقه ودين ، وموقعى وأنا رجل فكر وسياسة ، ونحن فى النهاية فى سلة واحدة نتنصر للمذهب واحد وهو المذهب السنى ، فإذا انتصر أحدنا كان ذلك نصراً لكلينا ، وإذا انهزم دارت الدائرة عليه وعلينا ، ومن أجل هذا غفرنا له سوء ظنه بنا ، فقصارى ما ذكرناه ونذكره أننا اكتشفنا بستاناً فقهيّاً مليئاً بالجواهر والآلىء ، هذا ينتصر فيه لحل المتعة وذلك ينتصر لحرمتها ، وهنا يلتقى بالحجة فيدحضها ذاك وذلك يأتى بالدليل فيفنده هذا ، ولعلنا انشغلنا بهذه الرياضة الذهنية المتعة . وهين لنا وندعو الله أن نكون مخطئين أن الخلاف ليس إلى حسم ، وأن النزاع ليس إلى نتيجة ، وأن الحوار يعود دائماً إلى نقطة البدء من جديد ،

وخشينا أن يجد بعض المسلمين في هذا متنفذاً لحل المتعة ، وهو ما نرفضه ونأباه ، وإن كنا لانملك دليلاً حاسماً عليه . ودعونا الله مخلصين أن يهيئ لحرمة المتعة فارساً يرد كيد المحللين ، وكم كانت سعادتنا بالفة ونحن نقرأ عنبران رد الدكتور القيعي " حقيقة الحكم الشرعي في زواج المتعة " وكم أضمنا أن نشد على يديه وأن نعتذر إليه ، وأن نؤكد له أن رده قد أخطأ العنوان وأنه موجه إلى الشيعة وليس إلينا وبجته عليهم وليست علينا ، وزادت سعادتنا حين علمنا أنه أتى بأربع عشرة حجة وتصورنا أنه سوف يجعلهم أضحوكة ، وأن ينطقهم بعد حججه سوف يصبح عصفاً مأكولاً وأثراً بعد عين ، وما أن بدأنا قراءة حججه حتى اهتزت أماننا السطور ، وتراقصت أمام أعيننا الكلمات ، وقمينا لو كان عرض الرد على ناصح أمين ، إذن لناشده أن يأتي بحجة واحدة دامغة وهو ما لم يأت به ، وكم أشفقنا عليه وهو يصرّب السهم إلى صدر الشيعة فيرتد السهم إلى صدره وإلى صدرنا معه فهو سني ونحن سنيون ، وما يؤذيه يؤذينا وإن اشتد علينا ، وما يصيبه يصيبنا وإن احتد معنا ، وليس لنا أن نسبق الأحداث فنصدر حكماً على رده ، وما علينا إلا أن نتتبع خطاه ونستعين بالله ونعوزه به من كل شر ، ونفند حجج الدكتور القيعي واحدة فواحدة حتى تأتي عليها جميعاً ، وعددها أربع عشرة ، مع خالص الاحترام لمكانته وعيره ومنصبه الأغر ..

الرد على الحجّة الأولى : يقول أستاذنا الجليل في



بند (١) مانصه ( اشتغل . بقصدنا . بأمر منسوخ من النص .  
يقصد المتعة . لقوله صلى الله عليه وسلم : أنهاكم عن  
الحمر الوحشية وزواج المتعة وذلك في عام خيبر )  
ونرد فنقول :

١ . الحديث مختلف عليه ومطعون في صحة متنه من  
فقهاء السنة ، ودلينا على ذلك تاذكره الشيخ سيد سابق  
في كتابه فقه السنة ( الجزء الثاني ص ٤٢ . دار الكتاب  
العربي . بيروت ) تعليقا على الحديث حيث قال ( الصحيح  
أن المتعة حُرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم  
أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم  
بإذنه ولو كان التحريم زمن خيبر للزم النسخ مرتين ، وهذا  
لا عهد بمثله في الشريعة البتة . ولهذا اختلف أهل العلم في  
هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتنديره : أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر  
وعن متعة النساء . ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه وقد  
بينه حديث مسلم وأنه عام الفتح . )

٢ . معنى ماسبق أن ما ساقه إلينا الدكتور القبيعي  
كدليل على نسخ المتعة يوم خيبر منسوخ بحل الرسول للمتعة  
عام الفتح وهكذا أتانا الدكتور بناسخ وهو لا يعلم أنه منسوخ .

٣ . يشير كتاب فتح الباري للفتية السني ابن حجر  
العسقلاني ( الجزء ٧ ص ١٣٧ ، ١٣٨ . دار إحياء التراث  
العربي . بيروت ) في تعليقه على الحديث إلى رواية أخرى

رواهما عبد الرهاب الثقفى عن يحيى بن سعيد عن مالك أنه ( أى الإمام على ) قال حنين ( ولم يقل خبير ) أخرجهما النسائى والدارقطنى ويذكر ابن حجر مانعه ( وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه . أى عن الإمام على . بلفظ نهى فى غزوة تبوك عن نكاح المتعة .

٤ . أشار ابن حجر العسقلانى فى المرجع السابق (ص ١٣٨ ) إلى تشكك البيهقى فى صحة الحديث لسبب موضوعى وهو أن الحديث كان موجهاً من الإمام على إلى ابن عباس رداً على ترخيصه بالمتعة وأن زمانه كان بعد وفاة الرسول ، والمنطقى إذا احتج على بتحريم الرسول أن يحتج بالتحريم الأخير وهو تحريم عام الفتح ، لأنه لو احتج بتحريم منبىير لألزمه أبى عباس الحجة بالاحتجاج عليه بالحل اللاحق فى عام الفتح .

٥ . تعمدا إرجاء ملاحظتنا على رواية الدكتور النقيعى للحديث إلى نهاية التعقيب ، فالحديث للإمام على وليس للرسول وقرن كبير بين قول للرسول وقول عن الرسول ، فالأول لفظ ومعنى والثانى معنى ، هذه واحدة ..

أما الثانية فهى أن الحمر الوحشية لم تسمع عنها إلا من الدكتور النقيعى والصحيح هو الحمر الأهلية فى كل كتب الحديث وتكرر بعض الروايات الحمر الإنسانية والحمر الأهلية أو الإنسانية مدغماً واحداً أما الحمر الوحشية فمستأها يختلف ، ولسنا نشك فى حسن نية الدكتور وأنه لايجرؤ أن يقول

الرسول مالم يقله ، ولعله ضعف الذاكرة ، وإن كنا نتوقع من أمثاله الدقة حتى لو استهان بنا .

٦ . هذا هو ما بدأ به أستاذنا الجليل وألقاء حجة دامغة في وجهنا .. حديث مختلف فيه وعليه ، وتحريم . إن صح . منسوخ بحل لاحق ، وخطأ في نص الحديث ، وخطأ في نسبة الحديث ، ومجاهل . ومعاذ الله أن نقول جهلاً . لاختلاف الفقهاء حوله ، فمن قائل بأن التحريم كان قاصراً على لحوم الحمر الأهلية ، ومن قائل بأن علياً قال يوم خيبر ، ومن قائل بأن علياً قال يوم حنين ، ومن قائل بأن علياً قال زمن تبوك ، ومن قائل بأن علياً لم يحدد زمن النهي عن المتعة ، ومن مؤكد بأن النهي كان في عام الفتح ، ثم يتجاهل أستاذنا الدكتور هذا كله ويعلن بشجاعة بحسد عليها أن تحريم خيبر ناسخ للمتعة ولا يدرى أنه منسوخ ، وينفعنا إلى أن نعبد على مسامعه ما ذكره في هذا ووجهه إلينا في البند السادس من رده ونصه ( عجباً لمن يتمسك بأمر منسوخ ومن الأوليات في علوم القرآن عدم التمسك بما هو منسوخ ويتعين على المفسر . ولباحظ القارئ أن الدكتور أستاذ للتفسير . أن يعلم المنسوخات ومواضع الإجماع حتى لا يتورط فيما تورط فيه كاتبنا ) .

ألم نذكر في بداية الحديث أن سهام الأستاذ الدكتور والتي وجهها لغيره سوف ترتد إليه .

الرد على الحجة الثانية : يقول أستاذنا الجليل في

بند (٢) مانعه ( من المعلوم أن الشيعة يعتمدون على روايات على مع أن الراوى للتحريم هو على ابن أبي طالب ) ونريد فنقول :

١ . إن الدكتور القيعى يقصد برواية على حديثه السابق عن التحريم فى خير ، ويحاول إنحام الشيعة بأن المتحدث عن التحريم هو إمام الشيعة نفسه ، ونعتقد أن الحديث يصعب الاستناد إليه كحجة بعدما ذكرناه فى الرد على الحجة الأولى وعلى لسان فقهاء السنة وربما كان هذا هو سبب إنكار الشيعة له .

٢ . يذكر فقهاء الشيعة فى المقابل رداً على ذلك ماورد فى تفسير ابن جرير الطبرى عالم السنة الشهير ( راجع جامع البيان فى تفسير القرآن دار المعرفة - بيروت . المجلد الرابع ص ١٩ ) حيث ذكر على لسان الإمام على أنه قال ( لولا أن عمر نهى عن المتعة مازنى إلا شقى ) ، والحديث واضح فى الإشارة إلى أن عمر هو الذى حرم المتعة وليس الرسول وهو مايقبل به الشيعة وترفضه السنة .

الرد على الحجة الثالثة : يقول أستاذنا الجليل (كلام الشيعة دعوى لادليل عليها أن زواج المتعة عمل به فى زمان أبى بكر وعمر ومعلوم رأيهم فى الصحابين الجليلين فهما فى رأى الشيعة مخالفان فكيف يستدلون بما وقع فى زمانها وهما يتكران عليهما كل ماقلاده ) ونريد فنقول : ١ . القول بأن كلام الشيعة دعوى لادليل عليها عن

العمل بزواج المتعة في زمان أبي بكر وعمر بنفبه ما يستند إليه الشيعة من أحاديث وردت في كتب السنة الصحاح ، وأشهرها الأحاديث التي رواها جابر بن عبد الله الأنصاري ( راجع صحيح مسلم . كتاب النكاح . باب نكاح المتعة . ص ١٠٢٣ دار إحياء التراث العربي وراجع أيضاً مسند ابن حنبل . الجزء الثالث ص ٣٠٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ ، ٣٨٠ ، دار الفكر ) وقد ورد الحديث في مسلم بثلاثة طرق وفي مسند ابن حنبل بخمسة طرق وأشهرها ( استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر . حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث ) ، وأيضاً يقصد الدكتور كما يتضح من تعقيب في البند التالي حديث عمران ابن حصين والذي ورد في مسند ابن حنبل ( المرجع السابق ص ٤٣٦ ) ونصه ( نزلت آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تنزل آية تنسخها ولم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات ) وإذا لم تكن هذه أدلة فماذا تكون ؟

٢ . مرة أخرى بصوب أستاذنا الجليل سهماً فيرتد إلى صدره وصدورنا معه فهو يقول للشيعة . ولستنا منهم . إذا كنتم لا تقولون أقوال وأفعال أبي بكر وعمر فكيف تنسكون بالمتعة التي حدثت في عهدهم ، والدكتور ينسى للأسف الشديد أن أفعال أبي بكر وعمر إذا لم تكن حجة على الشيعة فهي بالتأكيد حجة على السنة ، وأن ثبوت المتعة في عهد أبي بكر وعمر يلزم أهل السنة بما فيهم الدكتور باتباعها

ويرتجاهل أن الأمر ليس أمر شيعة أو سنة وإنما هو أمر دين وعقيدة ولا ينسى وهو يهاجم الشيعة أن يحكم التصويب فيسقط السهم في ملعب أهل السنة .

٣ . كان أولى بأستاذنا الجليل ولا يزال أولى به أن يناقش الأحاديث السابقة في ضوء احتمالات ثلاثة لأربع لها أولها أن كبار الصحابة خالفوا نهى الرسول عن المتعة وهو مانأباه ونرفضه ابتداء . وثانيها أن أحاديث تحريم الرسول للمتعة أحاديث غير صحيحة وعليه أن يفند هذا الادعاء .

وثالثهما أن أحاديث حل المتعة وممارستها بعد وفاة الرسول أحاديث غير صحيحة وعليه أن يثبت هذا ويستدل عليه . وهذا ما لم يفعله وإن كنا مانزأل نطالبه به .

انرد على الحجة الراهقة : يقول الدكتور ( ليس من أصول الشيعة جابر بن عبد الله وعمران بن حصين اللذين يستدل بروايتهما على دعاوى الشيعة ) ونرد على الدكتور فنقول :

سنوافقك على أنهما ليسا من أصول الشيعة بأستاذنا الجليل ، إذن هما من أصول السنة بأستاذنا الجليل .

إذن روايتهما تلزمنا قبل أن تلزم الشيعة بأستاذنا الجليل رأيت كيف ووطت نفسك وورطتنا معك يا أستاذنا الجليل ، رأيت كيف هزمتنا أمام الشيعة وكنا نود أن نهزمهم بك ، وكيف أفحمتنا بمنطقك دون أن تقصد وكنا نود أن نفحهم بك ، وكيف صوت سهمك الرائع إليهم فأصابنا في مقتل ..

## بأستاذنا الجليل ..

الرد على الحجة الخامسة : يذكر الدكتور القبيعي في البند (٥) مانعه ( قوله . يقصد قوله الله سبحانه وتعالى " فما استمتعتم به منهن " قاطع في الزواج الشرعي بدليل قوله بعد ذلك " ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فصا ملكت أيمانكم " وحل المتعة لا يعجز عنه أحد فما معنى قوله ومن لم يستطع ( ونرد عليه فنقول :

١ . أما أن قوله سبحانه وتعالى فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة " قاطع في الزواج الشرعي فأنصار المتعة لا يخفون على ذلك لأنهم يرون في المتعة زواجا شرعياً ولعل الدكتور يقصد أن النص قاطع في الزواج الدائم وهو قول يؤلفنا أن يصدر عن أستاذنا الجليل فهو أستاذ للتفسير وجميع مراجع التفسير ومنها الطبري والقرطبي متضادة على أن هذه الآية كانت محل خلاف عظيم بين أئمة المسلمين ، وإن بعضاً من كبار الصحابة أساءوا لهم لوامع يرون أنها نزلت في المتعة ، وأن عهد الله بن عباس بحر العلم وترجمان القرآن الكريم ، وأبي بن كعب أشهر كتاب الروي ، وعبد الله بن مسعود أستاذ مدرسة فقه الرأي ، وسعيد بن جبير النقيب الجليل كانوا يقرأون الآية هكذا فما استمتعتم به منهن . إلى أجل مسمى . فأتوهن أجورهن فريضة ( ويقسمون أنها هكذا نزلت ، وهو باليقين يعلم أن هذه الإضافة وإن كانت ليست بقرآن كريم عند مشرطي التواتر فإنها تؤخذ كقراءة تفسيرية للنص ولا تفسير لهذه الإضافة

إلا بأن القصد منها هو المتعة ، ويستطيع الدكتور القيمي أن يعترض على قول عبد الله بن عباس فهذا حله ، وأن يتجاهل قول أبي بن كعب فهذا رأيه ، وأن يصم أذنيه عن قول ابن مسعود وابن جبير وله منطقته ، لكنه لا يملك الجزم بالقطع أو الإنكار للخلاف .

٢ . أما استشهادة الآية التي تليها ( ومن لم يستطع ) لتأكيد أن الآية تخص الزواج الدائم وليس المتعة . لأن حل المتعة لا يعجز عنه أحد فلعل الدكتور القيمي يلمح بذلك إلى ما يعرفه من فقه الشيعة ، وفيه قولهم استناداً إلى بعض الأحاديث بأن الحد الأدنى لأجر المتعة أو مهرها حفنة من بر (قمح) أو من شعير ، وهو أمر لا يعجز أحداً ، ولعل أستاذنا الجليل قد نسي أو تناسى أن المهر الشرعى للزواج الدائم فى فقه السنة خمسة وعشرون قرشاً أو ما يعادلها ، وهو أيضاً لا يعجز أحداً ، ولعلنا نحيله إلى نصيحة الرسول صلى الله عليه وسلم لفقير من المسلمين لا يملك شيئاً بأن يصدق عروسه آية يحفظها من القرآن الكريم أو خاتماً من حديد . أحدهما أو كلاهما لا يعجز أحداً . ولعل هذا يدفعه إلى مراجعة نفسه فيما يتصور أنه دليل أو حجة أو انتقاد .

لقد كان يودنا أن نعرض على الدكتور القيمي تفسير الشيعة لهذه الآية وما سبقها وما تلاها من آيات وكيف تعرضوا لترتيب أنواع العلاقات الشرعية بين الرجل والمرأة . بيد أننا نرجى ذلك إلى كتابنا القادم ( زواج المتعة ) حتى لا نخرج عن سياق الرد والتمقيب .





أيضاً من رويت عنهم أحاديث تفيد الحرمة وأحاديث تفيد  
الحل وفيهم مجلى بن أبى طالب وعبد الله بن عمر .

ترى هل لا يزال عند أستاذنا الجليل وعند القارئ شك فى  
أن الأمر على الأقل أمر خلاف وأن من يرون أن هناك خلافاً  
ويسمونهم إشكالية كما فعلنا لا يستحقون من الدكتور القيعى  
أن يعاملهم هذا التعامل المهين ، وأن يعلوم الجريدة التى  
نشرت الإشارة إلى هذا الخلاف وأن يصف مانشرته بأنه هراء .

الرد على الحجة السابعة : يقول الدكتور فى البند  
(٧) إن اعتراف الأزهر بمذهب الإمامية لا يعنى المرافقة على  
تفصيلات المذهب ، وهو قول حكيم وصحيح بيد أن أستاذنا  
نسى فى غمرة حماسه حقيقتين ، الأولى أن مذهب الإمامية  
يحل المتعة ، والثانية أن رأى الدكتور القيعى أن المتعة زنا  
، فهل ياترى يرى أستاذنا الجليل أن الأزهر يعترف بمذهب  
يبيح الزنا ؟ الحقيقة أننا لا ترى هذا الرأى ولا نرضيه  
للدكتور القيعى ولا للأزهر ، ونجتهد فنقول أن الأزهر يرى  
مانراه وهو أن نكاح المتعة قضية خلافية ، وأن من يرون  
حلها قد اجتهدوا فأخطأوا ولعلمهم فى هذا أصابوا أجراً أثابهم  
الأزهر عليه بالاعتراف بمذهبهم والله أعلم .

الرد على الحجة الثامنة : يقول الدكتور فى البند  
(٨) ادعى . يقصدنا . أن فقه السنة لم يعاقب بالحد على  
المتعة لوجود الشبهة وهذا ادعاء باطل ، ونرد فنقول :

أقرأ برحمك الله فى كتاب فقه السنة للشيخ سيد سابق

أطال الله عمره الجزء الثانى ص ٤٣٩ . مرجع سابق تحت عنوان ( الوطء فى نكاح مختلف فيه ) مانصه ولا يجب الحد فى نكاح مختلف فى صحته مثل زواج المتعة لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهه فى الوطء والحدود تدراً بالشبهات ، أما نصيبته لنا بعد ذلك بقوله ( ادرس الفقه قبل أن تتجراً عليه ) فلن نرد عليها أدباً واحتراماً وترفعاً .

الرد على الحجة التاسعة : يعترض الدكتور فى البند (٩) على وصفنا للمتعة بأنها رخصة فيقول السؤال هو هل الرخصة من المباح ؟ أو هناك فارق بينهما ؟ ادرس الفقه قبل أن تتجراً عليه واتق الله فلا تضلل الناس وهل ياترى زواج المتعة من المخير فيه أو مما لا حرج فى فعله ؟ وما الفرق بينهما ؟ ونرد فنقول بأننا تعودنا حين تضعف حجة من يعاورنا أن يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب فيطرح أمثال هذه الأسئلة التى تليق بتلامذة الدكتور القيعى فى فصول الدرس ونحن لسنا منهم لحسن الحظ ..

حسناً بأستاذنا الجليل نحن لم ندع العلم ولا الفقه ولا الفتوى ، وأنت رجل العلم وهذا واضح ، وفارس الفقه وهذا بين والقادر على الفتوى كما هو ظاهر من عنوان ردك ، فأجبنا على أسئلتك برحمك الله وعلمنا ما لم نكن نعلم ، ولا تشنت جهنماً فى تفصيلات أولى بها مذكراتك الدراسية .

الرد على الحجة العاشرة : يقول أستاذنا العظيم فى

البند (١٠) مانصه ، فرق الفقهاء بين زواج المتعة والزواج المؤقت فاعرف الفرق بينهما قبل أن تتكلم فى زواج المتعة وكلاهما باطل ونرد فنقول ان هذه الحجة " الدامغة " ليست موجهة إلينا بل هى موجهة إلى الشيخ سيد سابق الذى ذكر فى كتابه (فقه السنة ) ص ٤١ . تحت عنوان " زواج المتعة " مانصه فى أولى الفقرات ( ويسمى الزواج المؤقت ) ونحن ننشد من يعرف رقم هاتف الشيخ سيد سابق أن يعطيه لأستاذنا الدكتور القبى حتى يتصل به ويوجه إليه ما وجهه إلينا من انتقاد فى قول لم نذكره .

الرد على الحجة الحادية عشرة : يقول أستاذنا الفاضل الجليل مانصه " ادعى . بقصدنا . أنه يقصد زواج المتعة . زواج بلا طلاق ولا ميراث ونحن نسأله ما الحكم إذا حملت وهل هناك زواج بلا طلاق ولا ميراث وهنا نتوقف يا شيخنا الفاضل ونتردد كثيراً قبل أن نجيب فأمثالك علماء . وأمثالنا قراء وما سبق كله يهون لأنه خلاف رأى ، أما ماتذكره الآن فقد كنا نظن أن من ينرسون على يدك يعلمونه ناهيك عن مقامك الجليل ..

هل مثلك بسأل : هل هناك زواج بلا طلاق ولا ميراث ؟  
 هل مثلك يجهل أن هناك حالات كثيرة من حالات الزواج الدائم لا طلاق فيها ( أى أن الزوجة تبين فيها بغير طلاق ) .  
 هل مثلك يجهل أن هناك حالات كثيرة من حالات الزواج الدائم لا ميراث فيها ( أى أن الزوجة أو الزوج فيها لا ترث أو

( لا يوث ) ..

إن كنت لا تعرف حقاً فدعنا نذكر على ما خفى عليك ..  
إن الحالات التالية بأستاذنا الجليل . من الزواج الدائم لا طلاق  
فيها :

- الأمة المزدوجة إذا اشتراها زوجها فإنها تبين منه بغير  
طلاق بأستاذنا الجليل .

- الزوجة الملاحنة تبين من الملاحن بغير طلاق بأستاذنا  
الجليل .

- الزوجة الصغيرة التي أرضعتها أم الزوج تبين من زوجها  
بغير طلاق ..

- الزوجة الصغيرة التي أرضعتها زوجته الكبيرة تبين من  
زوجها بغير طلاق بأستاذنا الجليل .

- زوجة المجنون إذا فسخت عقد زواجها منه تبين بغير  
طلاق .

- الزوجة التي تملك زوجها المملوك بأحد أسباب الملك تبين  
من زوجها بغير طلاق بأستاذنا الجليل .

هل نذكر على من يد أم أن هذا يكفينا ويكفيك يا  
أستاذنا الجليل ؟ وإن كنت لا تعلم بأسيدى فما هي حالات  
من الزواج الدائم لا توارث فيها ..

- الأمة إذا كانت زوجة بأستاذنا الجليل ..

- الزوجة الدائمة بأستاذنا الجليل .

.. الزوجة الذمية يا أستاذنا الجليل ..

.. الزوجة المعقود عليها فى المرض الذى مات فيه زوجها  
ولم يدخل بها ..

هل نذلك على مزيد أم أن هذا يكفينا وكفيك يا  
أستاذنا الجليل ؟

أما سؤالك عن الحكم إذا حملت فلعلك تقصد به المداعبة  
، أما إذا كنت تقصد العلم فمشك لا يجهل أن النسب يثبت  
حتى لولد الزنا . مثلك لا تخفى عليه القاعدة الفقهية  
( الولد للفراش وللعاهر الحجر ) . هذا عن الزنا فماذا عن  
زواج فيه شبهة ؟ أظن أن الإجابة واضحة وأن الولد ينسب  
لأبيه .

الرد على الحجة الثانية عشرة : يذكر أستاذنا  
الجليل ما نصه ، ( وأى زواج يعد الدخول من العدة ، وهى  
مستتفة فى حالة واحدة قبل المسيس ) ، ونحيله فى هذا إلى  
مراجع الفقه الشيعى التى تذكر أن العدة واجبة بعد انقضاء  
الأجل والافتراق ، وهى حيضتان كعدة الأمة ، وخمسة  
وأربعون يوماً لمن لا ترى الحيض ، وأربعة أشهر وعشرة أيام  
للمتوفى عنها زوجها .

الرد على الحجة الثالثة عشر : يقول أستاذنا  
الجليل ما نصه ( ادعى - بقصدنا - أن العمل بالمتعة كان إلى  
حجة الوداع ، وتلك دعوى تكذيبها كل الأحاديث الصحيحة  
على أن النهى كان فى فتح خيبر وقبل حجة الوداع بثلاث

سنين ) ، ونرد فنقول :

١ . أما أننا ادعينا فنحن لا نجرؤ ، فمن نكون حتى ندعى على الرسول كذبا ..

٢ . وأما أن ما ذكرناه ولم ندعيه تكذيبه كل الأحاديث الصحيحة فليس ذنبنا أن الدكتور لم يقرأ ، وليست جريمتنا أننا قرأنا ما لم يقرأه ، وعلمنا ما لم يعلمه .

٣ . وأما دليلنا فتجيب فيه الدكتور إلى حديث سيرة الذي ورد في سنن أبي داود ( دار الفكر - القاهرة - الجزء الثاني - باب نكاح المتعة - ص ٢٢٦ ) وفيه يقول الربيع بن سبرة ( أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع ) ونحمله أيضا إلى سنن ابن ماجه ( دار إحياء التراث العربى - بيروت الجزء الأول - كتاب النكاح - باب نكاح المتعة ص ٦٣ - ٦٤ ) ونصفه ( عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله في حجة الوداع فقالوا يا رسول الله إن الغزوة قد اشتدت علينا قال استمتعوا من هذه النساء ... إلى آخر الحديث ) .

ونحمله أيضا إلى سنن الدارمي ( دار الكتب العلمية - بيروت - باب انتهى عن متعة النساء ص ١٤٠ ) ونصفه ( عن الربيع بن سبرة أن أباه حدثه أنهم ساروا مع رسول الله في حجة الوداع فقال استمتعوا من هذه النساء والاستمتاع عند التزويج ... إلى آخر الحديث ) ونحمله إلى مستدرك حبل ( أحاديث سيرة بن معبد - المجلد الثالث ص

٤٠٤ ) ونصه قال الربيع بن سبرة سمعت أبي يقول سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ينهى عن نكاح المتعة ( وحديث آخر في مسند ابن حنبل عن الربيع بن سبرة ( نفس الصفحة ) عن أبيه قال \* خرجنا مع رسول الله من المدينة في حجة الوداع حتى إذا كنا بعسفان .. ثم أمرنا بمتعة النساء .. إلى آخر الحديث \*

٤ . نذكر الدكتور القبيعي بنصيحته لنا بأن نقرأ قبل ان نكتب ، ونعده باتباعها ونشكره .

الرد على الحجعة الرابعة عشر : ليست حجة ولكنها تذكرة فهو يذكرنا بأن الله نهانا عن الرافة بالزناة .

وأخيراً للدكتور القبيعي مني كل الشكر وكل التحدير ، وعذري إن كنت قد أخطأت مدى الفارق بين علمي وعلمه ، وحلمي وحلمه ، بيد أننا في النهاية في سلة واحدة . رضى سلة المذهب السني ، وقد علمنا الإسلام أن نتحاور بالحسنى وأن نتجادل بالبيينة ، وشرف كبير لى أن نتحاور مع أمثال الدكتور القبيعي ، فهم علماء الدين ورجال الفتوى ، وملح الأرض ، فليتبسح لى علمه وحلمه فهو غال على ، بيد أن الحقيقة أغلى بكثير ، ولأستمعحه وأستمع القراء أن نرجئ النقاش إلى ما بعد صدور كتاب \* زواج المتعة \* . نرجو وعد أن لا أنتصر فيه لرأى ، وأن التزم فيه بأمانة العرض ودقة التوثيق ، ووقتها سوف يجد كل متسائل جواباً ، وكل صاحب رأى رداً ، وعموماً فقولنا هذا . كما يقول أبو حنيفة



. رأى من جاءنا بأحسن منه قبلناه ، بشرط أن يكون مختلفا  
فى أسلوبه ومنهجه وحججه وتوثيقه عن رأى الدكتور القيسى ،  
على الأقل حتى لا يفرح فينا ونحن أهل السنة . أى شيعى .

تعليق منشور للأستاذ الحمزة دعبس فى  
جريدة ( النور ) . مقال افتتاحى . العدد رقم  
٤٠٣ . ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩

( يهدى به كثيرا ويضل به كثيرا )

( وما يضل به إلا الفاسقين )

يدعو بعض الكاتبين . فى الأسابيع الأخيرة . إلى مخالفة  
شرع الله ، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة ، مستندين  
إلى آيات بينات من كتاب الله عز وجل ، ويصرفون الآيات  
تبعا لأهوائهم ، أو إن شئت فنقل خدمة لعبهم وبحسبونه  
هنا وهو عند الله عظيم ، ولا تراهم إلا وهم يتناولون على  
العلماء ويتخذون منهم مادة للسخرية ، ومن أسائهم مادة  
للقافية ويظنون أنهم من الطرقات فيدعون . باسم الاسلام .  
إلى الحنا والبغاء ، وبالعجب سخرية القضاء .

ولقد كشف القرآن الكريم عن الجرثومة الحبيثة وراء هذا  
المرض العضال وكشفها لجيل النشئ بل ولكل الأجيال وجعلها  
قرأنا يتلى بالغدو والآصال ، ليهلك من هلك عن بينة  
ويحيى من يحيى عن بينة وحتى لا يتمادى فى الخطأ إلا  
شقى محروم ، ودعى مذموم ، وقاسق أضله فسقه المشنوم  
وأرداه فكره المسموم .

ويقسم الله جل وعلا عبادة إزاء قراءة القرآن وفهمه  
وحياة حقيقة التنزيل وعلمه إلى قسمين فيقول عز وجل في  
أول الربع الثاني من الجزء الأول من القرآن الكريم : إن الله  
لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضه فما فرقها فأما الذين  
آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون  
ماذا أراد الله بهذا مثلاً .. يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً  
وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد  
ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في  
الأرض أولئك هم الخاسرون ..

رد من الدكتور أحمد نور الدين . نشر بجريدة  
الحقيقة . بتاريخ ٨٩/١١/٢٥ العدد (٧٧) .

ولفة مع العلماني المتفبقة .. وأباطيله

رغم اتساع صدر الصحافة الحكومية لمقالات الكاتب  
العلماني " فرج فوده " المعادية للشرعة الإسلامية ، وأرائه  
الشاذة ، فإنه لم يشعر بالسعادة والاستقرار إلا بعد اقتناصه  
لنبر ثابت بجريدة الأحرار ، وتحت ستار حرية الرأي أخذ  
يقذف بافتراءاته على الشرعة الإسلامية وينتث سموم الشك  
والبلبة .

وفي مقالاته الأخيرة بدأ واضحاً تلون الأسلوب وانسلاخ  
الكاتب عن طريقته الأولى ، فقد أقلع عن أسلوب المجاهرة  
بالعداء للشرعة الفراء ، فبعد أن كان يعلنها عراحة في  
جريدة الأنباء الكونية وغيرها " إنى أرفض تطبيق الشرعة

الإسلامية وصوتى عال فى هذا الصدد .. وبهذى بإنكار حد  
الرجم على الزانى المحصن الثابت بالسنة الصحيحة المطهرة ،  
تلونت مقالاته التى أطلت علينا من جحره الجديد بلون آخر  
يحاول فيه التخفى والتسويه نافثا سمره ومثيرا لللبلة  
والتشكيك فتراه يقول : " ان رأى لا يخرج عن إطار  
الإسلام فقها وتاريخا وأحكاما ومقاصد .. " ثم يزرع اللغم  
الأول فى نفوس القراء فيقول : " أنه لو طبق حد الزنا فى  
مصر على جرائم الآداب فى الربع قرن الأخير لما عوقبت جريمة  
واحدة بأى عقوبة .. " ويعترض على فتوى المفتى فى  
حريمة الاغتصاب الشهيرة ( بجريمة انعادي ) قائلا بأنها خطأ  
فقهى لأنه فى نظره لا يقام حد الحراة حال الاعتداء على  
النرويج إنما الأموال فقط !! إلى آخر هذه الافتراءات التى  
تدور حول عدم جدوى إقامة الحد .

وهو على القبيض من عادته فى محاولة توسيع باب  
الاجتهاد وأنبالغة فى الأخذ بالآراء الضعيفة لتحقيق أهدافه  
، نراه هنا يضيق واسعاً تشمله الآية القرآنية فيحجر على  
الآراء الفقهية المعتبرة المستنبطة من هذه الآية وغيرها : " إنما  
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً  
أن يقتلوا . " الآية فيجعل من قطع الطريق على فتاة أو  
امرأة ثم الاعتداء على عرضها لا يدرج تحت عموم الإنساد  
فى الأرض ، وفى هذا نكتفى بالرجوع إلى أحد أئمة الفقه  
وهو الإمام ابن حزم حيث يعرف المحارب أو تاطع الطريق فى  
كتابه العظيم " المحلى " بأنه المكابر المخيف لأهل الطريق

المفسد في الأرض سواء بسلاح أو بلا سلاح أصلاً ، ليلاً أو نهاراً أو في مصر أو فلاة إذا أخاب السبيل يقتل نفس أو أخذ مال أو جراحة أو انتهاك فرج ولو ارتكبها شخص واحد فقط ..

ولنعد إلى أصل الموضوع وهو جدوى إقامة حد الزنا ونبدأ بأن المتطلق الذي نلتزم فيه بإقامة الحدود هو منطلق عقائدي يلزم كل مسلم مؤمن بوجوب الإذعان لشريع الله وحدوده وأنه إذا قضى الله ورسوله أمراً فلا يكون لأحد الخيرة من أمره ولذلك فنحن ثقة بالله وبحكمة تشريعاته نتعبده بإقامة حدوده وأحكامه في المجتمع المسلم .

إن عقوبة حد الزنا عقوبة رادعة جاءت بنص قرآني وسنة مطهرة ومجرد أقامتها ولو لمرة معدودة له تأثير رادع على كل من تسول له نفسه الاقتراب من الفاحشة فهي بذلك عقوبة مانعة واقية لما قد يقع من جرائم هتك الأعراض في المجتمع ، ولا نظن أن هذه الحكمة تتحقق باستبدال بعض القوانين الوضعية بهذا الحد ، فهي تتيح للقوانين الإشراف على تجارة الدعارة ماداموا رضوا بذلك لزوجاتهم ( مادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ) والتي تنص على أنه لا يجوز محاكمة الزانية على الزنا بناء على دعوى زوجها .. ولزوجها حق إيقاف تنفيذ الحبس برضائه معاشرتها كما كانت من قبل .. وهو نفس القانون الذي جعل شرط قيام جريمة الزنا هو وجود عقد زواج صحيح . أما غير المتزوجة فلا شأن عليها ..

والبون شاسع بين التأثير النفسي لمثل هذه القوانين المختلفة وما للحد من تأثير على المجتمع .

ونضيف في هذا الصدد أن إقامة حد الله واعتلاء سدة الحكم يلزم الأمة جميعها وعلى رأسها النظام الحاكم بوضع التشريعات والتطبيقات التي تتناسب مع إقامة الحد ، كما ينعكس أثر تنفيذ هذه الأحكام والتشريعات على سياسة الدولة في شتى المجالات التربوية والإعلامية والتعليمية والثقافية بما يتسق مع سمر الشريعة الإسلامية .

ففي دولة تقيم حدود الله لا يتصور وجود جهاز إعلامي يحض على الإباحية الجنسية والريذيلة فواقع إقامة حد الزنا سيكون له إلزام أدهى يمنع انتشار الفرائز الجنسية لدى مشاهدي التلفزيون تحت أى شعار زائف .

كما أن إقامة الحد تستدعى سد الذرائع بإغلاق قنوات الفساد المزدبة إلى الفاحشة من ملاء ليلية ومواخير الريذيلة المساء بالشاليهات السباحية والتي يعتبرونها من موارد الدولة الأساسية ..

وفي مثل هذه الدولة الملتزمة بإقامة الحدود لابد أن يتقى ثوب المجتمع من دنس الجمعيات النسائية الماحجة ، التي تطالب بحرية الإباحية الجنسية وتتعدد الأزواج ..

واستمر الكاتب في بث سموم التشكيك والبليلة بتساؤلاته المفرضة حول موقف الشريعة من جرائم الزنا التي لا تتراقر فيها أدلة إقامة الحد .. وضرب على ذلك مثلاً بعاشقين يقيمان بفندق أسبرعا كاملاً دون أدنى عقوبة .. وكأنه يظن أن أجهزة الشرطة في الدولة الإسلامية ليس عليها بعد

اقتحامها لأوكار الرذيلة إلا تقديم التمنيات السعيدة للعاشقين  
والانصراف لعدم توافر الأدلة ..

ان ما وصل إليه المجتمع من تفشى الرذيلة والإباحية  
الجنسية من جراء استبدال الحدود الإسلامية ليقترب من الحال  
المردى الموجود فى الدول الأجنبية المسماة بالمتقدمة ، فكما  
يحدث لديهم من ارتكاب الفاحشة فى الحدائق والمتنزهات  
جنهارا نهارا أو على قارعة الطريق ، حدث فى مصر بلد  
الأزهر نتيجة لغياب أحكام الشريعة اقترافا للزنا فى الشوارع  
والمتنزهات وهو ما نشرته الصحف اليومية من ضبط لحيرات  
الفتيات الداعرات وهن يرتكبن الفاحشة بنواحى المقطم  
والحدائق المجاورة له . فما الذى جراً هؤلاء الفتيات على  
الجهر بالفاحشة ؟ وإلى متى نستمر فى تحية الشريعة الإسلامية ؟

إن جرائم الحدود تنسم بالخطورة وذبوعها يقضى على  
المجتمع الصالح وتميز بعدم اختلاف النظر إليها باختلاف  
الزمان والمكان لذلك يقتضى أمن المجتمع وصلاحه مواجهتها  
بعقوبات رادعة حددتها الشريعة .

ونحن لضيق المقام نكتفى بإبطال اللغم الأول من سلسلة  
مقالات الكاتب العلمانى فرج فوده والنسب حاول فيها إخفاء  
حقيقة مشاعره تجاه قضية تطبيق الشريعة مجتنباً المواجهة  
الساقرة التى تمثلت فى مفركه السابقة " إنى أرفض تطبيق الشريعة .. "  
" يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما  
يشعرون " .

تتبع من الدكتور محمد البقي نشرته جريدة الأحرار  
بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٩ .

### هذه هي حقيقة زواج المتعة

نشرت جريدة الأحرار الصادرة في ٢٠/١١/١٩٨٩م ردا  
للكبير فرج شروده على ما كتبتة ردا عليه عن زواج المتعة  
وقد طابني بأن أرجع إلى كتب تحدثت عن زواج المتعة ،  
وناقشني فيها ذهبت إليه وسرني ما أعلمه أنه يأمل في دليل  
يبطل جواز تكاح المتعة ، والسؤال : أدر ممن يقولون بزواج  
المتعة الآن أم ممن يقولون بأنه قد نسخ وانتهى العمل به قبل  
أن يلحق الرسول صلى الله عليه وسلم بربه ، فإن كان من  
المكرمين له فأتأ متفق معه ، وإن كان من القائلين بجوازه  
فأني اختلف معه ، ولا داعي للتلاعب بالألفاظ ففى مقاله  
السابق قال : نظرا لأزمة المسكن وتعثر الشباب عن الزواج  
فإن رحمة الله وسعت كل شيء ، وقلت له هي للذين يشقون  
وجواز مثل هذا يتنافى مع التقوى .

والاشتغال بنى نسخ فهذا لا يمس جوهر القضية ولا نسخ  
بعد الرسول ومعلوم أن السابقين أقوالا تختلف عن  
اصطلاحاتنا نحن ، فهم يطلقون النسخ على تغيير المطلق  
وتخصيص العام ، الخ ولو تتبعنا كل ما نسب لرأينا التعارض  
واضحا ، والحديث الضعيف لا يقال به إن عارض الأحاديث  
الصحيحة وفق الحديث لازم لمن يتكلم فيها ، وليس كل ما  
سطر في الكتب يقال ، فمنها ما هو للجمع وعلى من يأتي

بعد أن يحققها فينصل الصحيح من السقيم .

وإذا كان الزواة قدروا نهيه صلى الله عليه وسلم عن زواج المتعة ، فانهم لا يقولون ذلك عن رأيهم ، ولا حرج أن يرد النهى فى خبير وفى فتح مكة وفى غزوة حنين وتبرك وحجة الوداع ، وكل رار يروى فى وقت سماعه أو فى وقت وصول النهى إليه ، وهذا يذهب فى الأقوال العديدة التى معها واحد ، وانظر إلى التكرار فى الآيات وفى الأحاديث .

وكيف يستبغ نسخ نكاح المتعة فى أيام الرسول ثم يروى لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقى وما معنى هذا ، وما الصلة بين نكاح المتعة والزنا وهل تتصور زانيا غير شقى ؟ وكيف يتفق ما ادعى أن عمر هو الذى حرمها مع ما روته الاحاديث عن نسخه صلى الله عليه وسلم لنكاح المتعة .

أما دعوى الشيعة أن أحاديث النهى غير صحيحة فنحن نجزم كما جزم اسلافنا ومعاصرونا بأن نكاح المتعة باطل وسل عن صحته من تشاء ممن استدلت بما ذكروه فى كتبهم ، والدليل على بطلانه قول الله تعالى " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات " وهل ترى أن من تجبىز لنفسها نكاح المتعة أنها محصنة ، ثم هم يدعون أن نكاح المتعة ليس بزواج كما ذكرت أنت وذكروا هم أنه لا يسمى زواجا ولا عدة له ولا ميراث ولا طلاق ، وما هو المبرد فى أن تذكر لى فى مقالك صورا من الزواج الذى ليس فيه طلاق لولا أنك ادعيت على



لسانهم أنه زواج بلا طلاق ثم لتعلم أن ما ذكرته من الصور  
قام السب فيها مقام الطلاق كصورة اللعان .. انخ

وكيف تطالبنى بإثبات أن أحاديث حل المتعة بعد الرسول  
صلى الله عليه وسلم غير صحيحة ، وسلمت أنت بأن  
المحدثين قالوا بنسخها وإن تعددت رواياتهم متى كان النسخ.  
والشيعة هم الذين يدعون عدم صحتها وكل من ادعى  
صحة شيء بعد ثبوت نسخة فدعواه ساقطة .

وقد طالب الدكتور فرج فوده بأن تكون تلك المسألة من  
المسائل الخلاقية قلت: أنكر الملاحدين وجود الله فهل ترى ذلك  
من المسائل الخلاقية؟ وهل نعتبر قول القائل: حذف الصحابة من  
القرآن الكريم أكثره من المسائل الخلاقية؟ وهل يوجد فرق بين  
جواز المتعة وتحريم الزنا؟ وما هو ذلك الفرق؟ وهل يقبل من  
يجيزه شاباً يهتمع بابنته ساعة أو ساعتين؟ إن هذا لبهتان عظيم  
أما عن اعتراف الأزهر بمذهب يبيح الزنا فلا ، وإنما اعترف  
الأزهر بفكر يدعى لنفسه أنه متمسك بالكتاب والسنة ولو  
ذكرت الفرق بينهما وكان الفرق معتبراً إسلامياً لفرقنا بينهما .

وبعد فقد قال سيادته قرأت ما لم يقرأ وعلمت ما لم يعلم  
وأود إن كان يرى جواز نكاح المتعة الآن فإني على استعداد  
لمناظرته ، وإن كان يرى عدم جوازه فلمصلحة من يشير هذا  
الموضوع ، ونحن لم نقل به ، وقد قال المنصفون كل كلام يبرز  
عليه كسوة انقلب الذي خرج منه، وتحقق المسائل العلمية هو  
ما أضبو إليه والجمود الفكرى أنكره كما أنكر كل انحلال

وخذ من زاعم الحرية الكذب فى فلسفة المنفعة والتسنىل فى شعاع الغريزة والخطأ فى علة الرأى والإلحاد فى حجة العلم ، عصمتا الله من الزلل .

ولست أدرى لماذا أثرت فى جريدة الأحرار قصة نسبة الزنا إلى المغيرة بن شعبه وهو فى منزلة نائب رئيس مجلس الوزراء كما قلت وهل علمك الزائر وعقلك الرشيد يستسيغ مثل هذه القصة ؟

وهل يتنعمك مارواه ابن جرير الجامع ، وقد روى كلاما يتعفف اللسان عن ذكره ليقدمه إلى من يجزى بعده فيحققه وكيف يسمع عاقل لنفسه وهو فى منصب جليل أن يزنى بامرأة وبينه وبين عدوه ستار لو حركته الريح لانكشف ؟ وهل أبو بكر كان يجهل نصاب الشهود حتى يستشهد بعده أقل ويعرض نفسه للجلد ؟ رحماك يا الله ، إن علينا أن نتحرى الصدق قبل أن نقدمه للناس .

وفى الحديث " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " وهل نكاح المتعة كان معمولا به فى الجاهلية أو استحدثه الإسلام ؟ وفى القرآن " إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله " ولكى تتحقق من صدق الرواية فارجع إلى ضوابط محققى التاريخ ، وإذا كنت تدعى أنك تعلم ما لم أعلم فلتسمع لى ولك جريدة الأحرار بمحاورة تنظمها هى على أن تكون دعواك جواز نكاح المتعة ودعوائى أنا بطلان ذلك والله يهدينا سواء السبيل .

رد من الدكتور محمد القيعى . نشر فى جريدة الوفد .  
بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٨٩

## ثقاتنا الدينية .. زواج المتعة

ليس بينى وبين أحد خصومة ، وإن اختلف معى فى  
الرأى فيما يتبل الخلال من الأمور الستة التى يرجع إليها  
خلال الفقهاء ، فالخلال فى الرأى لا يفسد للود قضية ، كما  
يقولون وقد سألتى أحد أساتذتى . رحمه الله . ( أفتار على  
دينك أم أخذك أكثر ) ؟ ولما كنت فى أولى مراحل التعليم  
، أجبته : على أختى ؟ فضحك قائلاً : بل الدين الذى  
أودعها فيها ورفعها منذ زواجها فلم نعد نغار عليها من  
زوجها وهذا حق ، وما أشد تكبرى للتعصب الدينى أو  
المذهبى الذى هو دخيل ، وما أخطر ولائى للدينى ، وتفانى  
فى خدمته ، ورضائى بأية نتائج أو صعوبات أو سخريات  
تلعقنى فى سبيل نشر دينى ، ومثله العليا ، ولا يخفى  
على مسلم يستلهم الاحساس من دينه ما يحاول البعض من  
إثارة للفرقة ، وإحداث البهلة لتزريق وحدة المسلمين ، ومن  
مبادئ أعداء التآلف " فرق تسد " .

وفى الآونة الأخيرة ، سُخِّرَتْ بعض الأقلام لنشر أفكار  
سامة نادى بها البعض وبرى منها البعض من يستظنون بمظلة  
مذهبية واحدة ، وإن انت قرأت كتابا مثل تفسير الطبرسى  
الشيعى لرأيته ينفى كثيرا مما نسب إليهم ، وهم منه بريئون  
، وآفة التأليف منذ زمن بعيد نسبة الشئ إلى صاحبه وهو  
منه برئ ، ورسالة الأزهر فيما يرى الفيلسوف الأديب الراحل

مصطفى صادق الرافعي ، رحمه الله أن يحدد عمل النبوة في الشعب ، وأن ينفي عمل التاريخ في الكتب ، وأن يبطل عمل الوثنية في العادات ، وأن يعطي الأمة دينها الراضع السمع اليسر ، ولا سبيل لذلك إلا أن يكون الأزهر حريصا في قيادة الحركة الروحية الإسلامية .

وقد حرمت جميع الأديان السخاوية الزنا ، وتوعدت عليه بالعقاب الملائم له ، وأجاز من أجاز نكاح المتعة ، وعرفه بأنه نكاح ينتهي تلقائيا عند الأجل الذي يتفق عليه ساعة أو ساعتين ، ولا ميراث للزوجة ، وطلاقها في نظرهم انتهاء الأجل ، ويطالب من لا يجز ذلك بإبطال دليل من يجوزّه ، ولا نرى نحن القائلين بحرمة . فرقا بينه وبين الزنا ، فإن كانت التزوجة زواج متعة زوجة ، فكيف لا يكون لها ميراث والله أعطى الزوجة حقها في الميراث ، وكل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن لم تكن زوجة ، فكيف تكون ؟

وقال الله بعد ذكر الحرمات من النساء : ( وأجل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ! ) وللإحصان في القرآن ثلاثة معان :

( أ ) الزواج هنا غير مراد .

( ب ) الحرية وهو أيضا لا يستقيم في هذا الموضع .

( ج ) العفة وهو الملائم لهذا الموضع .

وأكد ذلك بقوله ( غير مسافحين ) فما هو السفاح إن لم يكن كما ذكر من أنه نكاح إلى أجل ينتهي تلقائيا ، أو

يجدد رسال من يجيز ذلك النكاح عن الزنا ، لعل في مخيلته فارقا بينهما يقدمه للناس لينظر أهم يقبلن أم يرفضون ، ؟

أما المصادر التي يستندون إليها فهي مجمعة على تحريم نكاح المتعة . والصحيح منها يقدم تاريخا للتضبة . فإن عادة الضمير تكتسب بشرة الروح لا بأين قوم بجأرون بالدعاء أن يبرئهم الله من سوء ما يقال ، ونحن السلمين لا نكر أهبة العقل في فهم مدلول النصوص الشرعية ، وننبه إلى أن العقل وسط بين النفس والروح ، فهو وازع القرينة ومستلهم لهداية الروح ، وإن كرامة الانسان ينبغي أن تصدر نه من محاولة تحرير نفسه ، وأن بنقاد لأعيق البواعث في وجدانه ، ولا ينسى أن الشراوة الإلهية كامنه في قراره ، وهو حر قادر على أن يهملها أو يقبلها ، والشخصية الإنسانية بالحفة وعقل وضمير ، وليست مجرد أعضاء ووظائف وخلابا وأعصاب ، وروحة الله وسعت كل شيء ( فساكتها للذين يتنون ) ، والمريض الذي لا يفهم لولا أنه مشول عن طلب العلاج النافع ، لا يفيد به حال من الأحوال أن يعلم ماهي العدوى ! ومن أين انتقلت إليه .

تعقيب ( خاص وسريع ) من جريدة الحقيقة بتاريخ  
السبت ٢ ديسمبر ١٩٨٩ .

خاص وسريع

إلى الأتمة حنان ..

نود أن نقول لك إن نكاح المتعة في مذاهب أهل السنة  
( مالك ، أبو حنيفة ، الشافعي ، أحمد ابن حنبل ) حرام ،  
وزواج باطل .. فهو زنا صريح فاعلمى أن تقمى فى هذه  
المصيدة .. وإن شاء الله ستقوم الجريدة بنشر تحقيق حول هذا  
الموضوع يشفى نفوس المسلمات ..

رد بقلم الدكتور أحمد نور الدين - نشر فى  
جريدة الحقيقة بتاريخ السبت ٢ ديسمبر ١٩٨٩ م  
( الطاهر الحامس العلمانى .. )

كشفتا فى المقال السابق حقيقة اللون الجديد الذى إتخذه  
العلمانى المتفقه فرج فوده فى حربه الشرسة ضد الشريعة  
الإسلامية ، وهو ما يمكن تشبيهه بنظام الجستابو أو الطابور  
الحامس الذى يندس خلف خطوط القوات الدفاعية ليتخفى  
ويذوب بين أفراد الشعب محطماً الروح المعنوية له مروجاً  
للأشاعات والفتن التى تفت فى عضد الأمة .

ومن قبل التصدى الفقهى لهذه الحملة العدائية وكشف  
أباطيلها نطالب السادة العلماء الذين يذبون عن الشريعة  
الغراء أن يتنبهوا جيداً لحقيقة ما يشار من قضايا فقهيته ومدى

جديتها والتصدي بعزم لمن يتعمد إثارة الفتن والشبهات .

فأفراد الطائور الخامس العلماني يتعمدون دس أنوفهم بين طبقات كتب الفقه متشمين لزلات الفقهاء وهفواتهم ليقصروا ما يظنونه مأخذ بحق ما ربههم فيطرحونه على جماهير الأمة المسلمة من خلال صفحات الجرائد ضارين رأى هذا الفقيه بذلك مظهرين تناقضاً غير حقيقى أو مفتعلين خلافاً لا أصل له ونابشين عما تم رأيه من خلاقات مضى عليها زمن طويل والشرعة الإسلامية بشمولها لم تدع أمثال هؤلاء المرجفين دون تصنيف يستتبعه عقاب .

فقد ذكر صاحب فقه السنة على لسان الإمام النورى ملخصاً أن المخالف لدين الحق إن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق ، وإن اعترف ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض مائث من الدين ضرورة بخلاف ما قرره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق ويقول أن الشرع نصب القتل جزاء للزندقة ليكون مزجراً للزندقة وذمياً عن تأويل فاسد فى الدين لا يصح القول به ثم قال فالتأويل تأويلان أحدهما لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادم مائث بقاطع فذلك الزندقة .

ونتقل بالقارئ لنستعرض بعض أباطيل الطائور الخامس العلماني وما يشه من الغام داخل نفوس المسلمين .

ففى أثناء محاولاته السابقة إنكار ورفض حد الزنا للمحصن ، قال بالنص ( إن التيقن من وجود حد الزنا ضمن

مصادر الشريعة أمر صعب قبوله ) وهو خلاف فقهي فالقرآن أمر بالجلد أما ماتوافر لنا من السنة فهو يتنادى بالرجم والسؤال . على حد كلامه . هل السنة تنسخ القرآن ؟ ويرد على نفسه قائلاً بالطبع لا . ونلاحظ القارئ الكريم محاولته الفاشلة في ضرب القرآن بالسنة . وكأنه ظن أن حد الرجم نسخ حد الجلد وهو مالم يقل به عاقل . فالحدان محكمان أحدهما يختص بالزاني البكر والآخر بالمحصن المتزوج .

ولما فشل في تحقيق مآربه بالإنكار لجأ إلى التشكيك بقوله ( قولوا على لساني أنني أول المؤيدين لتطبيق حد رجم الزناة في الميادين كما تطالبون بشرط واحد ) وهنا يضع اللغم الآخر باختلاق شرط ما أنزل الله به من سلطان ، يدعى فيه ضرورة توفير ما أسماه بالرخص والتيسيرات من أمثال الجوارى وزواج الأربع . وزواج المتعة كشرط لإقامة حد الزنا . فيقول ساخراً بالنص ( فالشباب المسلم يستمتع بزواج أربع ويشتري من الجوارى ما يسد عليه أبواب الفتنة . فإن أرادها سمراء كان ، وإن أرادها صفلية كان ، وإن أرادها حبشية و أرادها رومية كان ) .

فيقول في موضع آخر مستخفاً تعالوا نتكاتف سوية للمطالبة بمشروعية التنسرى ، وسوف يكون انتصاراً عظيماً يوم تنتشر هذه الأسواق ( بيع الجوارى ) في الهرم والعتبة والعباسية ومبدان الحجاز

وبالطبع لم تضع النصوص الشرعية أى شروط من هذا



النوع السفيه قبل إقامة الحد والا لما أقيم الحد على الزانى  
البكر بالجلد رغم عدم زواجه أصلاً وأيضاً، لما رجعت الزانية  
المحصنة لأنها وفق خياله المريض لاتستمتع بتبسيراته  
المختلة ..

ونموذج آخر لمحاولاته الفاشلة بإشغال المسلمين بقضية زواج  
المتعة التى حسم أمرها منذ زمن بعيد ..

ثم تركبة الخلافات بين مسلمى السنة والشيعه بمقولات  
من نوعية ( بافرحة كل شيعى برد الدكتور القيعى )  
والتي كانت عنوانا لإحدى مقالاته ، ثم تحول لدق  
إسفين بين فقهاء السنة بعضهم البعض ، وما زاد الطين  
بلة إعلائه عن قبيلة الموسم بقرب صدور كتابة الجديد عن  
زواج المتعة .

ولتكشف للقارى عن الدافع الحقيقى وراء تأليف مثل هذا  
الكتاب ، نوجع لمقولته منذ سنتين فى جريدة الأنباء  
الكويتية ( لقد شرعت فى إعداد كتاب من تأليفى عن  
التحالف بين الأخوان المسلمين وحزب العمل وأسبته زواج  
المتعة لأن ماحدث من تحالف شبيه بزواج المتعة ) .  
يبدو أن هذه المقدمة قد اتسعت منه فحولها إلى  
كتاب بأكمله .

أما مقولته الشهيرة والفاصلة وهى ما جعلتها جريدة الأنباء  
الكويتية مانشيت عريضاً يقول فيه ( انى أرفض تطبيق  
الشرعة وصوتى عالٍ فى هذا الصدد ) ونعتبره فى هذه

الفتوة نضع بها في داخله متحداً (١) دون أكثر من مائة  
الأمة المسلمة .

والذي جرّأ أفراد الطابور الخامس وساعدهم في أداء  
مهمتهم ما صار عليه واقعنا المعاصر .. فقد أصبح الظعن  
والتشكيك في الشريعة حرة رأي ، وصارت أحكامه  
الشرعية كلاً مباحاً لكل متطاول وتبارى ظرفاء العلمانية في  
التندر والسخرية من تعاليمه السمحاء ، والآن فلا أقل من  
العمل على توعية جماهير أمتنا المسلمة ، حتى يتمكنوا من  
اكتشاف هؤلاء المهندسين (٢) بين صفوفهم والوقوف بالمرصاد  
لهم لفضح مؤامراتهم المتقنعة بأقنعة الفقه الزائف .

---

(١) نشرت مكللاً وصحتها ( معطياً )

(٢) نشرت مكللاً وصحتها ( المتسقين )

جريدة الأحرار . العدد ٦٢٦ . بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٩

حوار المتعة مازال مستمراً

دكتور فرج فوده . يعقب على دكتور محمد  
القيمي

( وأنه اضحكى وأهكى )

رد علينا الدكتور القيمي ، وأهمل في رده عن عمد .  
تفنيذ الأدلة المنطقية بينما ركز . عن قصد . على المشاعر  
الشخصية ، فقد سألتني عن موقعي الشخصي وهل أنا مع  
حل المتعة أم حرمتها ، ثم استدار ليسأل القارئ إن كان  
يقبل أن يستمتع بابتته شاب لمدة ساعة أو ساعتين ، ثم  
أرسل قولاً ( لعله قصد به القرامطة ) قال فيه (وخذ من  
زاعم الحرية الكذب في فلسفة المنفعة والتسفل في شعاع  
الفريزة والخطأ في علة الرأي والإلحاد في حجة العلم عصمتنا  
الله من الزلل) ، ولم ينس أن يغمز في نوايانا حين قال (قال  
المتصفون كل كلام يبرز عليه . وصحتها تبرز عليه . كسوة  
القلب الذي خرج منه ) ، ولما لم يجد في المنطق سنداً ، ولا  
في الحجة شنبعاً ، هتف ( رحماك يا الله ، إن علينا أن  
نتحرى الصدق قبل أن نقدمه للناس ) ، والثابت لدينا أننا -  
نحن والدكتور . قد تحدثنا في موضوعين مختلفين فنحن  
نتحدث عن زواج المتعة ، وهو يتحدث عن فلسفة الأخلاق ،  
ونحن نستعين بأدلة وردت في كتب الفقه ( السنن ) وهو  
يستعين بمشاعر القارئ ، ومثل هذا الحوار لاغناء فيه

ولافائدة ، وكان يودنا أن تضرب عنه صفحاً لولا عبارة وردت  
فى تعليق له بجريدة الوفد ( ٢٤ / ١١ ) ، قال فيها ( ومن  
المضحك المبكى أن تنشر خريطة محترمة . بقصد الأحرار .  
لكاتب . بقصدنا ... ) ثم أتبعها فى فقرة أخرى بقوله ( ونحن  
نهاب بصحفنا أن ترفع عن نشر تلك المهارات ) .

مانكتبه إذن مهارات ، وما نسوقه من حجج بضحك  
وبكى الدكتور القبى ، ونحن نفهم أنه يبكيه ، أما أنه  
يضحكه ، فهذا قول له خبى ، وفيه من الغرابة ما فيه .  
إذن نلبضحك الدكتور القبى أكثر وأكثر وهو يقرأ ردنا عليه .

أولاً : أنكر الدكتور القبى قولنا بأن زواج المتعة  
لا يعاقب عليه فى فقه السنة ، ورددنا عليه رداً مبرراً ، ولم  
يعلق ، ولعله كان يضحك .

ثانياً : أنكر علينا أحاديث وردت فى حل المتعة والنهى  
عنها فى حجة الوداع ، وذكرنا الأحاديث بسندها ومراجعتها ،  
فكان تعقيب ( ولا حرج أن يرد النهى فى خير وفى فتح  
مكة وفى غزوة حنين وتبوك وحجة الوداع ) ، ولا حرج  
بالنسبة لنا لأننا ذكرنا ذلك ، لكنه حرج ، وأي حرج للدكتور  
القبى وهو المنكر فى مقاله الأول لآى تحريم عدا تحريم خير  
ثالثاً : قال الدكتور القبى أننى قلت فى مقالى السابق (   
ظراً لأزمة المساكن وتعثر الشباب عن الزواج فإن رحمة الله  
وسعت كل شئ ) والشريف أنى رجعت إلى مقالاتى السابقة  
، فلم أجد لهذه العبر أثر ، ولعل هذا هو ما أضحك

الدكتور القبيعي : حين تخيلني وأنا أقرأ على لساني مالم أذكره ، فأتعجب ، وأرجع إلى مقالاتي وأبحث وأنتقب بينما هو يضحك ويضحك .

وأبعاً : يذكر الدكتور القبيعي حديث الإمام علي . الذي ورد في تفسير الطبري ، وذكرناه في ردنا مؤثقاً ، ونصه ( لولا أن عمر نهى عن زواج المتعة مازنى إلا شقى ) ثم يتسامل ( مامعنى هذا وما الصلة بين نكاح المتعة والزنا وهل تتصور زانياً غير شقى ؟ ) .

والطريف هنا أنه يتوجه بسؤاله إلى . وكأنني قائل الحديث . أر كائن ادعيث زوراً أنه موجود في تفسير الطبري ..  
إن كان الدكتور القبيعي ينكر على الإمام علي قوله فليقل هذا صراحة ..

وإن كان ينكر على الإمام الطبري ما ذكره عن أهل العلم فليترجعه بالنقد إلى الطبري . أما نحن فمن نكين يا أستاذنا الجليل نحن القراء وأنتم العلماء . وقد ذكرنا قولاً فردوه على أصحابه

خامساً : ذكر في تعقيبه على الحديث السابق مانصه (كيف يتفق ما ادعى . لا تدرى هل يقصد الإمام علي أم الإمام الطبري أم شخصنا الضعيف : أن عمر هو الذي حرمها مع ما روته الأحاديث عن نسخه صلى الله عليه وسلم )

ونرد فنقول . أن هذا هو سر الخلاف الفقهي الذي أشرنا إليه . وجأنا فيه لغرضه . والذي يتمثل في أحاديث تروى عن الرسول حل المتعة ومحرمها في أكثر من مناسبة .

أحاديث أخرى منها هذا الحديث وأحاديث عمران بن حصين وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وقد تجاهلها سيادته ، وجميعها تروى حل المتعة بعد وفاة الرسول ، ومن هنا يرى الشيعة وأنصار حل المتعة أن أحاديث تحريم الرسول من الأحاديث الموضوعة ولهم في هذا أسانيد ، وإذا كان نهى الرسول عن زواج المتعة لم يثبت لدى الشيعة ، فإن الجزم بنهى الرسول عن زواج المتعة لم يثبت . أى الجزم . لدى السنة ، بدليل أنهم لا يبايعون من يأتى زواج المتعة بعقوبة الزنا ، ويرون فى زواج المتعة شبهة تدرك الحد ، ألا يجوز لنا أمام هذا أن نذكر أن قضية زواج المتعة قضية خلاقية ، وهل يمكن قياس مثل هذا الخلاف كما فعل الدكتور القبيعى ، على الخلاف بين الملاحدة والمؤمنين حول وجود الله ؟

هل يجوز قياس الخلاف بين ملحد ومؤمن على الخلاف بين ابن عباس وعمر ، أو بين جعفر الصادق وأبى حنيفة ، أو بين رأى ابن مسعود ورأى ابن حنبل ؟ .

ثم ما بال الدكتور القبيعى يتوجه إلينا بالنقد ، وينحى علينا باللائمة ، ولا يذكر حرفاً عن أئمة الهدى وكبار رجال الفقه الذين أفتوا بحل المتعة ، من أمثال ابن عباس وأبى بن كعب وابن مسعود وجابر بن حصين ومعاوية وسعيد بن جبيرة وسعيد بن المسيب وظاوس وعطاء وقتاده وابن جريج وغيرهم إن كان له رد فليرد عليهم ، وإن كان لديه نقد فليترجمه به إليهم ، وإن كان يرى أنه يطاولهم علماً وفقهاً وتدبيراً فليترجمهم ، وإن كان يرى أن ابن حزم وابن حجر والبخارى

ومسلم والطبري والقرطبي وغيرهم يكذبون فليعلن ذلك ،  
أما نحن يا أستاذنا الجليل فلسنا أكثر من قراء ، وأما لكم  
هم العلماء ونحن سنيون وأنت سني ، ومازلنا نستنجد بك  
فتهاجمنا ، وتلوذ بك فتضحك علينا ..

سادسا : ذكرت في ردك يا أستاذنا قصة نسبة الزنا إلى  
المغيرة بن شعبه ، وهي قصة لاعلاقة لها بموضوع المتعة ،  
وقد وردت في مقال آخر لنا ، وإذا كنت لم تستسغها فانقد  
الطبري ولا تنس أن تنقد معه ابن كثير وابن الأثير ، أما  
تعجبك من السر الذي يزيعه الهواء ، فالرد عليه بأن هذه  
كانت طبيعة البناء ، وأما سؤالك (هل أبو بكره كان يجهل نصاب  
الشهود حتى يستشهد بفرد أقل ويعرض نفسه للجلد )  
فترك عليك فيه بنصحك بإعادة قراءة الواقعة ، لأن أبا بكره  
قد استشهد بأربعة ، وكان سبب الجلد تلجلج زياد بن أبيه  
( رابع الشهود ) في شهادته .

سابعا : كأنني بك تشير صراحة وتلمع أيضا في أكثر من  
موضع إلى أن نكاح المتعة كان نكاحا جاهليا - أبطله الرسول ..

ارجع برحمتك الله إلى صحيح مسلم ( دار إحياء التراث  
العربي - بيروت - الجزء الثاني - كتاب رقم ١٦ ص ١٠٢٢ )  
حيث نجد عنوانا نصه ( باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم  
نسخ ، ثم أبيع ثم نسخ .. ) وارجع برحمتك الله إلى قول  
الإمام الشافعي ( لا أعلم شيئا أحله الله ثم حرمه ثم أحله ،  
إلا المتعة ) - فقه السنة للشيخ سيد سابق ، جزء ٢ ، ص

٤٢ . واعلم برحمك الله أنه لو كان نكاحا جاهليا لحرمه الرسول مرة واحدة وانتهى الأمر ، أما أن يحله الرسول بعد تحريره له ، فإنه بالحل الثاني قد أصبح نكاحا إسلاميا بغير شك ولا خلاف .

ثامنا : اتق الله يا دكتور ، ولا تصف نكاح المتعة بأنه زنا ، فمن نكون نحن حتى يتهم واحد منا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة أمر نطلق عليه هذه الصفة ، وحتى نتهم كبار الصحابة بإتيانه ، وحتى نتهم من ثبت عليه بعد وفاة الرسول بالسقوط في هودته ، وخفف الرطوبة بأسبدي واضحك على كما شئت ، لكن حاذر بالله عليك أن يصل رذاذ اتهاماتك لى وضحكك على إلى رموز العنيدة وأساس الدين .

تاسعا : لعلك باخع نفسك على سؤاله تظنه مازقا ، وهو سؤالى وسؤال القارئ ، هل ترضى بذلك لأختك أو ابنتك ؟ ولعلك لو فكرت قليلا ما سألت ، ولعلك تصور أن الإجابة بالتفنن سوف تكون حجة لك ، ولعلك تتسى أنها حجة عليك ، فهب يا أستاذنا الجليل أن قارئنا أجابك ، لا ، لا نرضاه لبناتنا أو أخواتنا ، ثم أردف رده بسؤالك ، فكيف إذن رضى الرسول عليه الصلاة والسلام لبنات المؤمنين ؟ .

بنظفك وأسلوبك هذا سوف تبتلع المازق كاملا ، وسوف تبكى كثيرا وربما بكى القراء معك ، رغم أن الرد على ذلك سهل وميسر ، والمنطق فيه وارد ، وهو لا يناقض الإسلام أبدا ولا يطعن فيه بل يعلى من شأنه ، وأعد فى مقال قادم



بأن أوضح رأيي في هذا بعد أن أنتهى من ردك ، وأرد على ضحكائك ..

عاشرا : تود لو تناظرني ؟ إذن فأهلا بك ومرحبا ، بيد أنك تردف شرطا غريبا وهو أن أدافع أنا عن حل المتعة وتدافع أنت عن حرمتها .. من قال لك أنتى أدافع عن حل المتعة ؟

هل نسبت ما ذكرته لك من أنتى سنى وأنتك سنى وأنا فى سلة واحدة هى رفض المتعة ، وأنتى قد احترت فلبجات إليك ، وقرأت وفزعته فاستنجدت بك ، وأملت أن أجد لديك حلا فإذا بهى أجد عندك مأزقا ، وحاورتك بأدلة الفقه وأسانيد الفقهاء ، فحاورتنى بفلسفة الأخلاق وما ينبغى أن يكون عليه الفضلاء ..

زادك الله ياسيدى فضلا وعلما وفقها ، واعذرنا يا أستاذنا الجليل إن محاورنا مع مقامك الرفيع ، فعذرنا ما ذكرته من أنك تضحك لقولنا ، وتبسم لمنطقنا ، ولعلنا أضحكنا كثيرا ، وهكذا الدنيا يا أستاذنا الفاضل ، أنت تضحك ونحن نبكى ، أما لماذا نبكى ؟ فآقرأ ردنا عليك من جديد .

رد الدكتور محمد أحمد المسير نشر بجريدة

الأحرار العدد ٦٢٦ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٩ .

( الحوار الشائك للدكتور قوده )

المجتمع فى حاجة إلى علماء مخلصين يفقهون دين الله ، ويقومون بواجب التبليغ ويتواصون بالحق والصبر فى معالجة

قضايا وأمر دينية وديانة (١)

والكتابة الدينية لها أصولها وضوابطها ومحتاج إلى علم وفطنة وأدب ، وليست ترقأ عقلياً يمارسه كل كاتب وليست فناً تكتمل به الدائرة لدى الكاتب ... إن الكتابة فيها محتاج إلى صفاء الفهم لكتاب الله وسنة رسوله ..

وقد تابعت الحوار الشائك الذى نصبه لنفسه الدكتور فرج فوده ، ولاحظت أن المسألة برمتها خارجة عن نطاق الاحتكام إلى الدليل ومحاولة الوصول إلى حكمة الله بحكمة ، واتخاذ الحوار مساراً مشككاً يستهزئ بأيات الله وينفر من أحكام الله ويخدع عامة القراء ..

إن الكاتب الهمام يرفض إقامة حد الزنا إلا إذا توافر للنس الزوج بأربع نسوة فتح أبواب التصرى بنساء من شرق آسيا وإباحة نكاح اخته ..

وغلف القضية بنسائل زعم فيه الصدق مع نفسه فقال هل نحن أكثر إيماناً وزهداً وعفة من كبار الصحابة وأوائل التابعين ؟ ونسى الكاتب أو تناسى فى زحمة الخدع اللفظية . أن حكم الزنا له جانبان :

الجانب الأول : يتعلق بزنا البكر حيث يرتكب الفتى والفتاة جريمة الزنا دون أن يسبق لهما النكاح الشرعى وإليه الإشارة بقوله تعالى :

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ،  
ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله  
واليوم الآخر وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين \* سورة  
النور - ٢

إن هذا الحكم ثابت ومقرر في كتاب الله عز وجل وليس  
مرتباً بسبق زواج أو غيره وإنما هو مشروع زجراً للناس عن  
انتهاك الأغراض ودفعاً لهم إلى إعلاء القيم

الجانب الثاني : يتعلق بزنا المحصن وهو من سبق له  
الزواج الشرعى طالت مدته أو قصرت استمر أو انقطع فكل  
من سبق له الزواج ثم زنا فحده الشرعى الرجم حتى الموت  
وليس ذلك مشروطاً . كما حاول أن يدعى الكاتب بالتسرى  
والزواج بأربع زباجة نكاح المتعة فهذه الشروط تلفيق  
وتضليل وخداع ومكر ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمة سلفاً  
وخلفاً ربط تطبيق حكم الرجم بهذه الشروط التى اخترعها  
الدكتور فرج ثم إن المسألة تتعلق فى المقام الأول . بجوهر  
الإيمان وحقيقة الخشية من الله تعالى فالذين قدموا إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتزفوا على أنفسهم بالزنا  
لم تتوافر لهم هذه الظروف التى جمع متفرقاتها الكاتب وإنما  
ساقهم إيمان بالله . جل جلاله لا تزعزعه الجبال وتحديث عنه  
الرسول صلى الله عليه وسلم فقال عن امرأة من جهينة \* فقد  
ثابت ثوبه لورسعت بين سبعين من أهل المدينة لورسعتهم \*

وقال صلى الله عليه وسلم عن ماعز بن مالك نعم ما رجم :

• استغفروا لما عزم بن مالك لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة  
لوسعتهم • إن الكاتب نظر نظرة قاصرة حين ربط شروطه  
الموهومة بجائب واحد هو الرجل ونسى أن الزنا يقع بين رجل  
وامرأة فهل ياترى سيبدى الدكتور فوده ما خفى وكان أعظم  
ويذهب إلى ادعاء أن المرأة فى حاجة إلى أن تتزوج بأربعة  
رجال حتى يمكن أن يقام عليها حد الرجم ؟

وتتوالى بذلك سلسلة الاختراعات فى الدين ألا ساء  
ما يحكمون ..

إن الدكتور فرج اقترح أن تقام اسواق للرقيق فى العتبة  
والعباسية والتحرير يذهب الناس اليها ليختاروا النساء اللاتى  
يصلحن لقضاء المتعة ، واقترح أن نستحضر النساء من شرق  
آسيا ثم تراجع خوفاً من حقوق الانسان وقوانين تحريم الرق  
فى المجتمع المعاصر بالله عليكم أى سخف هذا ؟

وأى همز وعزم واستهتار بالدين يصدر من هذا الكاتب ؟

إن حقوق الإنسان أعمق فى الإسلام وإن تحرير العبيد  
أسبق فى الشريعة الإسلامية ولنا الآن فى مجال المقارنة  
لكننا نتساءل هل استقدام العمالة النسائية من شرق آسيا  
يحولهن إلى إماء ؟

إن هذا الاستهتار بحقوق الشعوب أدعه للسفارات  
الموجودة فى القاهرة تدافع عن نفسها وتأخذ بحقها من هذا  
الكاتب العايب بحرمة نسائهم .

وتتوالى الروائح العفنة من الحوار الشائك للدكتور فوده .

انه زعم أن عقوبة الزنا أقرب إلى الاستحالة مع أنها واقعة وثابتة وقد نفذت في عصور كثيرة والمستحيل هو المعلوم الذي لا يتصور العقل وجوده .

إنه يفتري الكذب ويقول أن القبلات الساخنة والعناق الحار والهمس واللمس أمور لا تدخل في جريمة الزنا من قريب أو بعيد ونسى أو تناسى أن النهى عن الزنا ورد في القرآن المجيد بأسلوب بليغ مثل قوله تعالى " ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا " .

والنهي عن الشيء نهى عن مقدماته وقد جاء صحيح الحديث أن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة فزنا العين النظرة وزنا اللسان النطق والنفس تتمنى وتشتهى والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه .

فهذه الاشياء داخله في جريمة الزنا ، أما تطبيق عقوبة الرجم فشيء آخر جعل له الشارع الخفيف ضوابط لها حكمتها حتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا ، ولكن لولى الأمر حق التعزير لكل منحرف بما يردعه ولا يترك الأمور فوضى فتقيم المرأة أسبوعا مع رجل في غرفة بأحد الفنادق . كما يهزأ الدكتور فوده . أو نشاهد عاريين قاما على الفراش ثم نغمض الأجفان ونقول أن جريمة الزنا لا تثبت . إن الكاتب يزعم أن جميع جرائم الآداب في ربع القرن الأخير لا يمكن أن تعاقب بعد الزنا بل الأقرب في زعمه أن يعجل رجال الشرطة بتهمة القذف

وتغافل الكاتب عن أن النسبة الكبرى من جرائم الآداب الآن تفرم على الاعتراف ويقف القانون الرضى عاجزا عن الإدانة إذا تصالح الزوجان أو وقع التراضى بين الزناة وعلى الكاتب أن يعيد قراءة الصحف اليومية ليرى سبل الإجرام الخلقى الذى المحرقت إليه الاسرة المصرية نتيجة التساهل فى الأعراض وعليه أن يراجع ملفات قضايا الآداب وما أكثرها .

تعليق في جريدة الوفد نشر بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٩ .

## ( وما زال السجال قائماً )

للاُسبوع الرابع يستمر السجال القائم بين فرج فوده وآخرين حول زواج المتعة والزنا وقد واصلت صحيفة "الحقيقة" هذا الأسبوع هجومها على الدكتور فرج فوده فكتب أحمد نور الدين مؤكداً أن الطعن في الشريعة الإسلامية لا يمكن قبوله تحت مفهوم حرية الرأي .

وأشار إلى مقال فرج فوده حول زواج المتعة ووصفه بأنه محاولة فاشلة لإشغال المسلمين وتركيبه الخلاقات بين السنة والشعبة وفى صحيفة "الأحرار" انتقد الدكتور محمد أحمد المسيرموقف فرج فوده الرافض لإقامة حد الزنا إلا إذا توافر للناس الزواج بأربع نسوة مع فتح أبواب الترسى بالجوارى وإباحة زواج المتعة . وأكد كاتب المقال أن الدكتور فوده تجاهل فى زحمة الخدع اللفظية أن حكم الزنا له جانبان الأول يتعلق بزنا البكر والثانى بزنا المحصن كما انتقد بشدة دعوة فوده لإقامة سوق للرقيق فى العتبة وآخر فى التحرير .

ورداً على الرد الذى نشرته "الأحرار" للدكتور القيعى كتب فوده فى نفس الصحيفة معلناً عن موافقته على مناظرة الدكتور القيعى حول قضية زواج المتعة . وعلى صفحات "مايو" تواصل فوده رده على الاتهامات الموجهة إليه ويسير فى هذا المقال لحوار مع كاتب كبير وصف مقالات فوده بأنها أسوأ ما كتب فى الصحافة المصرية .

رد منشور في جريدة (الحقيقة) بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٩

فقهاء السنة يعلنون :

زواج المتعة باطل شرعا وقانونا

العلمانيون يفجرون المسائل الخلاقية لتفريق  
المسلمين

الشيعة يأخذون برأى

ابن عباس في إباحته

رابطه الزواج أقدس من أن تؤقت

بين الحين والآخر تظهر بعض الاصوات العلمانية الحاقدة  
والجاهلة بجوهر الإسلام لتثير الفتن والمنازعات بين المسلمين  
من خلال إظهار المسائل الخلاقية بين المذاهب المتعددة رغم  
انتهاء الأمر بشأنها منذ زمن طويل وتمسك كل مذهب بما يراه  
ويقتنع به بغض النظر عما يراه المذهب الآخر ولكن العلمانيين  
يصرون على تفجير هذه الخلافات وتأجيج نار الصراع بين  
المسلمين ..

وخبر مثال على ذلك ما أثير مؤخرا عن زواج المتعة الذي  
يبطله المذهب السني ويأخذ به المذهب الشيعي حيث يستند  
كل مذهب على أدلة تزيد موقفه . "والحقيقة " هنا تحاول  
إظهار الأحكام الشرعية الخاصة بهذا الزواج ..

في فقه السنة تناوله الشيخ السيد سابق وقال " زواج



المتعة هو الزواج المؤقت أو المنقطع وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوما أو أسبوعا أو شهرا وسى بالمتعة لأن الرجل ينفع بالزواج ويتمتع إلى الأجل الذى وقته وهو زواج متفق على تحرمة بين أئمة المذاهب الأربعة وقالوا أنه إذا انعقد يقع باطلا واستدلوا على هذا بعدة أمور منها :

١ - أنه زواج لا تتعلق به الاحكام الواردة فى القرآن بصدد الزواج والطلاق والعدة والميراث فيكون باطلا كغيره من الأنكحة الباطلة .

٢ - أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه فمن سيرة الجهنى أنه غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى فتح مكة فأذن لهم رسول الله فى متعة النساء قال : فلم يخرج منها حتى حرما رسول الله .

٣ - أن عمر رضى الله عنه حرما وهو على المنبر أيام خلافته وأقره الصحابة رضى الله عنهم .

٤ - لأن هذا الزواج يقصد به قضاء الشهوة ولا يقصد به التناسل ولا المحافظة على الأولاد وهى المقاصد الأهلية للزواج فهو يشبه الزنا من حيث قصد الاستمتاع دون غيره ، ثم هو يضر بالمرأة إذ تصبح كالسلعة التى تنتقل من يد إلى يد كما يضر بالأولاد حيث لا يجدون البيت الذى يستقرون فيه .

وقد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال واشتهر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه الذى سلك هذا المسلك فى إباحتها عند الحاجة والضرورة ولم يبحها

مطلقا فلما بلغه إكثار الناس منها رجع وكان يحتمل التحريم على من لم يحتج إليها وقال : " إنا لله وأنا إليه راجعون والله ما بهذا أفتيت ولا هنا أردت ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير وما يحل إلا للمضطر وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير " .

إباحة ثم تحريم : وقد وردت فتوى الشيخ محمود شلتوت في كتاب الفتاوى من ٢٣٣ حول زواج المتعة قال فيها زواج المتعة لا يقصد به سوى قضاء الحاجة وينتهي دون طلاق بمضى مدته أو بالمفارقة إن لم تضرب له مدة وليس هو الزواج الذي شرعه الإسلام ونزل به القرآن يرشد إلى أن أساس الزواج السكن والمودة والرحمة المتبادلة بين الزوجين وأن ثمراته تكوين الأسر وتحصيل الأبناء والأحفاد والتعاون على تربيتهم وما أبعد زواج المتعة عن هذا الأساس وهذه الثمرات .

وقد ربط القرآن بعنوان الزوجية أحكاما كثيرة كالتوارث وثبوت النسب والنفقة والعدة والإيلاء والظهار واللعان وحرمة التزوج بالخامسة وغير ذلك مما يعرفه الناس جميعا وليس شئ من هذه الأحكام بثابت فيما يعرف بزواج المتعة .

وتحت عنوان : " أبيحت المتعة لحكمة ثم حرمت " يقول الشيخ شلتوت : " ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح المتعة للمحاربين في بعض الغزوات وثبت أنه نهى عنه نهيا

عائنا وحرمة محرما مؤيدا .

وما كان نهى عمر عنه وتوعده لفاعله أمام جمع من الصحابة وإقرانهم أباه إلا عملا بالأحاديث الصحيحة التي وردت في تحرمة واقتلاعا لفكرة مشروعيتها من بعض الأذهان وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ قرب عهد الناس بالإسلام في أوقات الضرورة سبيلا للترخيص فيما يخفف عنهم تلك الضرورة حتى إذا ما أنسوا الإسلام وأحكامه عاد فبحرمة التحريم الذي يريده الله وهو التحريم العام المؤيد .

والترخيص في زواج المتعة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم له يخرج عن أن يكون ترخيصا بأخف المحرمين في وقت الضرورة وحدثا عهد الناس بالإسلام ومثل هذا الترخيص لا يصلح دليلا على المشروعية ..

مواضع التحريم : وعن الأحاديث التي نسخت حكم إباحة المتعة يقول الشيخ الضعائى في كتاب "سبل الإسلام" الجزء الثالث ص ١٦٦ : لقد رخص الرسول صلى الله عليه وسلم في المتعة ثم نهى عنها واستمر النهى ونسخت الرخصة وإلى نسخها ذهب الجمهور من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الترخيص في ستة مواطن الأول في خير والثاني في عمرة القضاء والثالث عام الفتح والرابع عام أوطاس والخامس في غزوة تبوك والسادس في حجة الرداع .

والصواب أن تحرمتها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خير ثم حرمت فيها ثم أبيحت عام الفتح وحرمت محرما مؤيدا

والى هذا التحريم ذهب أكثر الأئمة وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن أولئك ابن عباس الذي روى عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه إلى انقوله بالتحريم.

والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح لأن الرايين لا يباحثها رواد نسخها.

انتهاء الرخصة فيقول الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف زواج المتعة مباحة السنة وأجازته الشيعة والأصل في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز للمسلمين نكاح المتعة في الجهاد ثم منعه بعد ذلك عندما انتهت الرخصة وقرأ أكثر أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد منعه قبل وفاته رغم استمرار الجهاد وقد أخذ بذلك أهل السنة واعتبروه باطلاً لأنه عقد مشروط بدمه وإذا أقت النكاح عند السنة بطل وإذا عقد على أنه مستمر بدون شهود فسد.

أما الشيعة فقد أخذوا برأى ابن عباس الذي قال أن النبي صلى الله عليه وسلم شرعه في الجهاد ولم يثبت منعه أو حظره ويتفق الباعية الإسلامى الشيخ محمود فايد مع رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ويقول : زواج المتعة حرام على جميع المذاهب الأربعة عند أهل السنة وجائز عند الشيعة وقد استدلل أهل السنة بقول الحق تبارك وتعالى " والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير

ملومين فمن اهتمى وراء ذلك فأولئك هم العادون . وأجمع  
الأئمة الاربعة على حرمة في حين قال الشيعة أن هذه  
الآيات آيات مكبة وأما المتعة فقد أجازت في أوائل عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة في الغزو .

ويقول الدكتور محمد سليم العوا أستاذ الشريعة بكلية  
الحقوق جامعة الزقازيق : زواج المتعة حرام لاشك في حرمة  
وهو والزنا سواء وقول إخواننا من الشيعة الإمامية بأنه حلال  
هو في حقيقته عدم قبول للأدلة النافذة التي يستند عليها  
جمهور الأئمة في القول بتحريمه .

وهذه المسائل وأمثالها من المشكلات الفقهية الدقيقة لا  
يجوز أن تكون مجالا للكتابات الخفيفة أو المعالجات  
الإعلامية السريعة لغير المتخصصين وكتب الزواج التي تدرس  
في كليات الحقوق والشريعة في مختلف جامعاتنا وكذلك  
مطولات الفقه والسنة مليئة بالأدلة على صحة القول بالتحريم  
والناشئة في هذه الأمور يجب أن تكون بين المتخصصين  
الذين يستطيعون وحدهم حيون سواهم وزن الأدلة وال ترجيح  
من الأقوال وبالتالي فإن ادعاء إباحة المتعة أو حرامها باطل  
دليل على صحته والقانون لا يعرف إلا الزواج الشرعي  
الصحيح الذي هو عقد غير مؤقت بمدة معينة لأن التوقيت  
يطل عقد الزواج في الشريعة والقانون سواء بسواء والفكرة  
في هذه المسألة هي أن علاقة الزواج أقدس من أن تؤقت  
وهي علاقة دائمة هدفها بقاء الأمة واستمرارها وليس هدفها  
التلذذ بمتعة زائلة وهذا فرق كبير يميز الإنسان عن سائر

الحيوان فتمتعة الحيوانات في لحظات اللذة السريعة وتمتعة الإنسان في المودة والرحمة .

ويقول د . يوسف قاسم ، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة : الأصل في رابطة الزواج أن تكون موزنة وهنا ما أجمعت عليه الأمة وزواج المتعة يحقق غرضا محددا وهو إشباع الغريزة في حين أن الزواج له شروطه وأهدافه ومقاصده السامية وهو حياة مشتركة لبناء أسرة وتربية أولاد .

رد للأستاذ الحمزة دعبس - نشر بجريدة الأحرار - بالعدد (٦٢٧) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٩ .

الدكتور فرج فوده واحداث اللايف شو

بقلم الحمزة دعبس

مسكين الدكتور فرج فوده واني ، والله ، أرثى لحاله ، وأسأل الله لنا وله الهداية والرشد ، فقد مضى لا يرى ماتحت رجله ، فضلاً عما هو بعيد المدى بالإضافة إلى ما تراه البصيرة المؤمنة بعد الموت ، وليس بعد الموت من دار إلا الجنة أو النار ، ومصدر رثائي لحاله أنه لم يسأل نفسه ، قبل أن يخط خطأً يمينه ، إلى أي دار يسكنها بعد الموت ، ترصده كلماته ؟ هل إلى الجنة فينعم بوائره نعيمها ، أم إلى جهنم يصطلى بنارها ؟

ويكفيني في مجال ترغيبه فيما أعد الله سبحانه وتعالى للمؤمنين المتقين في الجنة أن أتلو عليه قول الله تعالى : " إن المتقين في جنات وعيون ، أدخلوها بسلام آمنين ، ونزعنا ما في صدورهم من غل ، إخوانا على سرر متقابلين ، لا يسهم فيها نصب وما هم منها بمخرجين " وقوله تعالى : " إن الأبرار لفي نعيم ، على الأرائك ينظرون ، تعرف في وجوههم نضرة النعيم ، يستقون من رحيق مختوم ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ، ومزاجه من تسنيم عينا يشرب بها المقربون " وأروى له الحديث القدسي الذي رواه سيدنا أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر اقرأوا إن أنتم ، \* فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين \* أخرجه البخارى ومسلم .

وبكفينى أيضا فى مجال ترهيبه أن أتلو عليه قول الله تعالى : \* إن بطش ربك لشديد ، إنه هو يبدئ ويعيد ، هو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد فعال لما يريد \* وقوله تعالى \* فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق \* وقد تكرر فى كتاب الله الكريم قوله تعالى \* ويحذركم الله نفسه \* ويصف حال الناس فى يوم القيامة فيقول عز وجل \* يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبيه ونبيه ، لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه \* ويقول تعالى \* يا أيها الناس اتقوا ربكم ، إن زلزلة الساعة شئ عظيم ، يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعته وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى . وما هم بسكارى ، ولكن عذاب الله شديد \*

ويصف الله عز وجل حال المسلمين الذين دعوا إخوانهم المفرطين فى حياتهم الدنيا ، ووقفوا فى الجنة يتفقدون المعرضين عن دعوتهم لهم فى الدنيا فلا يجدونهم فيحمدون الله على ما هم عليه من النعم وأنه وقاهم شر الجحيم فيقول تعالى : \* وأقبل بعضهم على بعض يتسائلون ، قالوا إنا كنا من قبل فى أهلنا مشفقين فمن الله علينا ، ووقانا عذاب السموم ، إنا كنا من قبل ندعوه ، إنه هو البر الرحيم \* .



ومصدر رثائنا لحال الدكتور فرج فوده ، إشفائنا عليه أنه يقول قولاً يعلم هو نفسه أنه غير صحيح ، وأنه بذاته الشاهد الأول على عدم صحته ، قال في عدد "الأحرار" الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٩ عن عقوبة الزنا إنها أقرب إلى الإستحالة إذا قمسنا بتراثنا الفقهي العريق دين اجتهاد معاصر بمن يقدرّون على الاجتهاد ، ومع ملاحظة أن أسلوب البناء قد تغير وأن التوافد الآن يحمل المضاريع المغلقة والستائر المحكمة والأبواب المغلقة .

وفي مجال الشهادة قال الدكتور فرج إنها لا تثبت إلا بأربعة ، ومن يراهم لا يكون إلا متجسسا أو ديوثا وانتهى إلى أن شهادة الشهود تبدو له مشحيلة مع أن الدكتور فرج فوده ذاته كان شاهداً على واقعة زنا كاملة ليس بين أربعة شهود فقط بل مع أربعين شاهداً آخرين دفعوا أموالهم لرؤية هذا الفعل القبيح في السويد .

أقول قولي هذا من اعتراف الدكتور فرج فوده نفسه لزميلتي العزيزين الأستاذ محمد فريد زكريا والدكتور وحيد أحمد صادق في منزله أي في منزل الدكتور فرج فوده وهو يدعوهما إلى تناول الغذاء ، ويدغدغ مشاعرهم الشابة ، ويحكى لهما عندما زار السويد وراح يسأل ويلح في السؤال عن عروض اللابث شو التي تعرض الزنا بين الرجل والمرأة على مرأى ومسمع من الناس ، وشاهدون واقعة الزنا ويسمعون ما يصحبها من أصوات الممارسين المحترفين ، وقال لهما إن الأمر قد أصابه التطوير والتحسين ، إذ أن الناس قد

ملوا رؤية المحترفين وقد أصبحت ممارستهم أشبه إلى التمثيل منها إلى الواقع .

ومضى الدكتور فرج فوده يتحدثها عن التكنولوجيا التي أصابت هذا الفن فقال لهما أن الأمر لم يعد تمثيلا بل إن المكان قد هيئ في صالة العرض بحيث تصبح المرأة التي يمارس فيها الزنا معدة بطريقة لا يرى من بداخلها من بخارجها ، بينما يستطيع المشاهدون ، الذين دفعوا أموالهم لرؤية هذا المنظر الطبيعي ، أن يشاهدوا ما يجري بداخل الحجرة التي يظن من بها أنه في ستر عن العيون .

وجلس الدكتور فرج فوده في مكان المشاهدين بعد أن دفع ثمن التذكرة من حرمه ، بينما نزلت الزانية إلى الطريق العام واستطاعت أن تغري واحدا من المارة في غفلة عما يدبر له ، واصطعبته إلى الحجرة المجهزة بالزجاج الذي من خصائصه أن يرى من بأحد جانبيه الذي ينفذ بالجانِب الآخر .

ولم يزل من هذا الجانب والدكتور فرج فوده للفرقة التي شاهدها على معنى النجس ، وهو شاهد على ممارسة الزنا كما عليه ، ورأي نفسه رأته للزنا في أن جعله هكذا هذا الذي يستهني اعتراض الدكتور فرج فوده وهو من قبل بلغ من حقه خفه الدم بينما هو يضع نفسه في الوسط الذي ذكره .

إن أكبر خطأ يقع فيه الدكتور فرج فوده أنه يظن أن ما يقوله له أدنى أثر على وضع عقوبة الزنا كما هي معروفة في الشريعة الإسلامية ، في التشريع المصري بحسب دعواه

والحقيقة أنه يجب النص على هذه الجريمة وعقوبتها الإسلامية في قانون العقوبات أولاً ثم يأتي مجال التطبيق فيختلف الأمر من حالة إلى حالة أمام القضاء الذي يكون له بطل عليه الاستنباط من توافر أركان الزنا ، والحصول على نصيب الشهادة ، وتقدير البيئة والقرائن ، وقتاً حدث في التطبيق أن رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية وما عثر بإقرار كل منهما بالزنا مما يسقط ادعاء الدكتور فرج فوده بأشكاله إثباتها .

أما منعها من التشريع أصلاً فإنه يستبعد وقائع زنا تترافق فيها الأركان ويكتمل فيها الدليل ولا يجد القاضي مناصاً من عدم المعاقبة عليها لسبب واحد ، يخرج عن أركان الجريمة وأدلتها وهو عدم نص الشارع عليها والقاعدة الدستورية الرشيدة تقول أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

إن باب التوبة مفتوح ، قال اللهم تب علينا لتتوب وأقبل توبة الدكتور فرج فوده إذا تاب إليك ، وعاد إلى ربانك ، ووقف ببابك ، وأغفر لنا ذنوبنا كلها وذنوبها وأولها وآخرها إنك أنت التواب الرحيم .

مقال آخر للدكتور محمد المسير يرد فيه على الدكتور  
فرج فوده نشرته جريدة الأحرار بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٩ .

### الحوار الشائك للدكتور فوده (٢)

يشدد الدكتور فوده بالفاظ الرحمة والحلال والمباح في  
محاولة يائسة للوصول إلى القول باستحالة تطبيق حد الرجم ،  
وتهكم كثيرا . وتصور نفسه ورفاقه في موضع القيادة  
الحاكمة المشرعة ، ويقول بالحرف الواحد ( الأحرار  
٢٩٨٩/١١/٦ ) " قولوا على لساني أننى أول المؤيدين  
لتطبيق حد رجم الزناة وفى الميادين كما تطالبون بشروط واحد  
هو أن يتاح لنا ما اتبع لسلفنا الطاهر النقى الورع العفيف  
من رخص وتيسيرات هى : حلال .. حلال .. حلال .. ،  
ويقصد الكاتب بالحلال الزواج بأربع والتمتع بالجوارى ونكاح  
المتعة ، ثم يوالى كبرياءه وغروره وتهكمه فيقول :

" إننى ورفاقي سوف نكون أول من يرمى بحجر ، فمثل  
هذا بعد استمئاعه بهذا لن يشفق عليه أحد ولن يدعو إلى  
رحمته أحد " ، وتصور الكاتب الهمام غافلا أو متغافلا .  
أن هذه الأمور مجتمعة شرط لإقامة حد الرجم ونسى أو  
تناسى أنه لا عبيرة لشرطه ولا تبعية لتأييده ولا وزن لرفاقه فى  
شرع الله عز وجل .. وقد حذرنا الله من مثل هؤلاء فقال :  
" وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن  
يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ، فإن تولوا فاعلم أنما  
يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس

لفاسقون أفحكم الجاهلية ينفون ومن أحسن من الله حكما  
لقوم يوقنون " ( سورة المائدة ٤٩ ، ٥٠ ) .

وحاول الدكتور فوده أن يشكك في حد الرجم حتى جعله  
مستحيل التطبيق ، واضرب صفحا عن وقائع التطبيق في  
العهد النبوي والخلافة الراشدة وفي سائر عصور تطبيق  
الشريعة الإسلامية ونحيل القارئ الكريم إلى كتب السنة  
الصحيحة ليرى كثيرا من هذه الوقائع .

والرجم ليس خاصا بالإسلام بل هو تشريع قديم ، ففي  
الصحيح عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال جاءت  
اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن  
رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا نفضحهم  
ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام أحد أعيان اليهود الذين  
أسلموا كذبتهم إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة ، فنشروها  
فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ،  
فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية  
الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما ، قال عبد الله بن  
عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة " .

وعندئذ نزل القرآن يقول : " وكيف يحكمونك وعندهم  
التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من من بعد ذلك وما  
أولئك بالمؤمنين " ( سورة المائدة ٤٣ ) .

ومن هنا تسقط الدعوى الزائفة للدكتور فوده حين يقول  
وأنتى أشك كثيراً فى أن أحداً سوف يرمي فى ميدان عام \*  
الأحرار فى ١٣ / ١١ / ١٩٨٩ ..

لقد حاول الكاتب جاهداً أن يجعل من الشهود أو الإقرار  
ضرباً من الخيال ولونا من المستحيل حتى أنه اقترح أن يجلد  
رجال الشرطة إذا قدموا أحد الزناة إلى المحاكمة ، ثم إن  
الغريب الشاذ أن الكاتب يجتر آراء فقهاء وصفها بأنها ساذجة  
ومضحكة ، ولا أصل لها من العلم ، ولا سند لها من  
الفسبولوجيا . ومع ذلك يقبلها رحمة وشفقة مثل نظرية  
الحمل المستكن أو الحمل الكامن ، بمعنى أن الحمل يمكن أن  
يكن فى رحم المرأة لمدة عامين أو ثلاثة دون أن يظهر ،  
ويكون هذا باباً للخروج من الحد لامرأة غاب عنها زوجها هذه  
المدة ، ويمكن لثل هذه المرأة أن تنسب وليدها من الزنا  
لزوجها الغائب لاحتمال أن يكون من أهل الخطورة ..  
الأحرار فى ٢٧ / ١١ / ١٩٨٩ ..

وتغافل الكاتب عن أن هذه كلها دعاوى لادليل عليها  
واجتهادات لا تمثل النص المقدس ، وهى تحتل الخطأ ولا إلزام  
بها وقد قيل :

وليس كل خلاف جاء معتبراً

إلا خلاف له حظ من النظر

وتناسى الكاتب موضوع اللعان ولم يشرح تفاصيله ولم  
يبين حكمته واكتفى بأن قال \* وباب الملاعنة باب من أبواب

الفقه لا مجال للخوض فيه \* ( الاحرار فى ١٣ / ١١ / ٨٩ ) .

مع أن الملائنة هي المخرج في مثل هذه الحالات التي يرى الزوج فيها زوجته حاملاً من غيره أو تمارس الفاحشة ولا يستطيع إقامة البيعة ولا يقبل أن يعيش ديوثاً ملعوناً .

قال الله تعالى \* والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين \* ( سورة النور : ٦ : ٩ ) .

فاللعان قائم على ضوابط معينة وهي :

١ . خاص بالزوجين فقط .

٢ . وحيث لا يوجد شهود أربعة عدول يرون رأى العين وقوع الفاحشة ، يرى الإمام مالك والإمام الشافعى أن الزوج يلاعن سواء كان له شهود أو لم يكن ، لأن الشهود ليس لهم عمل في غير درء الحد ، وأما رفع الفراش ونفى الولد فلا بد فيه من اللعان

٣ . يبدأ الزوج قائلاً أمام الناس :

أشهد بالله ان زوجته فلانة قد زنت وأنه صادق فيما رماها من الزنا . وإذا أراد نفي الولد أضاف : وإن حملها هذا أولدها هذا ليس منه ، ويكرر الزوج هذه الشهادة أربع مرات

ثم يقول فى الخامسة إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين

٤ . عندئذ يبرأ هو من حد القذف ويثبت عليها حد الزنا وهو الرجم ، إلا أن هذا الحد يسقط بشهادتها أربع شهادات بالله أنه الكاذب فيما رماها به من الزنا ، وتقول فى الخامسة أن غضب الله عليه إن كان من الصادقين ويترتب على الملائنة أن الزوجين يفترقان فراقاً أبدياً ولا تنفقه للمرأة ولا مكنى لها على زوجها ، وإن كانت حاملاً ونفاه الزوج أثناء الملائنة لا ينسب إليه ، بل يبقى فى نسب أمه فقط ترثه ويرثها ، وإن لم ينفقه الزوج بأن كانت الدعوى بالزنا أثناء الحمل . نسب الولد إلى الزوجين معاً .

وإذا تمت الملائنة على هذا الشكل فإن أحد الزوجين كاذب لاشك ، ولا غم لك إلا أن نفوض أمرهما إلى الله طالما لم تقم بينه أو يقع اعتراف ، ولذا قال النبى صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين إن الله يعلم أن أحكما كاذب فهل منكما تائب ؟

ولعل الدكتور فودة يخجل ويكف عن استهزائه حين قال : وهنا تستطيع المرأة التى حملت أثناء غياب زوجها أن تطلق زغرودة مجلجلة مهللة تعلن براءتها استناداً إلى فتوى حنبلية ليس لها أصل علمى أو سند فسيولوجى ( الاحرار فى ٨٩/١١/٢٧ ) .

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله " إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت " .



تعقيب من الدكتور محمد عبد المنعم التيمى فى جريدة  
الوفد بتاريخ ٨٩/١٢/١٥

### (القرآن والعقل فى زواج المتعة)

لا اعتراض منا على من ينشد الحقيقة ، فى الحديث " اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه " وإذا تدبرنا القرآن كما أمرنا الله فى أى موضوع نريد أن نتعرف عليه ، ههنا الله إليه بفضلته ورحمته متى صدقت التوابع ، ولا يزال الإسلام يلتفتنا حسن الظن بالمسلم والله يتولى السرائر ، واخترت العقل بجانب القرآن مع كفايته كى لا يدعى أتى المحدث عن فلسفة الأخلاق ووصاياها ، فالعقل هو مناط التكليف مطلوب إعماله فى أى نص ليسبر غوره ويعرف أسواره .

وإذا قرأنا من سورة النساء قوله تعالى ، " وأحل لكم ماوراء ذلكم . الخ " تبين لنا من الآيات ٢٤ وما بعدها مايلى :

١ . قوله : " محصنين غير مسافحين " ومعنى هذا أن الإسلام يطلب العفة فى الزواج الشرعى ويؤكد ذلك بالنهاى عن السفاح الذى هو الزنا ولا عفة فيه .

٢ . " فما استمتعتم به منهن " إذ الاستمتاع قضاء حاجته من كل من الزوجين حسبما قلبه طبيعة تكوينهما وللجنس خصيصتان الرغبة ، والحشمة ، وقد ذكر الله المتعة فى غير موضع فقال " ومتعوهن على الموضع قدره " ، وقال " يا أيها النبى قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها

فتعالين أمتعن \* وإذن فليس الاستمتاع بمعنى زواج المتعة كما يدعى .

٣ . \* ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فصاً ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات \* ويعنى هذا : أن المطلوب أولاً امرأة عفيفة تؤمن بالله وبالقيم العليا ، فإن لم يتيسر ذلك بالمال أو الحرية أو العقد كما هى الاحتمالات فى معنى الطول ففى الفتيات المؤمنات سعة ، ولما كان لا يوجد إماء فى هذا العصر انحسرت رغبة الزواج فى حرة مؤمنة .

٤ . \* فأنكحوهن بإذن أهلهن \* وهذا يعنى أنه لابد من مشاركة الأهل حتى لاتتساق المرأة بمواطنها الجامعة ، واشتراك الأهل له دلالة ولا يقبل واحد أن يكون ديوثاً لاغيرة له على أهله .

٥ . \* محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان \* أى : اطلبوا العفيفات لا الزانيات ولا متخذات أخدان ، وسواء كان السفاح واتخاذ الخدن هنا الزنا السرى والعلنى ، أم هو الفردى والجماعى فالأمر لا يختلف والمرأة متى فقدت ما تحتفظ به أصبحت كسائر الحيوانات وتجردت من أعز ما تملك ، ويرغب الجنس الآخر فيها ، أما العقل الذى أريد الاحتكام إليه فهو العقل الرشيد ، فالإتقان النطقى لا يكفى وحده لتعليل ظواهر الاجتماع وظواهر التاريخ فيما له اتصال بأطوال (١)

السرائر على الخصوص وفى التاريخ دعوات " فردك وأفلاطون " (١) وكثير من الدعوات الخادعة التى تستهوى شيوخ الشهوات بأفكار بالية ، وليس من المنطق الصحيح أن نتخيل الناس جميعا منطقيين حين يؤمنون أو حين يكفرون ، ومنطقيين فى تمييز الحق والباطل فى الدواعى والأسباب ، وإذا أريد للقارئ أن يخدع بكثرة القول ، فأمل الرجوع إلى صحيح مسلم فى نكاح المتعة ، وإلى تفسير القرطبي فى الآيات ٢٤ وما بعدها ليحكم بنفسه وعقله على المنقولات والبنية الحية علاماتها أن تستجيب للمؤثرات وأن تعالجها بما يصلح ويجدى .

والعبرة من هذه الدعوات المنحرفة كلها أن ضجتها أعظم جدا من جدواها (٢) ، وأنها تحشم الأهم كثيرا ولا تتفعها بعض ما تتجشم من أهوالها ودعوة التعليم والتقويم أجدى من هذه الدعوات وأقلها ضجة وأطولها أمدا وأبقاها ثمرة ، ومقاييس التندم هى الحرية والحضارة والحالة النفسية .

وسيطرة الفكر الخادع يرجع دائما إلى البداء مع الزمن ولا ترجع البيضة له بعد السير ولو إلى غير شوط بعيد وإن حبل الزمن أطول من حبل المال وحبل السياسة بشرط الاحتفاظ بكيان الأمة وقوامها والسلوك الحسن لا يملية العقل بل تملية بداهة إلهية فوق زرع العقول والرجل المسلم ينعم

(١) وردت مكررا فى النص .

(٢) وردت مكررا فى النص .

بعد ذلك بحياة الفكر والتأمل وقلما يزعمه نداء الجسد بما  
يلقاه من برحاء الألم والتعذيب ، ولأن يختصى الخصاص المنهى  
عنه أحب إليهم من أن يلقى الله زانيا ولو بالأقوال التي  
تتمسح بالدين ، وما لمجد الحيوة قد خلد قط من شيطنة  
تلاصها سواء منها حيوة الذهن أم حيوة الغريزة ، وسعادة  
الضمير تكسب بثروة الروح لا بثروة المال وكل شجاعة  
متدبنة وبغير الدين كلنا جبناء ، وإن جهنم مرصوفة بحسن  
المقاصد لا تسوؤها (١) ، والإنسان يتميز بمطالب أخرى غير  
مطالب الحيوان ، ولا كرامة لقوم يعرفون الإباحة ولا يعرفون  
ضوابط الشهوات وبعد : " فسيعلمون من هو شر مكانا  
وأضعف جنلا " .

تعقيب أخير من الدكتور فوده نشر في الأحرار بتاريخ

١٨ ديسمبر ١٩٨٩ عدد ٦٢٨

بأنفس لا تراعى

ببطل الدكتور فودج فوده

بأنفس لا تراعى ، إن حاربوا يراعى ، فقد تعودت منهم أن يتركوا الفكر لأصحابه ، فما لهم وماله ، حسبهم أن يتبنوا في الأخلاق إن أعوزتهم الحجة ، وأن ينهالوا على الشخص إن فاجأهم منطقته ، وأن يضايوا بالسكته الفكرية عند أول حوار حقيقى ، عذروهم أنهم لا يعلمون دواخلنا ، ولا يدركون أن أشخاصنا تبهون من أجل أفكارنا ، ونسبون أننا جميعا زائلون ، بأشخاصنا وصراخنا وشائنا ، بينما الفكر باق لا يموت أبدا ، والمنطق قائم لا يهزم أبدا ، ونشاسون في شجرة حماسهم ، أن مصر تهون ، حين يهون عقلها ، وحين يهان عقلها ، وأنه لا يصح في النهاية غير الصحيح ..

هاهو عقل مصر يمتحن في أول حوار حقيقى حول تطبيق الشريعة ، وهما نحن قد حاورنا الدكتور القبى فرأى القارئ كيف يكون الحوار ، ومن هو صاحب الحجة الأقوى ، والعلم الأوفر ، والمنطق الأصح ، وهو ما نهديه إلى الذين طالبوا بمنع النشر ، تحت حجة ظاهرها الرحمة وباطنها الخوف ، وهى أن لا يكتب فى أُمور الدين غير المتخصصين ، وكأن الدين حكر على بعض المسلمين دين بعضهم ، وكأن العلم والحكمة لا يتوافران إلا لمن يشاء الأزهر ، وليتصور القارئ حجج

الدكتور القبيعى لو نشرت دون رد منا ، ولتصور آراءه لو عرضت على رأى العام دون تصحيح من جانبنا ، ولتخيل انقارئ أن من يعرضون عليه الآراء الفقهية من أمثال الأستاذ الحمزة دعبس ، الذى يؤكد لنا أن ثبوت الزنا بشهادة الشهود ممكن ، ومتيسر وسير ، فإذا سأله كيف ؟ أجابك دون أن تطرف له عين : فى عروض اللابى شو ، وإذا سأله أين ؟ أجابك ساخرا من جهلك : فى السويد ، فإذا سأله ماهو مصدر علمه أتك بشاهدين من رفاقه فى الحزب ، ثم قذفك بسلسلة من العنعنات ، عن فلان عن فلان عن شخصنا الضعيف ، أنه حضر عرضا للابى شو فى بلاد السويد ..

ما رأى الأخ حمزة فى أننا لم نطأ أقدامنا أرض السويد فى حياتنا كلها حتى الآن ، ومارأيه فى أن جوازات سفرنا خشبة فى عينيه ثبت له كذب ادعائه ، ومارأيه فى أن بلاد اسكندنافيا كلها ومنها السويد لا توجد فيها هذه العروض ، لأنها متنوعة بنص القانون ، وما رأيه فى أن هذا الموضوع بأكمله خارج عن حوارنا وليس له علاقة بمنطقنا ، لأننا نفترض أنه حوار يدور بين الكبار ، حيث يعرف الرجال بالحق ، قبل أن يعرف الحق بالرجال ، ومارأيه فى أنه أعطانا أقوى الحجج على رفضنا لتطبيق الشريعة ، لأنه بشاهديه هذين ، يستطيع أن يقطع أبدى الشرفاء ، وأن يلهب بالجلد ظهور الأبرياء ، وأن يقطع أوصالهم ويصلبهم على نواصى الميادين ، بل ويستطيع بشاهدين آخرين مع شاهديه ، أن يرمج من يشاء بأحجار المقطم ..

الشاهد هنا أن الأستاذ الحمزة لا يرد على رأى ، بل يصفى حسابا شخصا فينتا وبينه قضية قذف أمام المحاكم الآن رفعنا عليه حين نشر فى جريدة (النور) أننا ندير ناديا للتبديد ، فى جمعية تضامن المرأة ، نعرض فيه أفلاما جنسية بينما الشبان والشابات يمارسون الجنس فى الأركان ..

هى نفس القصة إذن ، الخيال الجنسى الجامع ، والادعاء غير المعقول ، والتصور غير المنطقي ، وإطار التفكير الذى يدور فيما هو أسفل ، ولا يرتفع أبدا إلى ما هو أعلى ، وأرق ، وأرقى وألبون الشاسع بين الداعية والدعى ، لأن الداعية يدعو لما يؤمن به ، أما الدعى فيدعو إلى ما يناقض سلوكه ، وما أظن أن الأستاذ الحمزة يجهل أن عقوبة القذف فى الشريعة ، هى الجلد ثمانون جلده ، وأنه مدين لهذه القوانين بمائة وستين جلده تنهال على ظهره الكريم ..

يفعل الأستاذ الحمزة هذا ثم يعظنا بما هو أهل لسماعه ، يكذب ويدعى ويقذف ثم يهتف والإسلاماء ، يصفنا بالديانة وسوق عبارة غير مهذبة ، يذكر فيها أننا ( دغدغنا مشاعر شابين ) وهو يعلم فى قرارة نفسه أنه يفتح على نفسه بابا من أبواب الهول ، وأتينا نعلم عنه ما يرجعه ، بيد أنه متيقن فى ذات الوقت من أن إسلامنا يرتفع بنا ، وأن إيماننا يعصمنا من زلل القول ، وأن لقلمتنا عفوه مهما تدنى الآخرون ، وأتينا لهذا كله لا لحجابه ولا لباريه ولا نرد عليه ..

إن كانت سماحتنا قد أغرتهم فليفتشوا ..

وإن كان أدبنا قد أطبعه فبنا فليطمع ..

وإن تخيل أننا سوف نقطع جبل الورد معه فهو مخطئ ،  
لأننا نراه رمزا من رموز التيار السياسى الإسلامى ، ونرى  
أنه يمثل خير قشيل هذا التيار ، علما وفقها وأديبا واتساع  
أفق ، ونسعد بما يكتبه أسبوعيا فى جريدته كل السعادة  
لأنه يزودنا بمدد لا ينفذ للهجوم عليه وعلى التيار الذى يمثل

هذا عن الأستاذ دعيس ، فماذا عن الدكتور المسير ..

لقد تسير علينا ( أى ذكر سيرتنا ) فى مقالين نارين ،  
والفرق بينه وبين الأستاذ الحمزه ، أننا نراه ( نقصد الدكتور  
المسير ) ، مخلصا فى دعواه ، صادقا فى دفاعه ، ولا نفهم  
سبب انزعاجه لدعوتنا إلى العودة لعصور السلف الصالح ،  
والى اتباع ما اتبعوه ، وإلى الاقتداء بمسيرتهم وسيرتهم ..

ما الذى أغضب الدكتور المسير فى هذا حتى يهاجمنا هذا  
الهجوم ..

أتراه ينكر حل التنمرى بالجوازى ، لا نشن ولا يملك ..

أتراه ينكر حل الشعة فى حياة الرسول بصرف النظر عن  
اخلاف حول النهى عنها توقيفا ومصدرا ، لا نشن ولا يملك .

أتراه ينكر حل الزواج بأربع ، ويستنكر دعوتنا لهذا حتى  
نفسر أبواب الفتنة قبل إحكيم بالرجم ، لا نشن ولا يملك ..

أتراه يرى بأسا فى أن نقضى فى سلوكنا بالصحابة ذوى  
الأسماء الثيامع ، لا نشن ولا نعتقد ..



إذن فهو مدعو إلى إعادة القراءة بقلب سليم ، وضمير مؤمن ولنا شك في أنه سوف يشد على أيدينا ، وبارك منطقنا وبنيتنا على ما ذكرناه ويدعونا إلى مزيد ..

لنستغفر الله إذن للأستاذ الحمزه وللدكتور المسير ، ولنستأذن القارئ في عدم استكمال حلقات حد الزنا بسبب قرار المجلس الدائم للحزب ، مع وعد بأن تتقل الحلقات بأكملها ، مع الحوار حولها ، إلى صفحات كتاب هو بالقطع أبقي وأعمق أثرا ، ولنتوجه بالشكر إلى القراء الذين انهالت برقياتهم ومكالماتهم تأييدا ومساندة ، والتي لو قدر لها أن تنشر لعرف كل فريق حجمه ، وتأثيره ومكانته ..

ولنتوجه بخالص الشكر إلى رئيس الحزب ، ورئيس التحرير ، اللذين لم ينتصرا لرأى أبدا ، وإنما انتصرا دائما لمنطق الحوار ومنهج العصر وسبيل الحضارة ، ولتبقى الحقيقة المؤكدة ماثلة أمام القراء ، مضبوطة أننا حاورناهم فأوقفوا الحوار ، وفندنا آراءهم فمنعوا النشر ، ورددنا عليهم فهاجموا أشخاصنا ، واضطرونا إلى أن نستودعكم الله ، ولم يدركوا أن النقص لم تكمل بعد فصولا ، وأنه على مدى التاريخ الإنساني كله ، كان السائرون خلفا يحرزون انتصارا مؤقتا لا يلبث أن يخلى الساحة لهزيمة دائمة ونهائية ..

قديمًا أعدموا سقراط وحكموا على جاليليو بالإعدام وطاردوا الرسول الكريم وقتلوا الحسين الشهيد ، وهين لهم

فى كل مرة أنهم انتصروا فماذا كانت النتيجة ؟

نحن لسنا فى مصاف من ذكرناهم ، لكننا نذكر ما حدث  
لهم حتى يكون عبرة وعظة ..

إن الحرف يقتل ، وإن الكلمة كانت هى البدء ، وبقينا  
هى اختتام ، والفكر يحببه الاضطهاد ، والمنطق ينشره منع  
النشر ، وصاحب هذا القلم يعرف قدير نفسه وحجم تأثيره ،  
والهامية المرتفعة بالحق لا تنحنى أبدا ، والقلم المعبر يصدق لا  
ينكسر أبدا ، والنفس المؤمنة بالله لا تراعى أبدا ..

يا نفس لا تراعى ، إن حاربوا يراعى ، فلسوف يضحك  
كثيرا ، من يضحك أخيرا ..

تعقيب من الأستاذ حسن عبد المتعم - نشر في جريدة  
الأحرار بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٩ - عدد رقم ٦٢٨ .

## حسبى الله .. الزواج والمتعة

يتمتع الدكتور فرج فوده بخفة دم تتناسب تناسباً طردياً مع وزنه المادى والأدى ، ولذلك تابعت باعجاب شديد مقالاته التى تناول فيها زواج المتعة فى الموروثات الإسلامية ، وحاول بفيض من اللباقة أن يتناول هذا النوع الفريد من أنواع الزواج التى تحكم علاقة الرجل بالمرأة عبر العصور الخوالى ، وأن يروى ما دار بشأنه من أحاديث وأقوال نسب بعضها للرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم لغيره من الصحابة والتابعين حتى بلغ نبأ الشيعة الاثنى عشرية وهى الطائفة المسلمة التى تحمل هذا الزواج ، ولكننى اعتبر تناوله لهذا النوع من أنواع الزواج لونا من ألوان الترف العقلى لا يتناسب مع الأزمة التى نعيشها فى هذه الأيام بالنسبة للزواج المتعارف عليه والذي لا يختلف عليه المسلمون حلا وتحريماً .. وهى أزمة تستفعل مع أستفحال أزمات أخرى افدحها وابرزها الأزمة الاقتصادية ..

والحق اننا فى أشد الحاجة لتناول أزمة الزواج من جوانبها المختلفة ومحاولة التصدى لها من جانب الخبراء والمتخصصين من علماء الاجتماع ، ومن واجبى أن أشير إلى ضرورة إعادة النظر فى كثير من هذه الجوانب خاصة وقد قرأت خبراً من اخبار الانتفاضة الفلسطينية الغراء يقول أن الفلسطينيين

بحكم الأوضاع التى فرضتها الانتفاضة ، قد نزلوا بمستوى المهور التى يدفعها الرجل للمرأة من ٣٠٠٠ دينار إلى ٣٠٠ دينار وبذلك حدث انفراج فى أزمة الزواج ، واشتد إقبال الشباب على الزواج بعد عزوف شديد .. إن علينا بدورنا أن نأخذ الاسوة من الأخوة الفلسطينيين فننزل بمستوى المهور إلى حدود القدرة المتاحة ، وكذلك النزول عن كثير من الموروثات الخاصة بالشبكة والشقة والجهاز والنجف والشلاجة ، حتى الفرج وفستان الزفاف وحفلات الزفاف وبطاقات الدعوة وكل ما لاتدعو إليه ضرورة ملحة وحاجة حقيقية .. إن التصدى للأسباب التى أدت إلى استفحال أزمة الزواج واجب من أهم واجبات الحياة ، حرصا على الوحدة الأساسية السليمة لهذا المجتمع ، ووحدة الأسرة التى تقوم على ارتباط الرجل بالمرأة ارتباطا مشروعاً ، بدلا من البحث عن وسائل أخرى لهذا الارتباط سواء أحل زواج المتعة أو حرم على اختلاف فى المذاهب والمعتقدات ..

رد من الدكتور محمد عبد المنعم القيعي . استاذ ورئيس  
قسم التفسير بكلية أصول الدين . جريدة النور . العدد رقم  
(٤٠٧) بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ .

### زواج المتعة .. حرام

وهذه هي الأدلة الصحيحة

كلنا "يعلم" مايدار (١) من احداث فرقة بين المسلمين  
لتفتيت وتفريق جمعهم وبينهم وبين وغيرهم ممن لا يدينون  
بالإسلام لإحداث حروب طاحنة وأولها كلام .. وخذ على  
سبيل المثال ما أثاره بعض الكاتبين حول نكاح المتعة وإثبات  
حد الزنا والظعن في المفيرة بن شعبة وتبرير الزنا الصريح  
بقول القائل : رحمة الله وسعت كل شيء .

وها أنا أضع ما أورده الكاتب من صياغة مصادر عديدة  
تزيد دعواه ليدش به القارئ وكلها تجمع على تحريم نكاح  
المتعة وإن تضمنت روايات تحكى احداثا تاريخية واختار من  
بين هذه المصادر ما يمثل السني والشيعي والظاهري والجامع  
بين هذه المصادر لتحكموا بأنفسكم .

نفى صحيح مسلم الذي روى روايات تبيح الترخيص في  
المتعة ونشره الدكتور فرج فوده روى حديثا لم يذكره هنا  
نصه : " عن سيرة الجهنى ان أباه حدثه أنه كان مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس انى كنت

---

(١) ردات مكللا لى الأصل وصحتها (براه) .. الزلف .

أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتهمون شيئا \* ص ١٨٦ ج ٩ ط المصرية .

عام الفتح : وعنه أيضا عن أبيه عن جده قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها ص ١٨٧ ج ٩ ط المصرية وفى رواية أمر بفراقهن ومنه عن سبرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة وعنه أيضا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح عن متعة النساء وقال : إن أبى عمرة <sup>(١)</sup> الاتصارى قال مهلا والله لقد فعلت فى عهد إمام المثنى قال إن أبى عمرة <sup>(١)</sup> أنها كانت رخصة فى أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الحنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها ص ١٨٨ ج ٩ ط المصرية .

وفى رواية عنه أى سبرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال : ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم انقيامة ص ١٨٦ .

وعن على بن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية ص ١٨٩ .

ورصف الحمر بأنها وحشية أو أهلية ليست قضيتنا وهى من باب ما أخطأ فيه الدكتور فرج فوده ثلاث مرات فى

مقاله الذى يرد فيه .

قال فى الآبة القرآنية : " وما استمتعتم به منهن " والصواب ( فما استمتعتم ) وقال معبد بن صبرة (١) مع أنه صبرة (٢) بن معبد وعلى أى حال فخطؤه وخطأ الكاتب لى بأنها وحشية خطأ غير مقصود على أن فى بعض الروايات اختر " فقط (٣)

الرجل التائه : وعن على قال لمن يرى جوازها إنك رجل تائه ص ١٨٩ .

وقد نقل النووى عن المازوى قوله : ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً فى أول الإسلام ثم ثبت فى الأحاديث الصحيحة أنه نسخ وانعقد الاجتماع على تحريمه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة وتعلقوا بالأحاديث الواردة فى ذلك وعلى منسوخة فلا دلالة لهم فيها ص ١٧٩ .

وقراءة ابن مسعود لا يحتج بها قرآناً ولا خبر لورود النهى عنها فى خير وهو الصحيح ص ١٨٠ .

قال النووى : والذي استمتع فى عهد أبى بكر وعمر لم ييلغه النسخ ص ١٨٣ .

وقال فى نيل الأوطار : ما جاء فى نكاح المتعة وبيان نسخه ج ١٣٦

(١) . (٢) كتبت مكلاً واتصيح (سيرة) وليس (سيرة) ومكلاً لروى الله عن يثت للذكر الفهمى أن هناك ما يفسى بالأخطاء الشبهة (التواتر)

(٣) ليرد على من ادعى رواية روى لها للذكر الحمر ( فقط ) ... للترجم

وعن ابن عباس : إنما كانت المتعة في أول الاسلام حتى  
نزلت لإلاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ص ١٣٢

قال ابن عباس : فكل فرج سواها حرام رواه الترمذى .

قال ابن المنذر : ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة  
ولامعنى لقول يخالف كتاب الله وستة رسوله ص ١٣٦ .

قال : ونقل البيهقى عن جعفر بن محمد أنه سئل عن  
المتعة فقال هي الزنا بعينه ص ١٣٦ .

وقال ابن حزم في المحلى ج ١١ ص ١٤١ لا يجوز نكاح  
المتعة وهو النكاح إلى أجل وكان حلالاً ثم نسخها الله على  
لسان رسوله نسخاً باتاً إلى يوم القيامة قال أبو محمد :  
ما حرم إلى يوم القيامة فقد أمننا نسخه .

وقال في فتح البارى ج ٩ ص ١٦٦ باب نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيراً .

وقال الألبوسى : والصحيح المختار أن التحريم والإباحة كانا  
مرتين وكانت حلالاً قبل يوم خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم  
أبيحت يوم فتح مكة ثم حرمت يومئذ تحريماً مزيلاً إلى يوم  
القيامة .

وروى البخارى وأبو دأود أن فى أنكحة الجاهلية نكاح  
الاستبضاع وسورته كان الرجل يقول لأمراته إذا طهرت من  
طمثها : أرسلى إلى فلان فاستبضعى منه ويعتزلها زوجها  
فلا يمسها حتى تبين من حملها من ذلك الرجل الذى تستبضع



منه فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحبر ص ٤٥٣ ج  
 ١١ جامع الأصول لابن الأثير

وبعد:

نسبعلون من هو شر مكاناً وأضعف جنساً

والسلام عليكم ورحمة الله

تعقيب من الأستاذ الحمزة دعبس في المقال الانتحاش  
لجريدة النور العدد (٤٠٧) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

إن الذين ارتدوا على أدهارهم من بعد  
ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم

سقط الدكتور فرج فوده سقطة مدوية وهو يهوى من حالق  
على صفحات جريدة الأحرار يوم الاثنين الماضي معلناً أنني  
أعطيته أقوى الحجج على رفضه لتطبيق الشريعة الإسلامية.  
وهو بذلك يضع خاتمة حاسمة لمواراته المضحكة التي حاور  
فيها نفسه على مدى أسابيع كثيرة ضاق بها كل أعضاء  
حزب الأحرار \* زرعاً<sup>(١)</sup> بلا استثناء ويظهر نفسه بمظهر  
الفقيه في علوم الدين فيحاور ويناور ويداور ليشعر القارئ  
أنه حريص على تطبيق الشريعة ولكن باجتهاد معاصر ثم  
اتضح أنه يرفضها رفضاً تاماً وظل في حاجة إلى الحجة إلى  
أن قدمتها أنا له ..

والدكتور فرج فوده وإن أنكر في مقال الاثنين الماضي أن  
أقدامه لم تخطأ أرض السويد<sup>(٢)</sup> فإنه لم ينف ولم يكن بإمكانه  
أن ينفي أنه شاهد عروض اللابث شو وهي عروض لجرمة  
الزنا تقع كاملة ويراها الكرف بعد أن يدفعوا ثمن ذلك وفيها  
لا يتوافر أربعة شهود للزنا فقط بل يتوافر لها العشرات إن لم  
يكن مئات وأنا أقدر له صدقة مع نفسه وعدم نفيه أنه شاهد هذه العروض ..  
ولكن الدكتور فرج لا يسود أن ينقطع عن الكتابة في

الأحرار دون أن يبين أنه مضطهد وأنه شهيد قرار المجلس الدائم لحزب الأحرار الذي صدر بالإجماع ، لوقف هجونه الدائم على الشريعة الإسلامية ، وأكد كل عضو فيه أن الشريعة هي مبدأ الحزب الذي لا يجوز أن يشوه بمثل هذه المقالات ، ولا ينسى وهو يزور (١) دموع الأثم على مصرع الحرية أن يعلن إعلاتا غير مدفوع الأجر في جريدة الأحرار عن صدور كتاب جديد له يجمع فيه هذه المقالات ولا يفوته وهو راحل عن صفحات جريدة الأحرار بقرار جماعي من الحزب أن يفرق بين المرء وأهله .

وليس ذلك بمستغرب عليه حين راح يشكر رئيس الحزب الأستاذ مصطفى كامل مراد الذي انتصر لرأيه مؤكدا أنه دائما ينتصر للحق ومنطق الحوار ومنتهاج العصر وسبيل الحضارة .

بينما سلمنى رئيس الحزب الأستاذ مصطفى كامل مراد خطابا ورد له موقع باسم الأستاذ محمد حسين عبد الباري مدرس أول رياضيات بدولة الكويت قال فيه :

السيد القاضل الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار نرسل لحضرتكم صورة فوتوغرافية من جريدة الأنباء الكويتية التي تكشف حقيقة .. بفرج فوده والذي لا يدع فرصة دون أن ينال من سيادتكم حتى وإن كانت خارج جمهورية مصر العربية برغم ما تقدمه له صحيفة الأحرار من

موقع متميز ليهاجم منه الإسلام والمسلمين وكل ما نقصده هو الحذر والاحتياط من أمثال هذه النوعية من ...

وقد سلمنى السيد الأستاذ رئيس الحزب كذلك الصورة الفوتوغرافية لهذه الصفحة من تلك الصحيفة فإذا بها تتوسطها صورة فرج فوده وهو يتسم ابتسامة عريضة مشيراً بإحدى يديه وكأنه يتكلم مع أحد والسيجارة بين إصبعيه واتساع ربيب بين ضفتى شعر رأسه ، ليقول بالبنط العريض الذى وضعه المحرر فوق رأسه مباشرة " عبد الناصر أذكى من تعامل من التيار الدينى " ، فإذا بعبد الناصر القائد المهزوم دائماً والذى ما نصره الله أبداً أذكى الناس فى نظر الدكتور فوده ولا يمكن للمهزوم دائماً أن يكون ذكياً .

ولا يقف البنط العريض عند هذا الحد بل يأتى عنوان كبير آخر " اسود على جريزه " زيادة فى الإبراز يقول فيه الدكتور فرج " أرفض تطبيق الشريعة " وتى حديثه يقول فى ذات الصفحة " .. لهذا كله أرفض تطبيق الشريعة وصوتى عال جداً فى هذا الصدد .. " ثم يضيف كلمات يحاول بها أن يبدو بطلاً لن تنقلها عنه لأنها قولة غير صحيحة .

وعن رئيس حزب الأحرار الذى أتاح له النشر فى جريدة الحزب من منطلق حرية الفكر والرأى والعقيدة ، التى تعد من أبرز مبادئ حزب الأحرار يقول الدكتور فرج فوده فى صحيفة الأنباء الكويتية " الرأى العام الموجود فى مصر الآن

متخلف ، ومن أسف ان يقوده الزعماء السياسيون المصريون ، فمن ذا الذى يصدق الآن أن رئيس أحد الأحزاب - مصطفى كامل مراد - يدعو إلى سداد ديون مصر بالبحث عن كتز قارون . تحت بحيرة قارون .. ؟ ( والعلامتان من عند الدكتور فرج ) فأن يصل الأمر إلى هذا الحد أو الدرك فى اللعب على عواطف الناس ، وفى قضايا خطيرة ومحورية بهذا الشكل فهى الكارثة لا رب " ثم هاجم جريدة النور بأمور تخرج عن موضوع هذا الحوار .

وهكذا يتضح أولاً أن كتابة الدكتور فرج فوده ليست إلا فى إطار رفض تطبيق الشريعة ، ورغم أننا رغبناه فى مقالنا فى الأحرار يوم الاثنين الأسبق فيما عند الله من ثوابى الدنيا والآخرة ، ورهبناه مما عند الله من عذابى الدنيا والآخرة ، فإنه كتب ما كتب ووضع أنه يحرض الدولة على التعامل مع التيار الدينى بوسائل عبد الناصر القائد المهزوم دائماً حتى يلحقه القائمون على الحكم حالياً فيلحقوا بمصر هزائم أخرى كالتى ألحقها بها عبد الناصر المهزوم .

ولا يبرح الدكتور فرج الرأى العام فى مصر فيصفه فى صحيفة غير مصرية بالتخلف ..

وهكذا يقدم شعب مصر العظيم إلى شعب الكويت بأنه متخلف ، ولماذا كل هذا ؟ لأن مصطفى كامل مراد قرأ القرآن الكريم وتوقف عند قول الله تعالى فى محكم التنزيل فى سورة القصص " إن قارون كان من قوم موسى فيبغى

عليهم ، وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة  
أولى القوة إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين  
، وأبغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من  
الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى  
الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين " .. إلى قوله تعالى " فحسبنا به وبيداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من  
دون الله وما كان من المنتصرين " .

وقد تلقى الأستاذ مصطفى كامل مراد هذه الآيات بما  
يجب ان يتلقاها بها عباد الله المؤمنين باليقين والتصديق ،  
وباليقين أنه من عند الله تعالى ، وبالتصديق بأنها حدثت  
بالفعل ، فتدبر القرآن عملا بقوله تعالى : " أفلا يتدبرون  
القرآن أم على قلوب أقفالها ، إن الذين ارتدوا على أدبارهم  
من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم " .  
فعلم أن قارون كانت له كنوز عظيمة ولا ينكر مؤمن هذه  
الحقيقة ، وأن قارون أعلن أن هذا المال حصل عليه بعلمه  
وأنكر أن الله هو الذى رزقه به ، وأنه عقب ذلك ابتليته  
الأرض هو وداره ، وذلك يؤكد أنهما . هو وداره . بعد  
الحسف تحت الأرض شأن باقى الآثار التى تم اكتشافها دون  
اعتراض الدكتور فرج فوده بعد حفر وحفر تحت الأرض .

ومن المعلوم أن مصر فى عهد الاستعمار قد نهبت منها  
كنوز مما تركه قدماء المصريين دون أن يكون ذلك محل تهكم  
من الدكتور فرج فوده ، ولكن الأمر فى نظره يعد محل  
تخلف وتهكم عندما يرد ذكره فى القرآن الكريم ، ولم تكن

هذه هي المرة الأولى التي يهاجم فيها الأستاذ مصطفى مراد نقد هاجمه الشيوعيون من قبل عن ذات المقولة ، وبعض النصارى ، وليس مصطفى مراد هو المقصود الحقيقي بالتهكم وإن تهكم منه ولكن القصد من التهكم على القرآن ذاته ، وهل مصطفى كامل مراد متخلف كما وصفه بعيدا عن الانتظار في جريدة الكويت أم أنه نصير لمنطق الحوار ومنهج العصر وسبيل الحضارة كما وصفه في الأحرار ، وكيف يمكن الجمع بين التخلف الذي وصفه به والحضارة التي وصفها به <sup>(١)</sup> أيضا ؟ كيف ؟

لذلك لا نجد غرابة من أن يختم الدكتور فرج فوده مقاله في أحرار الاثنين الماضي بقوله ، إن الكلمة كانت هي البدء وبقيتنا هي الختام ، وهذه مقولة نصرانية بدأ بها أحد الأنابيل حين قال في البدء كانت الكلمة ، وكانت الكلمة عند الله ، وكانت الكلمة هي الله " كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا " فالله سبحانه وتعالى هو الأول بلا بداية وهو الآخر بلا نهاية وهو الظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم .

(١) وردت حكما في النص ، ولعله يقصد ( وصفه بها ) . الملتزم .

تعقيب بقلم الدكتور محمد اسماعيل على نشر في جريدة  
مايو بتاريخ ٨٩/١٢/٢٥ ( العدد رقم ٨٥٧ )

### الخبصار الأول .. ١

يفرض الشخص المتدين ، فسواء كان هذا الشخص مسلماً  
أو مسيحياً أو يهودياً فإن تدينه سوف يفرض عليه  
مجموعة من القيم الأخلاقية التي ترقى الإنسان رقباً أجمعت  
الآديان الثلاثة على أنه هدفها ومحورها ، والشخص المتدين  
هو الصادق ، المتج ، المثقف ، المتسامح ، القوي ، الشهم ،  
النبيل ، إلى آخر ما تحتفل به الآديان الثلاثة من قيم ، وأنا  
ممن لا يقلقهم أن الإسلام هو الحل ، ولكن يشغلني فعلاً ،  
أن الدين هو الحل ، وهو موضوع كتاب أعكف عن كتابته .

ويتقدر ما يفرض المتدين ، فإنه ( يقتنعني ) العالم ، و  
لا اقتنع إلا بالحجة والمنطق ، وطبيعة الأشياء ، وما يمتنع  
مع الفطرة ، إذا دار هذا خلال حوار هادئ متزن ، شعاره  
الوحيد ، الوصول إلى الحقيقة .

وخلال الأيام الماضية لم اقتنع بأسلوب ( الأساتذة ) الذين  
تبادلوا الحوار مع الدكتور فرج فوده ، ولم اقتنع بأسلوب  
الحكومة في مواجهة أولئك الذين يطلقون على أنفسهم اسم  
الجماعات الإسلامية ..

فالذين ردوا على الدكتور فرج فوده فيما نشره بجريدة  
الأحرار تنكبراً وجه الصواب في عدة نواح :

أولاًها : أنهم تدنوا بالحوار من النقاش الموضوعي ، إلى



الاتهام الشخصى ، وهذا التدنى ، كان هزيمة للشيوخ ، ونصرا للدكتور فرج فوده ، فعلى حين صوب الشيوخ سهامهم إلى شخص الدكتور فرج ، ركز الدكتور على موضوعات بعينها هى ( زواج المتعة ) و ( شهادة الشهود فى حد الزنى ) ولو قد أدرك الشيوخ أن الألفا من القراء كانوا فى لهفة للوصول إلى الحقيقة ، لالتزموا بأدب الحوار ، أو خضعوا للتوجيه الربائى لرسوله الكريم ، وجادلهم بالتى هى أحسن " ، ولكنهم جادلوا الرجل بالتى هى أسوأ فاتهموه بالجهل وباتهامات أخرى تجردهم وحدهم من شرف استماع الناس إليهم !!

وأنا لا أناصر الدكتور فرج فوده ، ولكنى أناصر كل حوار واجتهاد يجرى فى إطار أخلاقى علمى رصين .

ثانيهما : أن الشيخ فشلوا فى إقناعى كباحث عن الحقيقة ، فهم متمسكون بما قرأوه فى الكتب ، وما خفلت به من عنعنات ، تحير القارئ وتوقعه فى ارتباك شديد ، وكانت مقتضيات ( العلم ) توجب على شيوخنا مخاطبة الناس بما يفهمه الناس لا بما يفهمه العلماء ، أى أن يرجحوا رأيا ويدللوا على هذا الترجيح بأفكارهم هم ، واللجوء إلى العنينة ، أمر يبلبل القارئ للصحيفة فبتوه وسطها ونقلت منه الموضوع ، فضلا عن السرد السقيم لأراء متعارضة ، دون أن يفتح الله على شيوخنا بشئ فيه ترجيح يناسب الشرع ومصالح الناس هذه الأيام .

ثالثتها : إن حزب الأحرار ، أثبت أنه يحمل إسماء بلا

مضمون !! فهو لم يسمح لجريدته بالاستمرار فى عرض الحوار للوصول إلى الحقيقة ، بل اعتسف الموضوع كله ، وقرر مجلس حزب الأحرار ألا يكون أحد حرا !! وقفل باب حرية الرأى ليتفرغ لمطالبة الحكومة بالديمقراطية !!

وبذلك فقد الحزب مصداقيته ، كما فقد الشيوخ مصداقيتهم ، وكسب د. فرج فوده ، تعاطف الباحثين عن الحقيقة .

• ولو كنت مسئولاً عن التليفزيون لنظمت ندوة اسمها " الإسلام وتحديات العصر " تنازع أسبوعياً ، وادعوا إليها د. فرج فوده وغيره ممن يزايدون آراءه مع شيوخ من كافة المستويات لإدارة حوار صريح هدفه الوصول إلى الحقيقة ، فى كل ما يعن للمسلم من مشكلات معاصرة ، لأن الحقيقة ، هى ضالة المؤمن فى كل العصور .

أو أن يحل الحزب الوطنى الحاكم ، محل حزب الأحرار بعد هروبه من الحوار فيتبنى الحزب هذا الحوار ، على صفحات جريدة مايو ، وأنا أضع هذا الاقتراح أمام الكاتب أنيس منصور .

وهنا أصل إلى المعالجة الحكومية للتيارات السماة بالاسلامية ، وقبل أن أبدا الموضوع ، أريد أن ألفت النظر إلى إيمانى بأن ( المسلمين جميعاً ) هم جماعة واحدة ، لذلك فإن قيام بعضهم بتسمية أنفسهم باسم " الجماعة الاسلامية " يعنى تجريد كل من لا ينتمى إليهم من صفة الإسلام ،

ويعنى شق الصف الإسلامى ، ويعنى فتح الطريق أمام جماعات لا إسلامية .

وأنه وإن كان يصح إطلاق هذا الإسم فى بولندا أو اسرائيل أو الفاتيكان فلا يصح أن يطلق فى مصر الإسلامية . أريد أن أقول أن من حق كل انسان أن يعبر عن رأيه ، وأن حرية الرأى هذه مكفولة بمقتضى الدستور ، ومقتضى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، ومزودى هذه القاعدة : أن من حق أى جماعة أن تعبر عن رأيها ، سواء كانت هذه الجماعة شيوعية أو ناصرية أو تطلب الحكم بالشرعية الإسلامية ، ودرجة الحرية ، هى درجة الحضارة ، لكن إطلاق حرية الرأى ، له وجه آخر ، هو ألا يؤدى تطبيقه إلى الاعتداء على حرية الآخرين ، لأن حق الجميع فى الحرية حق متساو ، لا تمس حكومة أو فرد ، ودور الحكومة هنا هو حماية حريات المواطنين من العدوان أو الاغتصاب .

والتطبيق العلمى لذلك ، هو أن الحكومة ينبغى أن يقتصر دورها فى الحركة ، على حماية الحرية ، فمن حق الشيوعى أن يدعو لتطبيق الشيوعية ومن حق الجماعات المسماة بالإسلامية أن تدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية ، لكن إذا تحولت هذه الحريات إلى أعمال مادية من شأنها تعطيل الآخرين لحرياتهم ، فإن واجب الحكومة أن تتحرك ضد هذا العمل المادى .

والرأى عندى أن لجوء بعض الجماعات إلى التطرف ،

ينبغي أن ينظر إليه من زاويتين ، فإن كان التطرف في الفكر ، فإن المتلقى لهذا الفكر يملك حرية الاختيار ، بالموافقة أو الرفض ، لأن الفكر الصحيح سينتصر في النهاية وإن كان التطرف بالعمل ، عن طريق التدخل في شئون الآخرين وفرض الرأي عليهم بالقوة ، فإن واجب الحكومة أن تواجه ذلك ، بوصفه عدوانا على حرية هؤلاء الأفراد .

وهنا نأتى إلى سبب الاصطدام الحقيقى بين الجماعات المتطرفة والحكومة ، إن الحكومة - فيما أرى - لا تحارب مبدأ تطبيق الشريعة بدليل أن حزبى العمل والأحرار ، والإخوان المسلمين ، يدعون إلى ذلك بكل الحرية ، ولكن المشكلة تكمن فى أن هذه الجماعات تفسر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، تفسيراً يؤدي إلى الصدام بينها وبين جمهوره الناس أولا ، ثم بينها وبين الحكومة ثانيا .

إن الحكومة ، مطالبة بعرض وجهة نظر هؤلاء الناس على التلفزيون أمام مفكرين إسلاميين ، لا أمام موظفين !! فمع احترامى التام لأساتذة الأزهر وشيوخه فإن شبهة الميل لترجيح رأى الأمن كافية لإبعادهم عن محاربة هذه الجماعات ، وفى تصورى أن مصر حافلة بالشرايع من المفكرين الإسلاميين غير الحكوميين ، هناك مثلاً ، الشيخ محمد القزالى ، الدكتور يوسف القرضاوى ، والدكتور محمد سليم العوا ، والدكتور محمد عمارة والأستاذ فهمى هويدى ، والأستاذ أحمد بهجت ، وغيرهم ، ممن يحمل الناس لهم تقديراً خاصاً .

وبدلاً من المواجهة الأمنية وحدها ، فإن المواجهة الجماهيرية على شاشات التلفزيون ستكون أكثر فاعلية ، لأن السؤال المطروح الآن ، ليس هو " هل تطبق الشريعة الإسلامية أم لا " لأنه في رأيي سؤال لا يصح طرحه ، وإنما المطروح هو هل يسلك هؤلاء الناس الطريق الصحيح للدعوة الإسلامية ؟

إن من حق أى انسان أن يدعو إلى أى فكرة ، لكن كيف ؟! بالحوار والاقناع أم بالسكاكين والرصاص ؟

فإذا واجه المتطرفون الناس بأنكارهم ، وخضعوا لأصول الحوار مع المفكرين الإسلاميين ، فإن صاحب الدعوة الصحيحة سينتصر بلا محالة أمام جماهير المشاهدين أما أن يرفض المتطرفون هذه المواجهة وأمام كاميرات التلفزيون ، فإنهم يكونون قد اتعنوا المشاهدين بأنهم عاجزون عن المواجهة .

إن المتطرفين يواجهون طرفين ، العلمانيين الذين يؤيدون فكرة فصل الدين عن الدولة ، والإسلاميين الذين يلتزمون بالدعوة إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولست أدري حقيقة ، كيف يتناسى هؤلاء الإخوة ، كلام الله لرسوله " ولو كنت فظا غليظ القلب ، لا نفضوا من حولك " ؟ إن مجرد النظاظة في القول ، وغلظة القلب كافية لرد الناس عن الإسلام ، لو صدرت ( واستغفر الله ) من الرسول العظيم ، فكيف تقبل الدعوة الإسلامية بالضرب والخناجر والرصاص والديناميت ، من إناس لا يبرئ، أى واحد منهم إلى

مستوى المسلمين المصاحبين للرسول ؟

إن استئصال شأفة التطرف بالمواجهة الامنية وحدها تكفى فقط لتوليد الكثير من التطرف ، وحصول المتطرفين على جوائز مجانية من عطف الناس عليهم وسخطهم على أجهزة الأمن لكن لا بد أن يكون الحوار هو الخيار الأول ، ودائما .

تعقيب نشرته جريدة الأحرار للاستاذ محمد شبل بتاريخ  
١٩٨٩ / ١٢ / ٢٥

## حوار الدكتور .. وملاحظة شكلية ١

الحوار الذي دار على صفحات جريدتنا " الأحرار " حول  
زواج المتعة بين الدكتور فرج فوده ، والدكتور محمد القبيعي  
يغرى بالتعقيب ، ليس على الموضوع ، فما أزعج أنى  
مستطيع الحكم بينهما ، لكن ما يشدنى للتعقيب هو  
الشكل .

بدأ الدكتور فوده بجولة بعرض ما حوته الكتب عن  
الموضوع ، وأى قارئ فطن لا بد أن يعرف أن رجلا تترص  
به السهام كالدكتور فوده ، لا يطرق موضوعا كهذا إلا مسلحا  
بالدراسة ، متوقعا للنقد ، مستعدا له ، بيد أن الدكتور  
القبيعي واجه سبل المستندات التى أوردها الدكتور فوده  
بدفوع مفتضة ، وهذا لا ضرر منه ، إنما الضرر كل الضرر  
فى الإسهاب فى عبارات الاستنكار والتفريع ، وألفاظ  
السخرية ، وكلمات التعالى ، واسمعوا معى بعضها منها :  
" يتعين على المفسر أن يعلم النسخات ومواضع الإجماع  
كيلا يتورط فيما تورط فيه كاتبنا .. " واسمعوا أيضا :  
" ادرس الفقه قبل أن تتجرأ عليه ، واتق الله فلا تضلل  
الناس " .. واسمعوا ثالثا : " فرق الفقهاء بين زواج المتعة  
والزواج المؤقت فاعرف الفرق بينهما قبل أن تتكلم " ..

ورد عليه الدكتور فوده بمقال يليق بمقام عالين يتحاوران ،

بل لقد جامله بكلمات رقيقة فقال : " فلسنا أكثر من قراء  
وأشالكم العلماء " .. وخاطبه أكثر من مرة قائلا : " يا  
أستاذنا " ونأشده في موضع آخر : " خفف الوطء ياسيدى  
واضحك على كما شئت " ..

ثم عدنا فقرأنا مقالا لعالم آخر من الأزهر هو الدكتور  
محمد أحمد المسير ، ينتقد فيه الدكتور فوده بشدة ،  
ويطعنه ويطنن أطروحته بعبارات لا تختلف عن عبارات  
الدكتور القبى ، وإليك بعضا منها : " الكتابة الدينية لها  
أصولها وضوابطها وتحتاج إلى علم وفطنة وأدب " وقدروا  
أنتم ما ينعت به د. المسير الدكتور فوده من نعوت خاصة  
بالعلم والفطنة والأدب .. ثم أقرأوا : " وتتوالى سلسلة  
الاختراعات في الدين الأسماء ما يحكمون " .. وأقرأوا أيضا :  
" بالله عليكم أى سخف هذا وأى همز وغمز واستهتار بالدين  
يصدر من هذا الكاتب العاثر " وأقرأوا أخيرا : " وتتوالى  
الروائح العفنة من الحوار الشائك للدكتور فوده " ..

وأكتفى بهذا القدر بما جاء يقالى الدكتورين الشبخين ردا  
على الدكتور فوده وأتساءل : لماذا حشيت مقالاتهما بكل  
هذه الأوصاف الجارحة والنعوت الساخرة .

سبب واحد يطوف بخاطرى : إن بعض مشايخنا الأفاضل  
يحسبون أن علوم الدين حرم مقدس لا يدخله الغريباء ،  
وأنهم حين يخرجون ما علموه فإنما ينطقون كلمة الرب لا  
معقب لها ، ولذلك قد ينظر أحدهم إلى المفكرين والكتاب



كما ينظر خطيب المسجد إلى مستمعى خطبة الجمعة من ( العوام ) ، أو كما ينظر الأستاذ إلى تلاميذه فى المدرجات ، ليس لهم حق ابداء الرأى على مكتوب أو مسموع ، إنما عليهم إذا غم عليهم الخبر أن يسألوا فيجابوا ، ثم يقولوا سمعنا وأطعنا ..

وربما غاب عنهم أن مجال الاجتهاد والاختلاف فى المسائل الدينية واسع ومشروع بل وواجب ، إذا كان طرفا الخلاف لا ينقضان نصا قرآنيا أو سنة متواترة . " ومن اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد " .

كما غاب عنهم قبل أن علوم الدين من العلوم الإنسانية التى يمكن للدارس مجتهد أن يلم بأطرافها ، لأنها ليست علوما تجريبية لها مبادئ تواتر تواتر عليها تراكمات واكتشافات وتجارب يصعب سير غورها على الدارس القرد ، بل أكثر من ذلك أن الاضافات إليها قد توقفت منذ ألف عام حين أعلن فقهاء السلف سد باب الاجتهاد ، ورنعوا الشعار المعرقل : " ماترك الأوائل للأواخر شيئا " .

وما أظنكم نسيتم . يا أساتذتنا . العملاق عباس محمود العقاد ، الذى استوعب جل علوم الدنيا ولم يلتحق بجامعة فزاد أو جامعة فاروق ، واستوعب جل علوم الدين ولم يلتحق بجامعة الأزهر ، وحين سئل عن أهم انجاز له قال : " لقد جعلت ( للفكر ) قيمة مستقلة عن ( الشهادات والبرامج الدراسية ) ..

٢٧٩  
تعليق نشرته جريدة الوفد بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩

### أول المسندين

ما زالت الردود والانتقادات على مقالات الدكتور فرج فودة حول الزنا وزواج المتعة تحتل مساحات واسعة من صفحات جريدتي "الأحرار" والحقيقة ورغم هذا شهدنا . هذا الأسبوع . تطورا في الاتجاه مختلف ، فقد دخل لأول مرة كاتبان إلى معسكر الدكتور فودة مساندين له في الحركة التي فجرها واستمر فيها وجدا في مواجهة أطراف عدة ، ففي جريدة مايو كتب الدكتور محمد اسماعيل على منتقدا أسلوب الأساتذة الذين تبادلوا الحوار مع فرج فودة في الهجوم على شخصه .

وطالب التليفزيون بتنظيم ندوة اسبوعية يحضرها فودة وخصومه واقترح لها اسم "الإسلام وتحديات العصر" ، وفي نفس الاتجاه كتب محمد شبل في جريدة الأحرار :

نص ما نشرته جريدة ( المحدث ) التي تصدر في باريس  
بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٠

وثيقة أزمة "الكبت الجنسي" تتحول

إلى خلال حزبي

القضاء المصري يناقش اقتراح بيع الجوارى

في الميادين العامة

الكبت الجنسي "بشق" الأحرار

اقتراح بيع الجوارى يتحول إلى

خلال حزبي وقضية أمام القضاء المصري

قضية مثيرة الآن أمام محاكم القاهرة وموضوعها مسألة  
العودة إلى " بيع الجوارى " في الميادين العامة ، في الهرم  
والعتبة و العياضية على سبيل المثال ، وقد فجرها الدكتور  
فرج فوده في سلسلة مقالات كتبها في جريدة "الأحرار"  
( الأعداد ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ) وتدعو  
إلى معالجة مشكلة "الكبت الجنسي" في أوساط الشباب  
بإباحتهم شراء الجوارى في الأحياء والساحات .

السيد محمد فريد محمد زكريا ، الأمين العام المساعد  
لـ " حزب الأحرار " الذي يصدر جريدة " الأحرار " اعتبر  
نفسه المتضرر الأول من نشر هذه " المقالات المسيئة " فتوجه  
إلى القضاء لا .. ليدين كاتب المقالات ، وهنا الوجه المثير  
"آخر للقضية" ، وإنما رئيس تحرير الجريدة ، زميله في الحزب

نفسه السيد وحيد غازي الذي وافق على نشر المقالات ..

جاء في النص المحرفي للدعوى التي رفعها " محمد فريد زكريا حسن المقيم في ١١٧ شارع النيل شقة (١) مصر القديمة ، والمتخذ له محل مكتب الأستاذ الروي المعامى ، ٢ شارع البابلي ، حدائق القبة ، ضد وحيد غازي المقيم في مقر عمله بجريدة " الأحرار " ١٩ شارع الجمهورية عابدين ، بصفته رئيس تحرير " الأحرار " أن " المتهم " قد نشر سلسلة مقالات للدكتور فرج فوده مغايرة للشرعة الإسلامية ، قال فيها الأخير إن من " حقنا أن نستعيد رخصة الترسى بالجوارى .. وتعالوا نتكاتف سويا للمطالبة بمشروعية ذلك وسوف يكون انتصاراً عظيماً يوم تنتشر الأسواق في العتبة والهرم والعباسية ..

ويتابع محمد فريد محمد زكريا دعواه بالنص ، وبهذا يكون المدعى عليه قد فتح صفحات جريدة ينشر فيها أقوالاً ومقالات من شأنها تكدير الرأي العام بالإساءة إلى مبادئ الإسلام الحنيف وهذا ما أكده الدكتور القبيعي أستاذ التفسير في كلية أصول الدين عندما اتهم " الأحرار " في العدد رقم ٦٢٣ ( العمود الخامس ) بنشر مقالات لا تخلو من الهراء لأنها تخرج عن حدود حرية الرأي لتشكك في الأخلاق وتحض على الرذيلة والفساد في المجتمع ، إن أحد أسباب رفع هذه الدعوى هو إيماننا بأن المدعى عليه هو صاحب مصلحة في نشر هذه المقالات بسبب تبنيه مثل هذه الآراء في قصته الشهيرة " مدام شلاطة " ورئاسة تحرير مجلة فنية لا تزدهر إلا وسط

أفكار من هذا النوع .

ولاشك أن المدعى قد تضرر أولا ، ضررا محضا من النشر ، بصفته مواطنا مصرية أساء ما جاء فى صفحات جريدة "الأحرار" هو وأسرته خصوصا أنه مسلم ملتزم بتعاليم الدين وقد ألمة كثيرا ما احتوت عليه هذه الآراء من خروج على تعاليم الدين مما يسهم فى تهديد السلام الاجتماعى .

ثانيا : بصفته الأمين العام المساعد لـ "حزب الأحرار" الذى يصدر الجريدة التى تعبر عن لسان حاله ويعتمد فى برنامجها على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للدستور والقانون وحيث أن هذا النشر قد أصاب الطالب بضرر مادى ومعنوى بصفته من الشخصيات العامة وله دائرة انتخابية خاض فيها الانتخابات مرتين تحت شعار " : الإسلام هو الحل " ( عبر التحالف الذى يضم "الأحرار" والعمل" و "الأخوان" ) فقد كان من نتيجة نشر هذه الآراء التى تسمى إلى الإسلام وتبيح المحرمات أن انفص من حوله أهالى دائرته وناخبوه وسامت علاقاته الأسرية والاجتماعية بسبب خروج الجريدة عن مبادئ الحزب الذى ينتمى إليه .

وحيث أن المدعى قد أصابته أضرارا مادية وأدبية من جراء هذا النشر لأن ما أتى به يعاقب عليه القانون إعمالا لنص المراد ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، من قانون العقوبات . . .

ولذا ، فإن الطالب يتندر لنفسه تعريضا مزقتا ٥١ جنيتها

على سبيل التعريض المدنى المؤقت وتغطية المصاريف وأتعاب المحاماة .

الكبت يحل بالزواج : فى الأسبوع الماضى ، غلقت المحكمة جلستها الأولى للنظر فى القضية ، وقد قدم المدعى لائحة بأسماء عدد من الشهود أعلنوا مغاضبتهم آراء فوده بينهم شيخ الأزهر ، والشيخ عبد الله المشد ، والشيخ صلاح إبراهيم أساعيل ، والشيخ يوسف الهدرى ، والشيخ عبد الحميد كشك ، والشيخ محمد الغزالى ، والدكتور عمر عبد الرحمن ، وبعضهم قدم دراسات تؤكد أن مشكلة "الكبت الجنسى" يمكن حلها بالزواج المبكر ، وهو الأمر الذى يحض عليه الدين الإسلامى الحنيف .

ورد محامى وحيد غازى أن المحكمة غير صالحة للنظر فى قضية من هذا النوع ، فإن قضايا النشر يحكمها قانون المطبوعات والصحافة لقانون العقوبات وطالب برد الدعوى لبطلان الاختصاص .

وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى ١٩ نيسان (ابريل) المقبل للنظر أولا فى قبول أو عدم قبول الدعوى ، قبل معالجة القضية فى العمق والمضمون .

وتبقى ملاحظتان :

الأولى : أن فريد زكريا ووحيد غازى يقيمان فى عمارة واحدة ولا يفصل مكتبيهما سوى طابق واحد ، فلماذا لم

يطلب فريد من رئيس تحرير "الأحرار" وقف نشر مقالات د. فوده باللين والحسنى خصوصا أنهما ينتميان إلى حزب واحد؟ بل لماذا لم يرفع فريد بيه (١) القضية ضد فوده مباشرة؟

يجيب فريد ، مراسل "المحرر" : لم أشأ أن إقاضي فوده حتى لا أسبب له دعاية يحتاجها كما حصل مع المرتد سلمان رشدى .

والملاحظة الثانية : فى صيغة تساؤل ساذج : هل الموضوع يحتاج إلى محاكم وضجيج أم أن وراء الأمر تصفية حسابات سياسية ؟

بعضهم فى الوسط الحزبى المصرى يقول أن سماح " حزب الأحرار " للدكتور فوده بنشر مقالات " علمانية " من هذا العيار على أعمدة الأحرار قد يكون مؤثرا على اتجاه الحزب نحو الخروج من " التحالف " الذى ضمه مع " الإخوان المسلمين " و " حزب العمل " فى انتخابات مجلس الشعب والشورى والتي جرت تحت شعار : " الإسلام هو الحل " فمن يحل الآن خلاف العم فريد ووحيد خصوصا أن الأخير يردد أنه لا يقف " وحيدا " فى الحزب فى مواجهة هذه المعركة ؟

## خاتمة

الذى يقرأ وينهم سبحانه ..

والذى يقرأ ولا ينهم سبحانه ..

والذى لا يقرأ ولا ينهم ..

سبحان على ..



## صدر حديثاً :

١ - « الأقطاب - بين الأصولية والتحديث »

مارلين تادرس

٢ - « مصر وعصر المعلومات محاذير حول اختواء العقل المصرى »

عبد الخالق فاروق

٣ - « من ملف مسرح السينيات » صافي تاز كاظم

٤ - « الإحياء الدينى ملف اجتماعى للتيارات الإسلامية فى مصر »

د. رفيع حبيب

٥ - « الجزائر - بين العسكرين والأصوليين »

تقديم د. رفعت السيد أمين المهدي